RAGIP PAŞA
1881
4811

ابن المقفع

واذا الصديق جفا التصديق
فلا جبر الدهر الذي قطعه

وتركه مثل الذي هجره
ازوره في كل حين يجب

وليه
وعاشرت قوما بعد هم كأنما
تصفحت اوراق الكتاب المصور

* * *

فاذا سكتّ وجدوك
ان الجواب لباب الشر مفتاح

عواس الدولة عصام الدين على الفوائد الصائبة
خط المولى الفاضل المدرس بالسليمانية

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BA[illegible]LIĞI
RAGIP PAŞA K[illegible]PLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: ~~1184~~

۱۲۵۰

۱۴۵۷

طب
۷۵

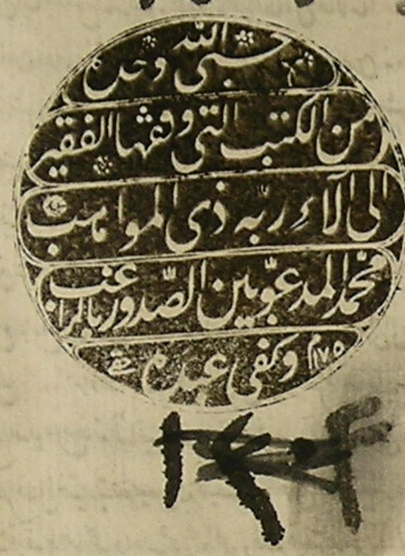


RAĞIP P.
Ka. N.
1347

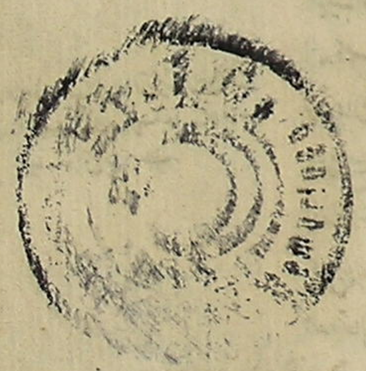

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا لسالك مسالك محامدك ويا ساموحا لجامع مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم هدايه كافيه
لتسهيل جمل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا وصل على افضلهم صلوات
وافيه لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا بكفايه اسباب السعاده لتحصيل
كمالاتنا ومحبه المجلين الينا بمفصل آثار النبوه ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر
الى الله الغني عن العالمين ابرهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواشي كالشمس
لنجوم درر الزبر عواشي ما فيه للفوايد الضيائيه واشي لا يوجد عن مدحه متحاش ولا يتوهم
في حقه ذام او واشي لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثره ما فيه من الابتداع ولا يؤده شاغر فاغر
بالاطلاع على خوافيه الا بحاسن الاختراع من لم يفارق ربقه التقليد فليتقوه بعاشر فليس معه
النزاع ومن ليس له غايه التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا نريد منه الا الوداع انفع بها
اهل السعاده يا نفاع وارفع اصحاب الشقاوه عن الانتفاع انت حسبنا في الترقي الى يفاع العلم الذي
هو في غايه الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل اختيارا من انعام او غيره وما وقع
على غير الاختيار كحمد الله على صفاته الذاتيه فالتنزيل منزله الاختيار اما لاستقلال الذات فيه واما
باعتبار كونها مبادي افعال اختياريه فليس بحمد حقيقه واستعمال الحمد فيه مجازا ولان المحمود عليه
ليس بمحمود عليه حقيقه بل جعل محمودا عليه كوزا والمحمود عليه حقيقه امرا فرقوله لوليه في الصحاح
الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى
ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تع لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد
من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد
الحمد واسبابه في الحامد وجزا الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اركل حامد متعلق
بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اركل محمود حقيقه قايمه به تعالى ومن الاناضل من ترك جانب اللفظ لرعايه
ما هو الاصح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف اراده كل ما يليق عليه
لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيتحقق الحمد درجه الكمال وذلك ان
تجعل الحمد بمعنى للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قايم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينه المقام
حمده تعالى فيكون المعنى ان الحامديه له تعالى مختصه به لا تتاتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار

قال الله سبحانه قبل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فمعنى بدلوا
بحطه حنطه ما التحقوا النصارى في هذا الاشكال مع قبل
بقل لكونه اسما على حدف الصله اسرعوا بدلوا بهذا القول
فلا غره والباء في الشروك سببيه

قال المحقق الشريف الحمد اما الاختياري اعم من ان يكون
اختيارا حقيقيا او كون في حكمه وصفاته تعالى
لاستقلال ذاته في حكم افعاله الاختياريه وظني ان المراد
بالاختياري ما يكون متعلقا بامر الاختياري فيخرج ما تعلق
بالجمادات ولا يلزم ان يكون الحمد عليه نفسه مما فيه
بل يكفي اختيار ما صاحبه في غيره
كذا ذكر شيخ الاسلام في حواشي
المطول

وهو مولانا عبد الغفور حيث قال او القدر المشترك بين المقدرين
فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايمه
الاستغراق ح منه

قوله والصلوه على نبيه النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ احكامه قال الرسول اخص منه وبهذا ان كذلك
يكون له كتاب وشريعه والاصل في الاضافه العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون
للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوه على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ
فرعايه السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهرا نه اشمل وعلى الاول فللدلاله على انه صلى الله عليه وسلم
يستحق الصلوه بمرتبه النبوه ويعلم منه استحقاقه بمرتبه الرساله بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه
فمتاخرو بني آدابه التزم اهل السنه ادخال على على الآل ردا على الشيعه فانهم ينعوا ذكر علي بين النبي وآله
ويقولون في ذلك حديث في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر
الاصحاب رضي الله عنهم تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعني الخوض
الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متاخرون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب
والاحكام وفي ذكر الادب براعه استهلال لان النحو مقسم الادب قوله فهذه آخر هذه الامور الحاضره
في العقل استحضرها التي سنذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشاره لبيانها واسما والا فانه
ربما تشعل في الامور المعقوله وان كان وضعها للامور المبصره الحاضره في مرئى المخاطب لكن لا
من نكته والنكته ههنا الاشاره الى اتقانه هذه الامور حتى صارت بالكمال عليه بها كانها مبصره عنده وتقدير
على الاشاره اليها واما الاشاره الى كمال فطانه الطالب بان بلغ ببلاغته صارت المعاني مبصره كانها
عنده ويستحق ان يشار له الى المعقول بالاشاره الحسيه وفي ذلك مبالغه في حث الطالب على تحصيل المعاني
قوله فوايد جمع فايده وهو ما استفدت من علم او مال وجاء فاده المال يفيده اثبت له المال فلك
ان تريد بالفوايد الثوابت يعني هذه امور ثابته بعيده عن البطلان قوله وافيه اركثيره تامه تفال
وفي الشروفيا على فعول اركثير وتم فقوله بكل متعلق بوافيه على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافيه من
وفي بعهده اركم يخدر فقوله بكل متعلق بالوافيه لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوايد هم الكتاب
في المعاني والوافيه اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث في درج اسماء الكتب بلا شايبه
تكلف مزيحسين للكلام البليغ قوله بحل مشكلات الكافيه للعلامه المشتهر في المشارق والمغارب
ههنا اشكالان الاول ان قوله للعلامه يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنه للعلامه صفه

قوله وافيه بكل واحده اما من الوفا بمعنى الكثره والتمام
وعلى هذا يقرا بكل باثبات الجر هو الظاهر لو لم يتبع
الروايه عنها او بمعنى المتعلق او بكلا المعنيين
ويشعر بان حل كل مشكل فايده وحل مجموعها فوايد
واما من الوفا الذي هو خلاف الغدر ومن ذكر الوافيه
التي هي شرح مشهور للكافيه لطافه ح منه

قيل معنى اما تاخران النبي من حيث انه نبي افضل منه
من حيث انه نبي لان ولايته وجهتا الحق و
نبوته وجهته الى الخلق كذا في شرح التلويح

للمحقق

قوله على حسب ارباله على حسبه واضافه الشرح الا بصره الى المعاني الجهد الرشيق
الجهد وهو منها ضبط الاعلم او الاجود وعلى الاول فالاجود
الصحيح لانهم للتعيين اذا دعا تعينه وعرفوا كما لا يخفى ولا
يجدان ان الرسالة لا يرد عن منها طلاق الغير الا بهم وانما
النبي عن الرسول من سبه الوالد فقط ولا يها صارف ذكر بعض معا
وهو اما من الاتباع لاشاره الخبر الاخير او لوجوب التنويع الخروج
لان الرسول يخص بمزيد من الخلق والعاده بالاعلى زاد ومن فحواها بالاولى
وعلى هذا الكون علما بالغلبه والغرر مغلوبه ثم الاقدام واما
من النبوه بمعنى الرفعه لان رفعه على الخلق لهو فعل يحتمل المعنوي ولا
تمره فيه وصح بناء الصحاح لكن جمع تكسير على انبياء بدليل ان
جمع الفعال اذا كان اجوف صحيح المعتل كما صح جمع تكسير على فعل خوف
وقياسه شذوذ آخر وعدم الهمزه في انبياء لكونها في الجمع على غير حقه
اولا نها جمع كما لا يخفى فلا يلزم الهمز في الواحد حتى يقال انه منقول
الهمز كما ذهب اليه الصحاح ولكن المنع بهذا الالزام بثبوت النبر الهمز
في القرآن على قراءة نافع وغيره سيما اذا ذكر في وقف على القرآن السبع
غير متواتره عنده والالم يحكم برداءة ما ثبت في مرجع القرآن الكريم
تعالى عنها واما على النبي الطريق لانه يوصل الحقه بالحق الاول

قوله فهذه وقوله
الزام الدور ممنوع لجواز ان يكون الحاصل على الاول
وصف الواجب بالعلم بالفعل وعلى الثاني بالعلم بالفعل
وهما متغايران مفهوما وان اتحدا ذاتا ولا يخفى ان
الاتحاد لا يمنع الدور لان الموقوف عليه غير الموقوف
وقد يقال ان الاتحاد يمنع الدور لان الموقوف عليه
هو الوجود الخاص والموقوف هو الوجود المطلق
وهو غير الخاص ولا يخفى ما فيه منه

قوله ولا يخفى ان هذا الجزء الحمد كانه قال لا احصي ثنا عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الجزء على اجل اذا الحمد
ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين اتى ربه ولا يخفى ما في جمع الوالي والنبي ثم في تقديم
الولي على النبي حيث اشير به الى اشاره دقيقه الى انا نقول بالمشهور من ان الولايه افضل من النبوه قوله
والصلوه على نبيه النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ احكامه قال الرسول اخص منه وبهذا ان كذلك
يكون له كتاب وشريعه والاصل في الاضافه العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون
للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوه على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ
فرعايه السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهرا نه اشمل وعلى الاول فللدلاله على انه صلى الله عليه وسلم
يستحق الصلوه بمرتبه النبوه ويعلم منه استحقاقه بمرتبه الرساله بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه
فمتاخرو بني آدابه التزم اهل السنه ادخال على على الآل ردا على الشيعه فانهم ينعوا ذكر علي بين النبي وآله
ويقولون في ذلك حديث في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر
الاصحاب رضي الله عنهم تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعني الخوض
الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متاخرون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب
والاحكام وفي ذكر الادب براعه استهلال لان النحو مقسم الادب قوله فهذه آخر هذه الامور الحاضره
في العقل استحضرها التي سنذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشاره لبيانها واسما والا فانه
ربما تشعل في الامور المعقوله وان كان وضعها للامور المبصره الحاضره في مرئى المخاطب لكن لا
من نكته والنكته ههنا الاشاره الى اتقانه هذه الامور حتى صارت بالكمال عليه بها كانها مبصره عنده وتقدير
على الاشاره اليها واما الاشاره الى كمال فطانه الطالب بان بلغ ببلاغته صارت المعاني مبصره كانها
عنده ويستحق ان يشار له الى المعقول بالاشاره الحسيه وفي ذلك مبالغه في حث الطالب على تحصيل المعاني
قوله فوايد جمع فايده وهو ما استفدت من علم او مال وجاء فاده المال يفيده اثبت له المال فلك
ان تريد بالفوايد الثوابت يعني هذه امور ثابته بعيده عن البطلان قوله وافيه اركثيره تامه تفال
وفي الشروفيا على فعول اركثير وتم فقوله بكل متعلق بوافيه على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافيه من
وفي بعهده اركم يخدر فقوله بكل متعلق بالوافيه لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوايد هم الكتاب
في المعاني والوافيه اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث في درج اسماء الكتب بلا شايبه
تكلف مزيحسين للكلام البليغ قوله بحل مشكلات الكافيه للعلامه المشتهر في المشارق والمغارب
ههنا اشكالان الاول ان قوله للعلامه يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنه للعلامه صفه

قوله وافيه بكل واحده اما من الوفا بمعنى الكثره والتمام
وعلى هذا يقرا بكل باثبات الجر هو الظاهر لو لم يتبع
الروايه عنها او بمعنى المتعلق او بكلا المعنيين
ويشعر بان حل كل مشكل فايده وحل مجموعها فوايد
واما من الوفا الذي هو خلاف الغدر ومن ذكر الوافيه
التي هي شرح مشهور للكافيه لطافه ح منه

قيل معنى اما تاخران النبي من حيث انه نبي افضل منه
من حيث انه نبي لان ولايته وجهتا الحق و
نبوته وجهته الى الخلق كذا في شرح التلويح

للمحقق

قوله على حسب ارباله على حسبه واضافه الشرح الا بصره الى المعاني الجهد الرشيق
الجهد وهو منها ضبط الاعلم او الاجود وعلى الاول فالاجود
الصحيح لانهم للتعيين اذا دعا تعينه وعرفوا كما لا يخفى ولا
يجدان ان الرسالة لا يرد عن منها طلاق الغير الا بهم وانما
النبي عن الرسول من سبه الوالد فقط ولا يها صارف ذكر بعض معا
وهو اما من الاتباع لاشاره الخبر الاخير او لوجوب التنويع الخروج
لان الرسول يخص بمزيد من الخلق والعاده بالاعلى زاد ومن فحواها بالاولى
وعلى هذا الكون علما بالغلبه والغرر مغلوبه ثم الاقدام واما
من النبوه بمعنى الرفعه لان رفعه على الخلق لهو فعل يحتمل المعنوي ولا
تمره فيه وصح بناء الصحاح لكن جمع تكسير على انبياء بدليل ان
جمع الفعال اذا كان اجوف صحيح المعتل كما صح جمع تكسير على فعل خوف
وقياسه شذوذ آخر وعدم الهمزه في انبياء لكونها في الجمع على غير حقه
اولا نها جمع كما لا يخفى فلا يلزم الهمز في الواحد حتى يقال انه منقول
الهمز كما ذهب اليه الصحاح ولكن المنع بهذا الالزام بثبوت النبر الهمز
في القرآن على قراءة نافع وغيره سيما اذا ذكر في وقف على القرآن السبع
غير متواتره عنده والالم يحكم برداءة ما ثبت في مرجع القرآن الكريم
تعالى عنها واما على النبي الطريق لانه يوصل الحقه بالحق الاول

قوله فهذه وقوله
الزام الدور ممنوع لجواز ان يكون الحاصل على الاول
وصف الواجب بالعلم بالفعل وعلى الثاني بالعلم بالفعل
وهما متغايران مفهوما وان اتحدا ذاتا ولا يخفى ان
الاتحاد لا يمنع الدور لان الموقوف عليه غير الموقوف
وقد يقال ان الاتحاد يمنع الدور لان الموقوف عليه
هو الوجود الخاص والموقوف هو الوجود المطلق
وهو غير الخاص ولا يخفى ما فيه منه

قوله للعلامة اي والمجرور للكافية مصدر عاملها معنى باللام وان كان حلال الشهور لكن خوالة امنع تخصيص وهم الفاعل المقدر ومثله يعني الثبوت والدوام فيه وقوف
تعريف للاسم موصول والازم حذف الموصول مع بعض صلته وخول الظرف حالا مقدر مع احتياجه الى التاويل لانه حال عن الضمير المستكن في خفت اعني ان ليس
المقصد حال الكلمات حال كونها كافية للعلامة ووصف الكافية بالعلامة اقتداء بالشيخ الرضي وهذه الاجرة وهذا الوصف لكثرة علمه وعلمه بالقفايا ولا بعد فيه
فان ضيفه لما بالغ يقتضي ان يطلق على من له كثرة علم وهذه الكثرة اما باعتبار جميع الفنون او بعضها بحيث كان فيه ممتازا عن الاقران مشهورا بين الزمان
ولا اعتداد باطلاق من قال الاطلاق بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية مصحح الدرس الثالث

للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله
رعاية جانب المعنى لانه اهم وان رعيت منا جانب اللفظ نتجه ان الحال لا بد ان تكون عن الفاعل
او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول
والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل
فانه يصح ان تقول هذه فوايد وافية بحل الكافية اثاني الظاهران تقول للعلامة المشتهرة فان
الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظ يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر
ولك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مونثا او بالعكس الثالث
ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام
العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية وكذا خص
من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما منهم
الا وهو فيها دون حد ما من مقصد الا وفيه المتعرض وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم
الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضايل تفصيلا
لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المقدمة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما
حقيقتهما حتى يخل تعدد هما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرق والمغرب فيصح جمعهما بالجمرية

الاطراء اعم من المبالغة في المدح يقال
اطرأه اذا بالغ في مدحه
قاموس

قوله الشيخ اي الحاجب او الشيخ الخبير الذي هو بمعنى سنة
احد وحسين او الكبير الذي هو من جهة السن لا من جهة العلم لان اطلاق الشيخ على
من لم يسن السن المخصوص للتجهيل كما ان اطلاق الشيخ على من بلغ سنا معينا
للتبجيل وهو يكني بابي عمرو ابي نصر وتركه الشك وقد اتركه لقصد وهم
ابيه جمال الدين عثمان لانه معاذ كر اشهر وهو اس الى كراس يونس
احد من الحاجب كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي
وكان يركب دواب السلطان ولده بالحاء المهملة ثم الجيم المشددة ثم الباء الموحدة
كان مولده في اسنا سنة سبع وسبعين وستمائة وتوفي بالاسكندرية سنة ست واربعين وستمائة
وكان ولادته بالاسنا بقرية تسمى الصعيد من قرى الصعيد الاعلى وهي من جنوبي
كذا ذكره بعض من ترجم الشيخ فقول من قال من علماء الاطلاق الشيخ ههنا
انما هو الشهور انه قتل شيخا بمحل نظر مصحح الدرس الثالث

قوله التلهف هو كالتاسف الحزن وجمع الالفاظ المرادفة في الخطب مستفيض لا وضحة له عند البلغا
قوله وسميتها بالفوايد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف
جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت منبني النسبة في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا
فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليحصل التخصيص ضياء للدين والمقصد
في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر التخصيص بنسبة الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله
في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى
اسم مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب لان في اللقب
ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى
فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك
الجمع لانه لا فايدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم
في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية
تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح وتضح وكفى في النسبة قوله وسايرهم تمسك من
السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي قال الكسائي العربي هو السايرة بمعنى الباقي واستعماله
في كلام المصنفين بمعنى الجميع غريب وقد استعمله الكسائي في هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه
من اعراب عيب فالسايرة هنا بمعنى الجميع النفع للمد عوله لانه يتكرر في حقه قوله من اصحاب التحصيل
تقييد للبعيدين لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب
موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في
جميع اسباب الشر والخذلان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانما استفتح الى الله ان نسبة الفعل الى الفاعل
بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربي زيدا والضارب زيدا وانما يقال ضربي زيدا فالعربي وما توفيقي
الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال
اثر وما كر في موقفا الا بمونته وتوفيقه قوله وهو حسبي نعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول قوله
تخيل ان كتابه يعني تخيل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والتخيل ما يفيد في النفس قبحا او بسطا
وبناء الشعر عليه ولهذا اتسم الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخيل كما يكون قوليا مشهورا
فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يوثر مشاهدته تاثير القول كما كان فيه وبهذا نفس
ممن اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اجلاء العلماء ويعلم منه

التلهف

ترک کتابة الصلوة ایضا قوله ولا یلزم من ذلک عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترک الحمد للمحشی المدقق الفاضل الهندی لکنه اورده علی وجه یتوجه علیه اعتراض قوی فالشارح حفظ من کلامه ما یمکن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا یمکن اصلاحه قال الفاضل الهندی لم یبدا بالحمد دفعا للنفس تخییل ان کتابة هذا من حیث انه کتابة لیس ککتب السلف حتی یکون علی سننها ولاذا بال حتی یکون بترک الحمد اقطع ولا یخفی انه یرد علیه انه لا یصح ترک الاقتداء بالسلف وترک ما ورد به السنة لامتثال هذه النکتة وهل هذا الا مثل ان یترک الصلوة والصوم دفعا للنفس تخییل انه لیس فی عداد العقلاء والمکلفین فاصلح الشارح ترک الاقتداء بالسلف بحمله علی ترک کتابة الحمد وجعله جزءا من الکتاب وظاهر لکن لترک العمل بالسنة وجه لم ینقل بهذا عرض عنه ویمکن ان یقال ترک الحمد اقتصارا علی ما تضمنه التسمیة من اظهار صفات الکمال الذی هو الحمد حقیقة لرعایة الاختصار الذی هو المطلوب فی هذا التالیف

قوله وبدا بتعریف الکلمة والکلام لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما کان داب المصنفین ان یذکروا قبل الشروع فی المقصود من النحو الکلمة والکلام لکونهما موضوع العلم وتعریف النحو لیکون الطالب علی بصیرة فی طلبه ویکون بحیث یتمیز بهذا التعریف عنده ما یرد علیه من مسایل الفن فیطلبه وما یرد علیه مما لیس من مسائله فیعرض عنه ولا یبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان یذکروا الغرض من تحصیل النحو لیزداد رغبة الطالب فی تحصیله ولا ینفر عنه بما یعرضه من مشقة التحصیل واکتفی المصنف بذکر الکلمة والکلام لانه لا بد منهما لیتمکن الشروع فی الفن واعرض عن الآخرین لان کتابه للصبی الذی لا یکون تحصیله الا قریبا فلا ینفعه فی تحصیل البصیرة ولا ما یوجب الرغبة بل غایة امره ان یقسره المعلم علی حفظ ما فی الکتاب وهو لا یستدعی معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه

قوله فمتی لم یعرفا بهما من التعریف او المعرفة وعلی التقدیرین مبنی البیان علی دعوی ان معرفتهما علی وجه یستدعیها معرفة الاحوال تتوقف علی تعریفهما فان تمت تم والا فلا قوله وقدم الکلمة لکون افرادها ههنا وجوه اربعة للتقدیم توقف تحقق المفهوم علی تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم علی معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد علی معرفة الفرد فتدبر قوله قیل هی من الکلام مشتقان من الکلم الاشتقاق رد کلمة الی اخری لتناسبهما فی اللفظ والمعنی والمشهور فی المناسبة المعنویة ان یدخل معنی المشتق منه فی المشتق ویعلم من هذا الکلام انه یکفی فی الاشتقاق ان یکون معنی المشتق منه لازما لمعنی المشتق وقد استقصینا فی تحقیقه فی شرح الرسالة العضدیة قوله وهو الجرح بفتح الجیم مصدر جرحه واما الجرح بالضم



فهو اسم قوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح ان اکتفی بمطلق التاثیر فی التشبیه بالجرح یکون جاریا فی الالفاظ باعتبار تاثیراتها الحسنة والقبیحة لکن قوله وقد عبر به یدل علی انه اراد التاثیر باحداث الالم فی تفسیر البیضاوی فی قوله تعالی فتلقی آدم من ربه کلمات اصل الکلمة الکلم وهو التاثیر المدرک باحدی الحاستین السمع والبصر کالکلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الکازرونی قائله امیر المؤمنین علی بن ابی طالب رضی الله تعالی عنه ولم یبلغ ذلک الشارح ولو بلغه لم یرض بان یعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان اللسان یکون بمعنی اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله والکلم بکسر اللام هذا التحقیق للفظ الکلم الکلمة لا للفظ الکلم بادنی مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنی التاء فی الکلمة انما هو بتحقیق الکلم اذ به یعرف ان التاء للفرق بین الجمع والواحد او للفرق بین الجنس والواحد قوله جنس لا جمع کتمر وتمرة والفرق بینه وبین التمر بانه لم یطلق الا علی الثلث بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حیث عرض للکلم هذا التخصیص والتمر باق علی وضعه قوله والکلم الطیب ای قیل بعض الکلم هذا التاویل بعید عن مظان الاستعمال جدا اذ لیس من داب اللغة ان یقال فی مقام ارادة الحکم علی الکلم الطیب بعض الکلم الطیب فیقید البعض بالطیب ویکون ادخال البعض لان الطیب من الکلم بعض الکلم فکانه لهذا رجح القول الاول ویمکن رده بشان الجنس من غیر حاجة الی التاویل سیما مثل هذا التاویل بان یقال قد صرح علماء التفسیر والاصول والنحو بان لام التعریف یبطل معنی الجمع فلما بطل ههنا معنی الجمعیة لم یؤنث نعته وکیف لا یکون معنی الجمعیة ههنا متروکة ولو کانت باقیة لزم ان لا تصعد الکلمة الطیبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الکلم

قوله واللام فیهما للجنس لام التعریف معناه الاشارة الی ما یعرفه المخاطب فاما ان یشار بها الی مفهوم اللفظ الذی دخلت علیه فهی لام الجنس فلما ان یقصد الی الجنس باعتبار نفسه کما فی الانسان حیوان ناطق فهی لام الحقیقة من حیث هی هی واما ان یقصد الیه باعتبار فرد فهی لام العهد الذهنی کما فی ادخل السوق واما ان یقصد الیه باعتبار کل فرد له فهی لام الاستغراق کما فی قوله تعالی ان الانسان لفی خسر الا الذین آمنوا وعملوا الصالحات الآیة واما ان یشار بها الی قسم من مفهوم اللفظ معهود بینک وبین مخاطبک یسبق فهمه الیه عند سماع اللفظ فهی لام العهد الخارجی نحو کما ارسلنا الی فرعون رسولا فعصی فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته کثرة وبهذا الاعتبار یتوهم التنافی فی لفظة الکلمة بین اللام والتاء التی للوحدة فاشار الی دفعه بقوله ولا منافاة بینهما ای بین اللام والتاء او بین الجنس والوحدة ولا یخفی ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضیق العطن وان وقع ذلک الی الآن لجم غفیر من ذوی الفطن لان المنافاة بین صیغة الکلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس

فائدة اعلم ان الجزئيات المندرجة تحت الكلي اما ان تكون متباينة بالذات او بالعرضيات او بهما والاول يسمى نوعا والثاني اصنافا وانواعا والثالث اصنافا فقط وكل جزئيات المعرف وهي الحد التام والحد الناقص والرسم التام والناقص متباين بعضها بالذات كتباين الحد التام والحد الناقص وبعضها بالعرضيات كتباين الرسم التام والناقص شيئا واشياء وكذلك متباين جزئيات الحجة وهي القياس والاستقراء والتمثيل بانه آتيات سماها انواعا وكذلك متباين جزئيات القياس وهي الاستثنائي والاقتراني على هيئة الشكل الاول والثاني والثالث والرابع بالعرضيات سميناها اصنافا

قلت دعوى انه لا يحتاج الى التقييد بعني بالافراد الا انه بهذا تتعين كون المفرد قيدا للمعنى قوله فخرج بها مهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ويزيد على وجود اللفظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الآن يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان فروعها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة الا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجا لان حروف الهجا ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجا حروف يقطع اللفظ بها اذا حروف ركبت منها اللفظ بقي انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جش ودير لانه عين للتلفظ قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لنوض التركيب لا بازاء المعنى فنه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وحواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك فلا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله لمعنى لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا تقول حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الآلى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المهم وضع ملغوز لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشر كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند اهل النظر مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات

---

اول مدرج السدنا مي لم يحمل الجار موضوعا عاما راد في التعريف قد سفه نهو لم يرد ويرد صحة ان الوضع يعم شيئ وحده مع ان يعم معه شيئ آخر والواضع اعم مع الجار وحده والقرينة بخلاف الحرف فان قصور المعنى او حصر الحمل لان الواضع اعم من الوضع في اصل التعريف يعم شيئ وحده بحسب يعم معه وحده ولو شرط الغير لا مع الغير وعام التعريف مع صحة الصحاح للسد وال ما ذكر مع الجواب فلا وجه لكلام العموم مع انه فيه ما فيه فتامل سلمه الله

---

اطلق مع ضم ضميمة الاول بل متى اطلق مع ضميمة قوله وجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحتمال كذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر الجواب الاول ايضا قيدا زايدا بل اكتفى بالتباسه منه الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز بالقيد المجاز لانه متى اطلق اطلاق صحيحا او اطلقه ارباب اللسان في محاوراتهم يفهم المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الاعم وسيتعين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او الدلالة عليه مع قرينة فنفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا وان نزل آخر تجده ان اويت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على دقيق وانيقه الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد بشي اما اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اما لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يأتي من مفعولة فليس ما يقصد بالفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان يبن المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو خص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد شيئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشيئ فنقل لفظ اليه نقل الاسم العام الى الخاص وذلك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا بد منه والمعنى قوله او مخفف مفعل اسم مفعول مخفف بحذف احد البائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى البعد عما لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قد صرح به الى ما يريد بيانه تقريبا بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا اخراجيا لا بيانيا للواقع والتجريد عن الشيئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت ان فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار

---

قلت

مفردا ومركبا من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فيستعمل المجازي في كلمة او مركب لتحقق
مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما الخ قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع
فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اذ هي
وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ الخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله
هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون
ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا واعلم ان موضوع

لجزئيات هذا المفهوم قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى الخ الاقتصار على مفرد لما مر قوله
ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه بهذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للدال بالدوال الاربع والظاهر
انه كذلك اذ لم يوئس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد
والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما
في طلاق التعريف مبني على الاجمال ومبني عن الاشكال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على
جزئه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى متصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة
يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق
هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانا سمي الافادة الحقيقية ايهاما لضعف افادة
لضعف الافادة فانه كما استفيض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة
لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لا يلزم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب
ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكما
لم يتعرض لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يتاتى ايضا ان يقطع عن المعنى ويجعل صفة
للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة
وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض
قوله كما يركب في مثل قتل قتيلا الخ قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه قوله ولا بد حينئذ من بيان نكته
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية
عن نكتة قوله والآخر مفردا الخ لطف هذا البيان قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد فيتجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد
يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمولا متعددا

قوله وكان النكتة استبعد استعمال الماضي في التقدم بالرتبة وحسن ان يقال لما كان لوصف الوضع معمولا ان الاصل في العمل الفعل اخبار عنه بالفعل
والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا يعمل فيه عكس ذلك لانه لا بعد فيه اذ استعمال الدال على المقدم او الثاني فاوزانا فوارد الدال
عليها رتبة كثيرة ومنه استعمال ثم قرانا فوزانا بل ربما يحسن لا يكون نكتة لا يراد الماضي بخلاف ما ذكره وانما ذكر الشارح النكتة
في تقدم الوضع على الافراد الخ التنبيه المذكور وكانه لان الحسن الاستعمال الافراد الابعد عما يدل الدال على المقدم وهو الوضع قيل هذه قناعة من مقام القروه واظهر القروة بان ما ذكر في الوضع
انما يتم لو قدم الافراد على الوضع كما فرضه صفة للمعنى وانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل كونه صفة للمعنى واللفظ فتذهب المناسبة
الاستلزام الافراد الوضع بخلاف عكسه فتامل اما اولا فلان تقدم الشانية لا يوهم تقدم الافراد على الوضع بناء على ان الوضع مسند الى اللفظ لا مسند الى المعنى
التقديم انما يستعارة التقدم الرتبي ليوهم تقدم اللفظ واما ثانيا فلان تعين الاحتمالين انما يناسب لو لم يمكن لاحدهما رجحان وههنا قد علم على وصف المعنى ما ذكر من ارتكاب التجوز واما ثالثا



قوله فلما المعنى ما يتعلق به القصد لا توهم انه مخالف لما مر من ان المعنى ما يقصد شئ لانا نختار المعنى المطلق هو ما يقصد شئ ومعنى اللفظ ما يقصد بالفظ والكلام
مهيأ في معنى اللفظ فهو ما يتعلق به القصد بالفظ والتفسير بما على المشهور مع ملاحظة ما سبق فلا يرد ان عموم العام لا يستلزم عموم الخاص ولا حاصة لاجعل اللام للعهد الخارجي والعهد وظن
اولوية تفسيره بما يقصد شئ مع ما فيه من نقض العلل او الكلام في تعريف اللفظ والتفسير به غير مناسب قوله وسواء عم ما يتعلق به القصد بلا واسطة او بواسطة الخ قال ولا حاجة الى هذا
بل المعنى صحيح والحصول الاول اللفظ والحاره واراده لما يتعلق به القصد ورفع الالتباس عنه لا يراد اراده فرمضاله اللفظ لو هم انه شامل للفظ وليس هو خارجا وليل صدق المعنى على المفهوم اللفظ بيانه
ان ما يقصد به اللفظ اعم من اللفظ وكل ما هو اعم منه يصدق عليه فالمعنى يصدق عليه فلا يرد ان المعنى اعم من المعنى عند المحشي
الامور الكلية والناتج قد يراد العام كما في قولنا الانسان حيوان ناطق وقد يراد الخاص كما في قولنا الانسان حيوان ناطق فالحيوان الناطق خاص بالانسان وهو الذي هو نتيجة الصغرى والكبرى
للفظ فلا وجه كما لا يخفى وعلى المصدر الاول اصح نظرا الى ما اجاب به اولا الى اعتبار الحيثية اي وضع لمعنى هو موضوع
حيث هو معنى عارض ما هو مركب من حيث هو لفظ لانس

سنة مؤكدة قوله المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه
فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد
على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم منه كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق
على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول والام
في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشئ ثم لو قال ما يقصد بشئ لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى في الشكل الاول الا ان
يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية
والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله
بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل لمعنى مفرد ليلا
يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما
يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه قوله فعلى هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة تحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فتقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة
للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه مفرد وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فحفظ
الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا ما فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام
الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد
ان الجواب عن الاشكالين بانه ليس ههنا ما فيما بين الالفاظ بالمنع لا نسلم وجود مادة النقض
التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في ورود
فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللايق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال القياس
الراجحة الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي
ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا
لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم
دون مجرد الاحتمال فحمل على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير معاندا كذا ذكره للنقض
مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا بد فيه من فائدة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد
باسماء الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا
او زيد قايم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة مما ربه الى الفظ

قوله عند ذكر هذا الحكم
معزول عن اصل الجواب
ومعارضة بعض مباني
الثاني اشارة الى ان المقدمة
الممنوعة الاولى ظاهر
النقض
فيجوز النقض بمثل
هذا السند وان لم يتم
النقض في جميع
الموارد
اي راجع الى السند وهو ان
كل ما يستعمل في مقام
افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي فان ظاهر الحكم
الجزم لا مجرد الاحتمال
وفيه نظر اذ المراد ما يعم
ههنا الجزم العرفي اذ يذا
الحكم مخبر فاسد لان الاطلاق
المعتبر في المقدمة الممنوعة
هو المعتبر في صورة الحكم قال
ثانيا هذا لو كان ما ذكر
معزولا عن اصل الجواب
لما كان صحيحا اذ لم يكن
الحكم الجازم ما ذكر
ثانيا هذا لو كان ما ذكر
معزولا عن اصل الجواب
لما كان صحيحا اذ لم يكن
الحكم الجازم ما ذكر



قوله ولا يخفى ان هذا الحكم الخ اقول ذكر في شرح المنهج حكما كليا يقتضيه ويحله بصورة النقض
وذلك يقتضي اثبات المقدمة الممنوعة فكان النقض سندا لها في صورة النظر كذلك وانما اصلا فتوهم الشارح ان كثيرا من النقض
كالعلامة التفتازاني والشيخ الرضي وغيرهما وهموا
الى ان الضمائر وكذا ما موضوعات كلية استعملت
في الجزئيات وما ذكره الشارح انما هو مذهب محقق المحشين
والدلايل طلبية ضعيفة الا تفيد القطع في المقام اصلا
فالتجب المذكور ان وافق التفتازاني وغيره في الضمائر
لا يتم نقضا عليه لانه منع عدم وضعها الكلي والاثبات
ممنوع والحق مراد الشارح ان المنقوض في نفس الامر بناء
على ان الحق ما ذكره المحشي ولكن لما لم يتم هذا الحكم على الذي
الا يتم فليس له نفع معتد به فتامل ع ش



قوله فلما المعنى ما يتعلق به القصد لا توهم انه مخالف لما مر من ان المعنى ما يقصد بشئ لانا نختار المعنى المطلق هو ما يقصد بشئ ومعنى اللفظ ما يقصد باللفظ والكلام
مهيأ في معنى اللفظ فهو ما يتعلق به القصد باللفظ ولم يذكر اللفظ والتفسير بما على المشهور مع ملاحظة ما سبق فلا يرد ان عموم العام لا يستلزم عموم الخاص ولا حاصة لاجعل اللام للعهد الخارجي والعهد وظن
اولوية تفسيره بما يقصد بشئ مع ما فيه من نقض العلل او الكلام في تعريف اللفظ والتفسير به غير مناسب قوله وسواء عم ما يتعلق به القصد بلا واسطة او بواسطة الخ قال ولا حاجة الى هذا
بل المعنى صحيح والحصول الاول اللفظ والحاره واراده لما يتعلق به القصد ورفع الالتباس عنه لا يراد اراده فرمضاله اللفظ لو هم انه شامل للفظ وليس هو خارجا وليل صدق المعنى على المفهوم اللفظ بيانه
ان ما يقصد به اللفظ اعم من اللفظ وكل ما هو اعم منه يصدق عليه فالمعنى يصدق عليه فلا يرد ان المعنى اعم من المعنى عند المحشي
الامور الكلية والناتج قد يراد العام كما في قولنا الانسان حيوان ناطق وقد يراد الخاص كما في قولنا الانسان حيوان ناطق فالحيوان الناطق خاص بالانسان وهو الذي هو نتيجة الصغرى والكبرى
للفظ فلا وجه كما لا يخفى وعلى المصدر الاول اصح نظرا الى ما اجاب به اولا الى اعتبار الحيثية اي وضع لمعنى هو موضوع
حيث هو معنى عارض ما هو مركب من حيث هو لفظ لانس

سنة مؤكدة قوله المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه
فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد
على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم منه كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق
على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول والام
في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشئ ثم لو قال ما يقصد بشئ لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى في الشكل الاول الا ان
يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية
والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله
بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل لمعنى مفرد ليلا
يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما
يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه قوله فعلى هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة تحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فتقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة
للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه مفرد وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فحفظ
الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا ما فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام
الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد
ان الجواب عن الاشكالين بانه ليس ههنا ما فيما بين الالفاظ بالمنع لا نسلم وجود مادة النقض
التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في ورود
فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللايق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال القياس
الراجحة الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي
ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا
لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم
دون مجرد الاحتمال فحمل على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير معاندا كذا ذكره للنقض
مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا بد فيه من فائدة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد
باسماء الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا
او زيد قايم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة مما ربه الى الفظ

قوله عند ذكر هذا الحكم
معزول عن اصل الجواب
ومعارضة بعض مباني
الثاني اشارة الى ان المقدمة
الممنوعة الاولى ظاهر
النقض
فيجوز النقض بمثل
هذا السند وان لم يتم
النقض في جميع
الموارد
اي راجع الى السند وهو ان
كل ما يستعمل في مقام
افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي فان ظاهر الحكم
الجزم لا مجرد الاحتمال
وفيه نظر اذ المراد ما يعم
ههنا الجزم العرفي اذ يذا
الحكم مخبر فاسد لان الاطلاق
المعتبر في المقدمة الممنوعة
هو المعتبر في صورة الحكم قال
ثانيا هذا لو كان ما ذكر
معزولا عن اصل الجواب
لما كان صحيحا اذ لم يكن
الحكم الجازم ما ذكر
ثانيا هذا لو كان ما ذكر
معزولا عن اصل الجواب
لما كان صحيحا اذ لم يكن
الحكم الجازم ما ذكر



قوله ولا يخفى ان هذا الحكم الخ اقول ذكر في شرح المنهج حكما كليا يقتضيه ويحله بصورة النقض
وذلك يقتضي اثبات المقدمة الممنوعة فكان النقض سندا لها في صورة النظر كذلك وانما اصلا فتوهم الشارح ان كثيرا من النقض
كالعلامة التفتازاني والشيخ الرضي وغيرهما وهموا
الى ان الضمائر وكذا ما موضوعات كلية استعملت
في الجزئيات وما ذكره الشارح انما هو مذهب محقق المحشين
والدلايل طلبية ضعيفة الا تفيد القطع في المقام اصلا
فالتجب المذكور ان وافق التفتازاني وغيره في الضمائر
لا يتم نقضا عليه لانه منع عدم وضعها الكلي والاثبات
ممنوع والحق مراد الشارح ان المنقوض في نفس الامر بناء
على ان الحق ما ذكره المحشي ولكن لما لم يتم هذا الحكم على الذي
الا يتم فليس له نفع معتد به فتامل ع ش

[illegible] ويصير بعد دخول اللام عليه وحذف التنوين لفظا مع ان تقدم الاعراب عليه اظهر مصلح الدين اللاري عليه رحمة الباري

اختار فيه صيغة الفعل والاصل في تحمل الفعل فلما كان الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام التردد بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله** ادمن المعنى فلم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للصحة الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله** واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لا اعراب لا صفة له وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبني الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل فان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به **قوله** فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع

١٧

الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك ومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج حينئذ من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار الاصل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله** ولو لم يخرجه تركه لكان انسب وذلك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله** كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبعية والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف **قوله** ومثل لفظ دير المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع دير دلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ **قوله** وبعد ذكر الدلالة لا بد فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **قوله** او منقسمة اشارة الى ان هذا الجزء لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها تحصل اقساما لها كما حقق ان الحكم في التقسيم داخل في تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء

[illegible marginal glosses]

مصلح الدين اللاري

قوله الماضي والحال والاستقبال قال العلامة التفتازاني الماضي هو الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل هو الزمان الذي ترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال هو ابعض من الزمان الذي انت فيه وهو المسمى بالآن وهو الفاصل بين الماضي والمستقبل متعانقة جميع عناصره متلاحقة وتراخ كما لحال بعض صلوته ماضيا وبعضها باقيا فحملوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال هذا كلامه وربما يعترض بان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه او يكون الزمان زمانا آخر ظرف له ولذلك يترتب دال على زمان مستقبل فيلزم وجود المستقبل والمستقبل وعدم احدهما ومن وان جعلت تترتب بمعنى الحال كان كل من الماضي والمستقبل ما خوذا في تعريف الآخر وهذا او بهذه مناقشات واهية لان هذه التعريفات شبهات يفهم اهل اللغة منها ومن ملك العبارات ما هو المقصود منها ولا مخطر بالبال شئ مما ذكروا واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم آخر ملاحظ جانب المعنى دون القواعد اللفظية غير الظواهر

طاشكندي عفي عنه

لانا في التحقيق حتى يكون لمصادر افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه من زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه قوله ماخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء قال القاموس اسم الشئ بالضم والكسر وسمة وسماة مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض لتميز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تامل قوله لتضمنه الفعل فرك ان تقول المشابهة للفعل فان له مصدرا كالفعل قوله وذلك لانه قد علم بالوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة دل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده ومن انه علم به الكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقق بمجرد التميز الا انه اراد تحقيق المعرف الكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع بمعنى عند الاداء بمعنى الحد ذلك كما صرح به الفحص في تحقيق الاصول فلا يرد منع ان ما علم حدا جواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقته هذه الاقسام لامكان الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكرنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله در القوم جملة يمدح بها بكثرة الخير وكحقيقة يسجى في بحث التميز والمراد ههنا لله در القوم شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الدقة ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قبيلا كان او كثيرا الا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالسامع ولا كثير ان الكلمة اليس بمعنا ما الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا كفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل التقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يكون الا ان يكون اسم فاعل تخصيص الصورة التحقيقية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يتدبر ولا يقراء فاحفظه ولا تغفل عنه في نظايره وعده من هذا بابا واجمع مع عشاره قوله فلا يلزم اتحادهما آر اتحاد المتضمن والمتضمن فقد قضى كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه الكرب ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان المتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا

عبد الغفور

---

بيان اقسام الحصر العقلي الاستقرائي والعقلي

الاتم القيود والبه وتحصل بعد والقيود وعهومات هي بالنسبة الى هذا التي تسمى اقساما وتسمى هذا بالنسبة اليها مقسما وتسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا اقال مختصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم شئ مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه هو عقلي او الاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر اذا كان عقليا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية فرد هذا المقام ثم قول المصنف لانها تعلق بالمفهوم لتضمنه الجملة تمنع الانحصار ويمكن هذا القدر للطرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وفيه تشير سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها قوله اما الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ او يلزم بعدها ما هو لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي حينئذ اسمية مع الفاء جواب لما لا اشكال لانه تدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الآن في حال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما مع صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان الاولى حالها مع ان فيه تقليل حذف وقد احسن لانه يخرج الى صرف قوله الثاني الخ واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدا خبره محذوف اعني اجمال ان تامل غنى عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وسمى لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى عليها انها من صفة الكلمة عن آن مع حصر التقسيم ليس الآن ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس الغرض عن انه ليس له امر آخر ورآء ما ذكر في التقسيم آلا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان ان لا يخلو عنهما لانه لا يكون غيرهما للظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف ذات ان تامل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدالة تركبها لكونهما مستغنيتين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على تصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير يلتفق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المؤول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجح صريح المصدر ومن رجح المؤول ذهب الى المعنى بوجه ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة لا شئ منهما قوله حيث يتعين عمدة في الكلام الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما قوله فلم يقع غنهما

---

قوله اما مع صفتها الخ تدل او تدل ذات ان تدل بمعنى الدالة واما قيل لان حالها هو مع صفتها كذلك لما قيل من ان المضارع مع ان بمعنى المصدر بخلاف ان تدل وقيل فرق بين المصدر والمؤول بان الثاني يحتمل سعة دون الاول ورجح ذلك سيد المحققين وسند المدققين وانما قال من صفتها ولم تقل صفتها لان المراد بالصفة مجرد ما لا مفهومها وذلك بوقوع المراد ما جميع افراد صفتها او بعض منها او فرد من افراد ما يطرق الاجمال الى الاول بخلاف الثاني لانه جميع اوصاف الكلمة لا يصح ان يكون الدلالة بنفسه في القسم الاول والقسم الثاني الا قترانه بالاوصاف الاخر في القسم الاول للمقسم الخ والثاني هو المقصود والثالث فرعة الثاني فافهم وكلمة ما في قوله ما لا تحصى موصولة او موصوفة والعائد محذوف

---

قوله الماضي والحال والاستقبال قال العلامة التفتازاني الماضي هو الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل هو الزمان الذي ترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال هو بعض من الزمان الذي انت فيه وهو المسمى بالآن وهو الفاصل بين الماضي والمستقبل متعانقة جميع عناصره متلاحقة وتراخ كما لحال بعض صلوته ماضيا وبعضها باقيا فحملوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال هذا كلامه وربما يعترض بان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه او يكون الزمان زمانا آخر ظرف له ولذلك يترتب دال على زمان مستقبل فيلزم وجود المستقبل والمستقبل وعدم احدهما ومن وان جعلت تترتب بمعنى الحال كان كل من الماضي والمستقبل ماخوذا في تعريف الآخر وهذا او بهذه مناقشات واهية لان هذه التعريفات شبهات يفهم اهل اللغة منها ومن ملك العبارات ما هو المقصود منها ولا مخطر بالبال شئ مما ذكروا واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم آخر ملاحظ جانب المعنى دون القواعد اللفظية غير الظواهر

طاشكندي عفي عنه

لانا في التحقيق حتى يكون لمصادر افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه من زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه قوله ماخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء قال القاموس اسم الشئ بالضم والكسر وسمة وسماة مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض لتميز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تامل قوله لتضمنه الفعل فرك ان تقول المشابهة للفعل فان له مصدرا كالفعل قوله وذلك لانه قد علم بالوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة دل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده ومن انه علم به الكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقق بمجرد التميز الا انه اراد تحقيق المعرف الكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع بمعنى عند الاداء بمعنى الحد ذلك كما صرح به الفحص في تحقيق الاصول فلا يرد منع ان ما علم حدا جواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقته هذه الاقسام لامكان الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكرنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله در القوم جملة يمدح بها بكثرة الخير وكحقيقة يسجى في بحث التميز والمراد ههنا لله در القوم شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الدقة ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قبيلا كان او كثيرا الا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالسامع ولا كثير ان الكلمة اليس بمعنا ما الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا كفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل التقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يكون الا ان يكون اسم فاعل تخصيص الصورة التحقيقية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يتدبر ولا يقراء فاحفظه ولا تغفل عنه في نظايره وعده من هذا بابا واجمع مع عشاره قوله فلا يلزم اتحادهما آر اتحاد المتضمن والمتضمن فقد قضى كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه الكرب ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان المتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا

عبد الغفور

قوله هذا الجواب مما اختاره السيد المحقق وفي رسالة السهو انه سهو لان الشيخ الرضي صرح بان الاسناد جزء وان سلم فليس في كلام السيد انه جزء الكلام بل انه جزء فائت الكلام للمتضمن ولا يلزم منه كونه جزء الكلام فان الكلام هو اللفظ المتضمن كمصاحبة عمره فافهم ومع ظهور هذا المعنى لسبب السهو الى السيد الاسناد سهو اقول الاولى في كلام السيد شبهه وهي انه اذا كان متضمنا لسبب الاسناد او استعانة فالمسامحة ان السبب في نحوه خارج عن المتضمن فلا تفيد تركيب المتضمن من ثلثه والجواب بالعناية بان يراد بالمتضمن نسبته تضمن المجموع وليس عليه الاعانة والمصاحبة كذا ذكره السيد قطب الدين عيسى رحمه الله

السيد قدس لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن
مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان
شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه تأمل قوله ان تضمنا حاصلا بسبب الاسناد في
سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن
كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات الصرفة لكنه بقي زيد قايم جسق فان المجموع يصدق
عليه الحد وفيه انه يمكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الاولى نسبة تفيد لا قوله
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيهما مع انهما
مركبات في كون الخبر في زيد قايم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قايم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك
ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله
فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه فصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين فان
المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي
ولا يذهب عليك ان ادخال مثل دير مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد
على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق جسق قوله اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو
زيد ابوه قائم بمجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط فقيل الحق انه يلزم عليه
ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد
منه في ضربت قوم رجلا ضرب وهو قايم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا
في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة
فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة
اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المص عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجمل
الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيد بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا
والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد تحقه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام
لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا
او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا او زوايد علية او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء





قوله وفي بعض الحواشي اعلم ان التحقيق ان الاسناد الذي كان في تلك الجمل قبل جعلها جزء الكلام لم يبق فيها فان ما فيه حكم بنفي او اثبات لم يرتبط بغيره اصلا ارتباط المسند اليه بالمسند بها فهي صورة كلام اخرجت عن معناه واتي به ليتصور مفهومه فيجعل مبتدا او مسندا اليه او صفة وعلى هذا اذا فسرنا الاسناد بما يصح السكوت خرج امثال ذلك حتما فلا حاجة الى التقييد المذكور اصلا والعجب غفلة الشارح والمحشي عنه فمن جعله كلاما وفسر الاسناد بما مر فلا بد ان يقول ان فيه الاسناد المذكور بحسب اصل الوضع ولم يجعله كلاما فنظرا الى الحال وليس عليه تكلف كذا حقق المقام ٥
قطب الدين عيسى الصفوي رحمه الله

عند المص والا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي عند
بكلام مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يركب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل
على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال
في بحث حرفي الاستفهام ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده
والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله
على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم
اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتاتى
من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم
فعل نعم يتاتى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها
لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي
في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى
ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولا يحصل بدون المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند
لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه
المبرد ولذا صرح المص بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام
ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كاين في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي بنفسه ولا حاجة
غير ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته ليلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن بما ليس
صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب قوله اي نفس ما دل الاسم
والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا لحصر
ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته
كتانيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير
الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل الحرف اي جعل اداة
الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء يقال
هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى
يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون ذلك المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان
قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو لعدم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا

وكون الشيء مضافا او مضافا اليه كون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل
التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به يكون معناه غير معقول
الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ تبعيته ويجعل آلة لملاحظته
لا بد ان يذكر وينضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل جزء مفهومه ملحوظ ابدا
تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها ولملاحظتها مع ان كل جزء لا يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي
هو آلة لملاحظته معه ليفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن آلة لملاحظة
ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهم لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره
فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة
هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي
يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلا تم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح
جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلولا لفظيا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما احتجنا
الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه قوله فلا تبدأ مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام
انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الاجل لاحظ الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما
واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة يجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي
ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افرادا للابتداء
الا حصصا وليس لها افراد حقيقة قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلولا لمن
لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة بلفظ
الابتداء في الدلالة عليه وجملة عن نفي الحاجة غير تتمة لهم حتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من ذاته على كذا قوله
لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبوقيتها اياه آت والى ان الظاهر
من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى
الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا وازر ضميرين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل
والاعلى معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني قال لدلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له
ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى

في نفسها كذا ولا يقال الدار في غير ما كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار
عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا ضمة في التعريف به قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد
الشريف قدس سره كانه اراد الاشارة الى التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره
كما هو المشهور بل اخذه من كلام غيره وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان هذا بعيد عن
هذا التحقيق وان كان عبارته المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف
وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على
معناه ذكر المتعلق ولم يشرط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر
غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة
حتى تكون الدلالة مشروطة او موقوفة على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام
بل الصواب ايضا ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية
في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا
قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف ومقابلة وتنويرا تاما للاستعمال في الحدود
الثلثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم العالم في الكون بل المعنى الاعتباري وللدلالة على ان وجود السواد
ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبهذا ذكرنا اتضح ان قولنا السواد
في زيد وقولنا الدار لا في نفسهما من واد واحد فمن قال بظهر من هذا التشبيه وجها آخر لاستعمال لفظة في وهو
انه لما شابه معنى الحرف في التابع لام العوض التابع للمجرور صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما ينسب العرض
الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فقد تدبر قوله كذلك في الذهن معقول الا وهو
معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره
والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك فقد اوالمدرك تبعا وقد يصير مدركا قصدا او بالعكس قوله يصح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه
ومسندا اليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل وكذا ان كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا
للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت
او تعليقية فالاولى ان توسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص المبدأ بصوفية وكون الشيء صفة

فيه اشارة الى ان الفعل الغير المتعدي كضرب مدركا قصدا وكونه طرفا في ذاته لا ينافي كونه محكوما عليه اذ المراد بصحة الحكم عليه ما يشمل ما بالقوة كما في ذاته ومع هذا لا يصح ان يكون مسندا اليه الا بتغيير ما كما سيجيء

المطابقي على خلاف المشاهد اذ المشاهد من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا تحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاتم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بازمان تمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولو لا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بهيئته بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة قال معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان تفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بهيئته ليست على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر وارد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة الموقوفة على التضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهم على التضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي كيف تم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا انما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا في جهد المطيف من الله وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر بنوع لبيان الصافيه في هذا المقام صرفنا ابر الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعد سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى فنقول وبالله التوفيق لاخفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخرة عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا يتذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده فحضر من تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الموضوع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم لوضع ضرب على الوجه العام لفظ تذكر وضعه لهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى المعنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة

اللفظ هـ



الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية فلا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ الى عند من سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب منه وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم تتحقق الدلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على اللازم ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس مما تسمع تحقيقا من ان الارادة متوقفة ودون الدلالة حقيقا بان يتمدح باذله ويظن فكره عميقا فحان ان ننبهك عن ان القرينة ليست شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظة الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي واسألك ان لا تسأم من افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك لقبوله من غير توسيق وتصغي الى لتمة ما اداني اليه موافقه رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجامع تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل ليلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطر ابن شرح الله صدره ورزقه نضره فنقول لك محققا الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الآتية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قام للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم ذكر الفاعل لان الفعل لا يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ ليلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا

قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا نفع في ادخال اسماء الافعال واخواتها الافعال المنسلخة عن الزمان الآتي ان تذكر الوضع لمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسلخة والانكار مكابرة تتحقق امارة الوضع فيها وهو فهم المعنى بلا قرينة ولا شهادة صريح تعريف لها بالوضع وانما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول فهو الوضع الفعل لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعل واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة

فسر الحاكم اقوال الحدث وعدم دلالة الصيغ على الزمان بما لا يخفى على المتتبع فانه مشتمل على ما هو المراد ولا يكون عدم الاقوال اصلا فتدبر فانه دقيق

مضافا او كون الشئ مضافا اليه بل النسبة بينهما وعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيأ من طرفيه لا يكون الا اسما

قوله معرب قال الصغاني في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محتمل لظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهرا لان الاعراب الفرعي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب كمبشر الا ترى هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب البصريين الاختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبهم وهو اختلاف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شئ وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز احد ضعيفة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف آخره لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا سيما باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصريين لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفيين وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله الذي لا يدفع بهذا الاعتبار ورود وبنى الفعل على التعريف لانه لم ليبنه مبنى الاصل من بنائه موجبه للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولو لاعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان باعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن باعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدي اليه قريحة

قوله ركب مع الغير يعوزه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر ما يقابل المفرد فيلزم من صدق التعريف على المركب ضعيف قوله لم ليبنه لم يناسب فيتراءى بهذه التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم اذ في التفاوت شابهة في الاضافة الى المبني للابد خل في تعريف المعرب المناسب للغير ما يجوز بمثله قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل تضمن معنى مبني الاصل ومشابهة في الاحتياج الى الضميمة كما في المهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كضرب وقتال وحضار ووقوعه موقع ما شبهه كالمناداة المضموم واضافته اليه نحو يا زيد فالمناسبة الموثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء عدم مزوجه المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص للاصالة تنافي البيانية اضافة الاعم مزوجه كالاخص على مزاد اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان الاخص الاصل بالبناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانية باعتبار الاصل في الواقع اصل في البناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولو لاعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان باعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن باعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدي اليه قريحة

الجملة حيث هي جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا



جدا لاقتضائه بمثل عندي الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ اقترانا او بمثل الحسن والصعق فانه لا ينكر منصفان التعيين للذات المعتبر فيه مفهوم الحسن ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير متعاقبان على اللفظ وكذلك علامتا هما فما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يتدخل عليه اللام قوله كالموصولات الخ قد تحقق في موضعه ان الذي في الاصل الذي يزيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لها الى الدخول كاللام لا ان فهم الحركة والنون الا كنه منهما اسبق فلا اختاره الشارح المحقق قوله وفي المجرورية تقدير الا او الى او تقدير ا قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيأ منهما لانه يرد عليه ان بين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه لا بنسبة الشئ باجماع ضميره الى ما هو كالمحكوم به كما مذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما اولا فلقيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم باختصاص واما ثانيا فلما قيل انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة تعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جواز ان في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا تم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بالحذف لانه يحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشئ منهما لا يوجد في الفعل قوله اما تخفيف الحسن الوجه وان يكون في الفعل لكنه لم يصف باعتباره طردا للباب وذلك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسر الاضافة بكون الشئ مضافا مع ان قوله الجر عدم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشئ مضافا اليه ويخرج الى الاعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه الجملة الاسمية تماما مهما اذا اضيف اليها قوله وقد يقال ان احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه يوافق اختصاص الجر بالاسم والتعريف لهما مضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجح التاويل واما اشعار بكلمة قد الى ضعف ما يبتنى على هذا الدعوى من جعل قول المصنف الخ على ان يكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا او لا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فلم يجعل على ما هو ظاهر اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا اليه انه قد تقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشئ

قوله للاضافة مصدر روف الجر مطلقا تختص بالاسم فرد الاختصاص المضاف مصدر الحرف اما الصحيح على مذهب سيبويه ما اخذ منه حرف الجر فاشاكان نحو بشر الذين آمنوا ان لهم مصدوبا بالفعل مضاف مصدر الحرف عنده وليس الخاصة الا كونه مضافا اليه على التعميم فتدبر منه عفا الله عنه

في ان المضاف اليه في امثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق

بل هو منصوبا مجرورا ما والامر بالعكس هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لا استحقاق الاعراب الخ
لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبارهما والعلامة لان كلا منهما ايضا علامة
الا ان الصلاحية تدوم الاعراب بالفعل بل الفرق الاستحقاق بالفعل عندهم واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة باعتبار ما
وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من العمل وعندهم الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على اصطلاحهم معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر
وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الثبات لان ذوات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر لانه
على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول توفيق فلسفي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض
منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام
على سائر اجزاء الكلام مما تعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من علم الغرض من علم النحو الخ قوله فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو آثار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المعلم لمعرب احيانا او ان يتتبع
لان العارف بالسبع لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يحتاج عند ذلك الى ان يكون معرفة احوال الاواخر بالتعلم
في هذا الفن فتعلم هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو توقف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على
معرفة نوقف معرفة على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا مما لا يخفى
معايب التعريف المعنى بالدور وهو الذي صرح المصباني بانه عدل عنه لشهوره لا جلية الا ان الشارح طوى ذكر لفظ
الدور تسلما لتحاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل وانها والعجب ثم قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب
الى الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول
لاستنتاج نتيجة وهو تحكم الصغرى على السبحة مثلا او قبل المعرب وكل معرب محكم بالحكم آخره به نتيجة ان هذا الحكم آخره به
وهو لما هذا الحكم آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو لم يقصده في العام واحوجه الى توضيح وانتظام
فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب عنه بانه يتدرج به الى وجه الصواب
فهو ان كان احق معرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه مرتكزا في لمازمه لمحاسبه الجميل الا انه افاد في هذا التطويل حسن وصية
سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب
حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدير انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود
النحوي استاذ ائمة زمانه بالبيان الصافي فاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المصباني انه
ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف باحوال الكلم من غير تمييز بين

من علم الغرض من النحو وهو انه يعرف به احوال الكلم من الاعراب والبناء وغيرهما فهو ظاهر

المشهور بين الدفتين في الصرف وغيره والجمع الشارب

مرفوعها



مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه بعض كلمة مرفوع
والمنصوب والمجرور لا غير ذلك من احكام الحال المحصلة للمعربات في اكثر كتب الله الحق هذا به الطريق انه قريب مجيب قوله
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يحلف آخره آتما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة الاحكام كما اشار
اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة الاحكام وآثاره آثار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب فالاولى ان
اضافة الحكم الى الضمير للتخصيص لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه بتقديم مقدمة لما سيورده
بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما
آتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ماخذه في فاني من الكلام وما بعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه يكون فيه
اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب وما ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فان قلت
الفاعل لا يجمع على فواعل لانه اسم فلت فليكن جمع عامله لان العامل قد يجمع على غير كلمة وقيل العامل صار
اسما في عرف النحاة قوله السبب اختلاف العوامل الداخلة عليه آتما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا
لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه هذا اولى مما قيل خرج بهذا القيد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم
عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة
عليه يخرج المبتدا والخبر لان الدخول لما اللحوق بالآخر والاول وذا لا يتصور فان الامور المعنوية كما مر قوله
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به فرع فهم الامور
قوله او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ وآيا كان الفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه
يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل الآن تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في
الملفوظ والمقدر على انهما سيان قوله فان اصله فتى وفتيا وبقي ذكر الباء لئلا يلتبس المتبدل بينه
وبين فتى للاتحاد مما خطا قوله والاختلاف اللفظي والتقدير سيان من يتحقيقه او حكما كما اشرنا اليه
لئلا ينقض الخ قلت لا انتقاض وان لم نجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل قبول العمل
ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الآخر في الآخر فقولنا رايت وبه مررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا
ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بمحذوف هو الخبر لهذا المقول
فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وما يقتضي منه العجب ما قيل المراد مدلول ما بين الصورتين فاذن

قوله ان يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا اختلافا ملفوظا او مقدرا بحسب الصورة
اول المصدر على ما مر وانما لم نقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحسب المعنى
موصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار سببه او محمول
او كم لفظا ولم يحل قوله لفظا او تقديرا على الفصيل العوامل الخ وهو
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا يخلو عن احدهما والمعقود والمقدر
لا يوصف بكونه معنويا ولانه لا يلائم قوله الآتي المصدر والملفظ
الذي هو قسيم المعنوي ولا يلائم ايضا ما اشاره الى ما ذكره
عند المصنف

ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في آخر المعرب
ولا في العوامل سوى أريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد **قوله** او اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المبنية
لمبنى الاصل مع عامله ابتداء او آخرا فاذا ركب كبانع عامله ومتحققا معه نقول مع ليس ظرفا للتركيب المورد عليه
ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يجوز التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب بانه لا يتحقق بعاملين
معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول
ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف
العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس مغير
الفعل فالعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الفريدة وشرحه
والرابع انه لا انجاء لسؤال الا نه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتدا حتى يحتاج شيء لا نقول اذا سبق على التركيب
مع العامل عاملان معنويان لم يكن المركب للاسم المعدود مع العامل الا ما نقول التركيب للاسم المعدود لكن
لا ابتداء بل بانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود
مع العامل وان سبق عليه تركيب لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بالابتداء
معنى فاعرفه **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض النوع
لم ينفع المبتدئ المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معربا لا يعرف انه مما يجري فيه هذا الحكم او لا قيل
فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب
لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد
الاختلاف وفيه رجح جواب ره عليهما بانه اوفق بالعبارات واشتهر دراج الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت
وليس بمرجح لما عرف ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم **قوله** وحين يراد بها الموصولة الحركة
او الحرف لا يرد العامل والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة
فينبغي ان يقول وحين يراد بها الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا تحتمل الامرين فنبه على الامر
الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف على
مقتضى الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب
الشارح في حاشية الكتاب لكنه اشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يقال
اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وانتقاء ما الموصولة عن عموم ما وكلامه ان المفهوم من قوله



لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السبب الكلي والذي تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل
ومقتض من المقتضى ولا ذهبت على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال فالاولى الاشارة الى الصحة التوجيه الاول
يضاف ان ما لا يخرج تخصيص كلمة ما لا يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يركب من يتكلف ولا يذهب عليك
ان قوله لو ابقيت ميل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا شعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية
القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقق فتامل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما
حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورد من امثال الباء بالجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين
مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع العامل
والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من يركب
الا ان يقال الكلام في قيد السبب بهذا القدر مما يتوقف عليه الاعراب او الواسطة
بين كل جزء من اجزاء المجموع والاختلاف كذا ذكره
في الشرح
الله تتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما
يدخل بينه وبين اختلاف تقدم العامل والمقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية
السببية اجزاؤها المتركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج
المجموع كما يختص باواخر المكلم الذي هو السبب القريب لتحقيق اختلاف الآخر فترجح بل تعين فراغ الاعتبار فاعتبر وا
يا اولي الابصار **قوله** رجح نحو غلام زيد ونحو غلامي مالي ومظاهره ومن قال الراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
واجلكم بخلاف فلم يتجه تدقيق نظره الا ان اختلاف ما اجمع عليه من كونه جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا
ولو قال الشارح رجح نحو كلمة على ما ارجح في النحو لشموله يا ما قبل يا المتكلم في نحو مسلمي وجاني مسلم **قوله** لانه
معرب اخ اشار به الى ان وجه البناء انه مبني ولكن انه لو وصل مع ما لا يعرف انه معرب لاعرابه ما وان
المعرب انما يعرف بانه معرب لتمام التعريف والاتجه علته سر **قوله** ان بنيه عن فائدة وضع الاعراب وترجح
الاتيان به على تركه آوارا والتنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف **قوله** ليدل على المعاني
جمع معنى وآنفا ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين ليعيد الضمير والا يعود اليه فائدة وكذا فيما ياتي
في تعريف العامل **قوله** حيث قال مر شرحه عن هذا الكتاب والاوجه ان الضمير فيما قال هو علة وضع الاعراب اراد وا
انه متعلق بوضع الاعراب المعلوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان المرغوب على تقدير تعلقه
باختلاف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر بل وضع الاعراب
مطلقا **قوله** ليدل الاختلاف اي ما به الاختلاف آنفا والدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية فيها وان
ما به الاختلاف عن ما سنفصله والا فالموضوع للمعاني عندهم ما به الاختلاف بينه وبين
السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم هم لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق

قوله اي حركة او حرف بعرفه بالفصل في الحركات والحروف
وهم او ما لحرف الحروف الا في والواو سميت بها لانها كالحروف
في الحاجة الى العامل كما ياء والكاف واللام منه
في الشرح

قوله لانه معرب اخ اما لحاجة الى قيد الجملة الاولى او لكونه علة لامر معرب علة لاعراب
مبنيا عنده طبع عليه او فهم لا يحتاج الى قيد الجملة لاواضحة قوله ما
اختيار لهم معلل معرب كما هو الظاهر ومحصل تعليله يخرج ان خرج كونه
كذلك على اختيارهم لانه لا يكون علة كونه علة لاعراب عند المبصرين وما
كان في قوله لانه معرب اخ اصلا لهم توهم ان كونه كذلك مما يعرف اعراب
في حاله الجر عنده ايضا ودفعه بقوله لكن اختلاف الخ

الاعراب اخذ متعدد وشيأ بان يأخذ واحد واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة وهي معتورة لان الاسم اولى بكونه آخذا او لعينه بكونه ماخوذا حتى خالف بعض الرواة الشهيرة
وجعل المعتورة اسم مفعول وكانه اشار بهما الى ان قصد المتكلم باذا ما الفاعلية واختيها وان ما تذكر الاسم لانه لابد للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصد وا
لان الفاعلية مثلا متعينة والقصد لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التي يمكن التعبير بها فالفاعلية تعينها اولى بجعلها اخذا للعبارة الغير
المتعينة التي تعينها باخذ الفاعلية لها تامل ولا يخفى ان جعل المعاني معتورة تقتضي اختلافها في كل اسم ودون جعل الاسماء معتورة فانه لا يقتضي تبدل المعاني
واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذا اخذ كل اسم المعاني الباقية يوجب اختلاف المعنى في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسبة
لما كل اسم الا تريا الاسماء الا لازمة الظرفية فلنا وضعت الاسماء بحيث تعتور عليها المعاني وان اختص بعضها بالعوارض كل معنى للاستعمال الذي مقتضاه كونه

والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف

واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري فلانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا المعقول الاول بالوضع
للمخالفة بينه وبين الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيه ان المعنى عليه اخص من كل معرب لما مر والمعرب
والمأخوذة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل منها يدل على تبدل المعاني في المعرب
وعدم استقرارها فانه لا اعتبار بالمعرب اخذا للمعنى اقرب مع اعتبار العكس قلنا قال الفاضل الهندي انه
على صيغة اسم المفعول في اكثر الشروح لما استحسن تركنا المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار
حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا يخفى ان توهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا الاعتراض عنه
الشارح لانه يخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب الى آخره لعموم الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والاعراب
مطلقا في آخر المعرب حصة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المعنى والاعراب على صفته فتلخص هذا الفاعلية
ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في
تأخر الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان النظر في قوله الصفة متأخرة ان وجد اثنان
تأخر احدهما دليل والا وجدان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يوقف على تعقل الموصوف والا لزم ان يقال
جعل الاعراب في آخر الاسم لان كل من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرى تغيرا مهما امكن لاشتمال
ودلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه
قوله انواع اعراب الاسم ثلثة عن الجر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجهه تقدم العطف على الربط
قوله ولا يطلق على الحركات البنائية وغيرها من حركات غير الآخر قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعراب ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه
قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بهما كذا في اسم ان واخواتها قوله علم الاضافة
اعلم ان كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه انما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية
والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او
حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية في قولنا بحسب زيد لان كل ذلك مما دخلت عليه تحت
المضاف اليه حيث قال المجرورات هو ما يشمل عن عدم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا الا ولابد من تعميم النسبة بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح تميز
عما يأتي لهم فوعات وكذا المفعول قوله لم يحج الى الحاق الياء المصدرية الاولى لم يصح الياء المصدرية
قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فتبع هو الاصل

في الاعراب

في الاعراب لكونه معمولا ما هو اصل في العمل قوله فاعطى الثقيل للثقيل الاثقل لكونه مفعولا ثانيا ودخول
لام التقوية في المعمول الذي هو فرع في الفعل لا يجوز ومنهم من جعل المركب مع بعض معنى الجعل فصار المعنى فاعطى
الثقيل مجعولا للثقيل والاكثر ان حديث الجعل مع الاعطاء نحو فالقى يضمن معنى العروض لان الاعطاء والتقبيل
بالجعل عارضة فالمال وقع على عارض للثقيل وذلك ان يجعل للثقيل تعيلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطى
الثقيل ما على عاتقه من الفروعات لاجل هذا الثقيل فانه يثقل عليه الكثير فتأمل قوله ولما لم يتم للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطرارا ولضرورة انه لان المضاف اليه ايضا كثير الاتراني فون
مررت بزيد فرد ومجموعة لتأدية بكون كثرته دون كثرة المفعول على المتوسط فان الكثرة المتوسطة في التقل قوله
العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب الى اعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره
عن بيان الاعراب لان تعرفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب فمن قال ما قدم على الاعراب لكونه سببا
بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المستغني من الفج العميق قوله سببه
ما به تقوم الاربعة بحيث لو دون غيره فشبهه على ان سببية لتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف بل الاعراب
سبب غير تام بخلاف العامل لان القول بتقوض بالاسماء وما يقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا
نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به تحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل
قوله المعنى المقتضي الى مقتضى اريد لان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمقتضى لا يوجد في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم ما به الاباء في بحسبك زيد كون الشيء زيدا كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال
لم يدل الجر وجه تعلقه قوله في مررت بزيد الباء عامل آتاني في غلام زيد فالعامل عند بعض حروف الجر المقدر وعند بعض
المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء
المعنى لمقتضى فانه تارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ماسورة الواو ومنها وتارة ماسورة الالف فهذه اقسام ستة
قوله الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا عاد الى ما يمكن ان يفرد ويستمع له معنيين آخرين كلا منهما في محله ولا
تنقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف
وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم فرشانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف ولم يمنع للانصراف
والمعرب بالحرف بمزل عن التنوين ولا غير منصرف اجري عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر
او التناسب بل ينقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى الفاضل لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان
بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله
على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها للداعي قوله ان الذي لم يكن بناء الواحد فيه لازما

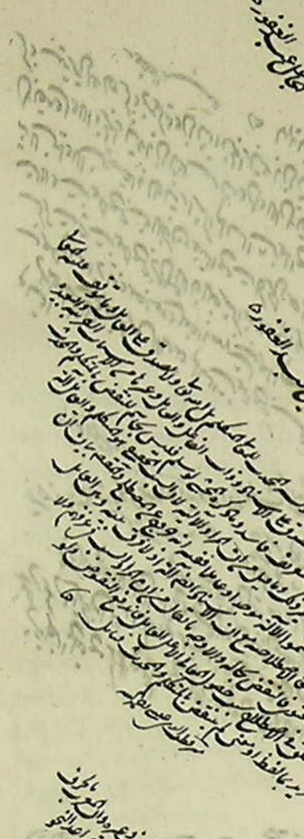

لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظ في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخته كانت في نظره كذا والثاني في غاية البعد وبما قال به على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب وليخرجه ان يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على ان بلغ بدقة النظر الى لا يخطر بالبال قوله واما اختاروا اسماء الستة لان اعراب الا لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والمبني به ستة اثنين وكلا واثنان والجمع والو والعشرون فجعلوا في مقابلة المبني كل فرع اصلا قوله واما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فكل من معانيها مثنية عن تعدد الاولى في كونها مثنية عن تعدد والاولى في كونها مثنية عن تعدد واولى في كون معانيها مستدعية للتعدد لان المثنى هو اللفظ الموضوع لاثنين ذا تم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهرا واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال اشتهتهما المثنى والجمع في قران فيهما حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اوائلها حين الاعراب ودون غيرها حال الاعراب فشابه الاعراب في الطرفين والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان لا تكلف بل تعسف لم يلتفت اليه الشارح وتعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الاسباب التعدد ووجود حرف صالح وجعلها جعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والاخ والقريب لا غير ذلك منبئة عن التعدد فلا ولي في وجود حرف بدون اعانة اللام قوله وكذا الكلتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المونث افصح من تجرين واختلف في الف كلا انه من الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كونه معربا بالحروف بكونه مضافا الى مضمر الاخفى ان مستدرك لا طائل تحته قوله ومعنا ما معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مونثا او مذكرا اسما او صفة نظرا لان الضمير المذكر في رشحه الجمع في قول وان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر



نقض بين وبين ونظائرها كما لا يلزم من خواصها والمكبر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث بل خروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدالة على انها اخف الدوال وهذا امر اوهمي من قال لانها اكثر عرضا فلا اعتراض عليه بان كونها اكثر عرضا امر اوهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشئ قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب مر قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه هنا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير برفع رفعا والجملة حال او العامل في الظرف والحال محذوف الفعل مستفاد من الظرف استقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على نسخة انه اعرب هذان القسمان بالفتحة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالفتحة اعراب رفع وعن هذا القياس نصبا وجر اهذا كلامه قوله مثل جاءني رجل الا من الالطف ان يمثل بجاءني غلمة زيد الا طلبة المطلوب قوله جمع المونث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة عن المصنف تحتاج الى تطويل لان اعرابه لا يلزم له بخلاف العكس فيغنيان كثيرا ولان جمع ذات مع غير لفظ كما ضم الاولى جمع المذكر السالم لم كتب في الحاشية السالم مرفوع عن انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المونث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده قوله وسواء يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج شؤون مع ان مفرده مونث قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم وقيل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم عن انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا او وجه ذلك ان اخوك كما يحضر ما يتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجرد عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مريف لتعريف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لغوايد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مسالة وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استحالة عند العرب وثالثها بداية المتعلم للاعراب فهم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بفطنته لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة وعلمت انها وجدت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدرك بقوله لكن

للعقل عن التجزية والمتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي فراد انافهم لم يجعل الاصطلاحي اعم من مفهوم المركب
ولو خوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم لكن اولى واخاها في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة
الجمع المذكور وليس ح قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما ذكره الرضي بقوله اذا نظائر ها
السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة
عربية غير مصنوعية للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه
لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين
فما فوقها ليست جموعا فان الاصل عدت عن تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال
الاعداد الثمانية من الآحاد كلها من تكرار الآحاد لان مراتب الاعداد ذهنده الانامل كاولى فان نهاية واحد
انها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك
انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الخ الاولى ترك
مع ملحقاته لان بيان الوجه فرع الاصل يعني عن مونة البيان فان الملحق ولانه لا يلائم عده قوله لانها فرع للواحد
بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي فوها حرف يصلح للاعراب قلت هذا ليس
الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل تبدل
علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف ياء
تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع
على التثنية والشرط في الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه الشبيه في
الحمل قوله اشار الى تقسيمه اليها فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا فتدبر جدا
البيان فوايد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الآخر لان الاعراب لفظا ذكره بعض
الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العمل
لا لاختلاف الآخر والثاني ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالث انه بهذا الكلام
متصل بما قبله كمال الاتصال قوله ولما كان التقدير اقل اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي
لكونه الاصل حتى بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله
التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه قوله
فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح التبادر والى ترجيح
حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اراعرابه لان حذف العضلة اهون من حذف

لانه ان جمع المذكر السالم لم يشمل الاولى لانه لا مفرد له من لفظه
انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق
آخرها واو ونون ولا ياء ونون ليدل على ان منها اكثر
منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله
واولو كتب فيه الواو وحملا على الاولى وفيه ثلا يلتبس
بالى الجارة وعشرون اخواتها اراد اشباهها في كونها
اسماء للعقود الثمانية مما بين العشرة والمائة
ولو قيل امية مفردا للاولى كما امية ماضي يرجع
وستة عشرون من معنى الجمع وخص اخواتها
ببعض افرادها استعلاما لكان متجها وكانت داخلة
في جمع المذكر السالم وانفتح ما قبل كون الواو اسما
مفردا امتحانا في آخره واو مضموم ما قبلها
ولم يجمع ان يقال اعتقر لكونه بمنزلة الضمة او لانه
غير ثابت شرح الكاشف
لعصام الدين

مستثقل كما في قاض فيعد الاعلال ح

العقود ولان العدم يتسارع اليه ومنهم من علل عكس هذا الترجيح واطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصحيح
وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخواني وآخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح فالاعراب بالحرف المقدر
قوله في آخره الاولى آخره قوله كعصا نبه بذكر عصا عن الالف المقدرة كما مر المذكورة وسر عدولك
عن المستقبل انه ضاف فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال متعذر وقاض فيه فرق بينهما قلت
قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر
فان استثقال الواو والمتحركة ادى الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بجبلى وقاض بالقاضي والفضل
للمتقدم فليعتصم به المعتصم قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المعرب بالحركة ليدخل فيه
مثل مسلمات ومساجد وعباد فيقال الاولى ان تقيد الحركة بالتفطية ليخرج عنه عصا فان تعذر الاعراب
فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصا عصوى على المنقلب بالالف فاعراب فيكون بالالف بعد تعذر
الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه خرج نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يقيد قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فيه انما قدر المضاف
الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف مما قوه حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون
تقديرا للاستثقال وذلك انما يحمل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا للعدم لهذا التعميم ايضا سواء كان
مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى ولا يرد منع حركة اخرى اذ لا يمكن جعل
هذه الحركة اعرابا بجعل علامة التثنية اعرابا لانها تقتضي الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل
والا لزم ان يكون العامل لتحصيل المحصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما
لاجل التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب تقديريا فرد من النوعين مناط
فائدة تعميم مطلقا هو على ما ان جعل متعلقا بها ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكانه لما رجح لم يجعل
ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي حيث له اي حسن لمقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا
وسلمي نصبا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعضها مطلقا كما في الفه
محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام
وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب نحو غلامي انما اشتغل
آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والوافي انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة لتناول نحو يا غلاما
ويا ابت ويا امت ويا اباه ويا امتا قوله كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف
الياء الذي ما قبلها ساكن كمن نطقي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض اي هو مرفوع لاعراب قاض فيكون مجرورا

آخره م

ووجه النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا مع ذلك يتجه ان الاحسن ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض قوله يعني بتقدير الاعراب بالاستقلال قد يكون في الاعراب بالحرف يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف لا تستيفاء اقسام المستقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستقل فسلك لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا الضالين فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم تجب على الشارح ان ما ذكره انما يصح عن مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان في جواب هل عندك تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني بتقدير الاعراب للاستقلال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستقل عن المتعذر باختصاص المستقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون من الاعراب المستقل تقديريا فرالاحوال الثلث نحو جاني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما ما جاني مسلمو القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون للاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستقال وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو ولمن خاف مقام ربه جنتان بحر الصلوة ونصبها فرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عداهما ذكر هذه المسئلة حتى يرد المسئلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح رحمه الله على بيان اللفظي من ان الاشارة لتكلف في دفع بعض الاسئلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الاسئلة لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا قوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شائع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد ولكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او جاز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تقسيم المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني لتعريف غير المنصرف لا يحتاج تقسيم المعرب الذي سبق اليه قلت ولا يحتاج بعض احكام يذكر الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا بما سبق من تقسيم المعرب فلا اهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقابلة

ومما



ومما يحتاج الى التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكر المص متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على كل مرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه لا يحتاج الى معرفتهما المصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرهما اخلال ببيان من المباحث قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه ان في المعرفة بالتعداد يستحي بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشمل عليه من قليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا تفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحي ان يؤثر على الاكثر او يؤثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقدير واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف اسطع فح لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف فسمان للمعرب لانه لا يكون معروف المنصرف ح بالقياس اليه اما عندهم فان كان المنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة اذ لا فايدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيكون معرفة المنصرف بالمقايسة الى انحصار هذا المعرب بقسمين تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتاثر عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر مما يتاثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله الاسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالكلمة وهو احتمال له لانه اقرب باسراح الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الاني هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاغضى عنه بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من على تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع على لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع على ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا ينبغي قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص والنواعه رفع ونصب وجر

الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام اولا موانع الصرف تسع كل ما اجتمعت ثنتان منها فهي للصرف
تصويب هذا وهذه الابيات للابي سعيد الانباري التحوي التصويب النزول ولم يذكر الا بيات كلها
ليستغني عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه
يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه
باجتماع السببين بحب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف اسند وفاتك انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة
الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف قوله وذلك
المجموع عدل التقدير بلغ تكثير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل مثلا كل عدل وعوعل
لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف مثلا وهو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا
الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة قوله والعدل عطف على
ما بين اذ ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او اذ في الاخران يجمع على
رتبة مما قبله او مما بعده فعلمه ثم في العلتين لهذه النكتة الجلية قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زايدة لكونه اتما لا يقصد بالزيادة قبل شيء فرعوا باب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم فالذكر فهمهم من عبارتهم
بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار
من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف
والعمل من الحفظ لا تحقيق القول باذ لا يعد النظم وقد عرف بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا
ومنها ابهام العلل كما بينا في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما يذكر لك
من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد قوله
او القول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريبي قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم
ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه
اثنان لا جدوى لموقفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينها ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث اشتماله على
علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر من
حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب اي انه دخل تحت حكم الضرورة
او روعي فيه الاصل كما في سلمات علما الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف فمنهم من قال في وجه الحيثية ما بكا ويسلب عن القائل بالحيثية قوله ان لا
كسرة ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله

الكسرة



الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يحمل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف
المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الا اشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او التنبيه
على انه منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف
من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كيرون ومنهم من قال اراد الجمع
بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها ما توجب البناء
وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام لتفصيله قوله لانك تقول قائم تم تقول قائمة المعوض
التاء القائم المطلق للقائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعوض عن الالف واللام الرجل المطلق للمجرد عن الالف
واللام وهو النكرة فالفرعية فرد التانيث والتعريف والتعريفية اعتبره في منع الصرف اعم من اللفظية
والتحقيقية قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر وخلاف الاصل بمنزلة التوقف على الشيء لانه كما
ان تحقق الفرع متبعية تحقق الاصل لتحقق خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف عليه
والمرجوع على الراجح لان المرجوح ليس في عالة الراجح الا كالمرجوح بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية
قوله لان كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احد الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله اي لا يمتنع الجواز بحيث يعم سلب الوجوب والامتناع ويعني سلب الامتناع
والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله
وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا
من التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي اي الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله
وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف غير المنصرف بها عند الجمهور من البصريين كما لم
يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين
منع صرف العلم للضرورة قوله فلقوله صبت فراحت شته هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها
في مرثية النبي عليه السلام واولها ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع
غالية بوزن خوش انتهى مرثية بالتخفيف برفرده ستايش كردن التربة خاك المدر غاية والمعنى
عالم اذى شيء وقع على من شم تربة احمد فان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والا تفهام
للانكار والمعنى لم يقع عليه شر لانه استغنى بشم تلك الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد

تبع تحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل
لم يلتفت الى خلاف الا فصل
صح

وبمنع سلب الوجوب صح

للضرورة صح

ان لا يتم الا والاستفهام للتعجب منه لعظم الموجب وهو كمال الاستغناء عنه تتم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صاروا يسجعون في اواخر محسنات الكلام واختير هنا في الشيء ومرأى مع ان اللغة امرأني ومنه قرئ التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة بدأ وروان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حارفان الركب قد حاروا اي بضم الراء فرد يا جائر فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب في قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فتصرف مفاعله لامحالة لتناسب مضاربته وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف ح تعليمية وسبب آخر ويقويه قول الهم فيما بعد واما فوازنة فتصرف مع انه غير منصرف لكونه علما للغير دمونثا ويعتبر رد عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي بعده وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الآي فقوله بعده لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا امثال للجموع لما اراد ان ذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامها قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان تقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند الهم ولكونها نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب وآساور جمع اسورة واسورة جمع سوار وانا عيم جمع النعام والنعام جمع نعم انتهى وقد تلحق التاء باساور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الفرق المختصة على ما في الفراخ

التعدل

قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول لكون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاستدل الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل يكون سببا في الاسم بمعنى ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد بمعنى مصدر حاصل بالحاق الياء المصدر الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا وانما يحتاج المصدر الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسوغ فيها ما لا يسوغ في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا يدله

مزيل



مزيل على الكاف ويرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد دل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدر الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى هو الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس وذهب الى ان الاكون العدل التحوير بمعنى التبعيد دون الميل الاشتقاق المعدول وتسميته الاسم معدولا ليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالظاهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء العادل مادة ان اسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاسل معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة وللة در نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله اي خرج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اعني صورة فسبب التصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها فكونه لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لاحد الامرين والفعل المفضل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام فرق الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال او الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استدراك كلمة اخر معه واما ما توهم من ان ما غيره التعريف ينتقض بيوم الجمعة فرضت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استدراك كلمة اخر وهي فرد بخلاف تعريف العلم فانه لا يدخل لفي قرن الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالظرف الزايد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقدير فرد ايضا ما هو حقه قوله التي تقتضي الاصل في القاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها فخروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا غير ان صيغة المصدر فان صيغة الاسم

عنه والاسم معدولا

الصيغة

فعل اسم الفاعل من العمارة

فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب فان كان هو الخروج
عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا تمام قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه
لانه مشترك بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود
السائر قوله اى خروجا كائنا عن اصل محقق اعني تحققا بعد تحققا صيغة الخروج مقدرا بحال تعلقه
وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما قوله او تقديرا الا ان حمله على الوصف بحال
المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه بعيد عن الفهم جدا قوله جاءني
القوم عشرة عشرة جاز في القوم ما قيل بلفظ واحد اى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان بالعناية
عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا الحال فرادى وموحد وثناء ومثنى لا
رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع ومربع الا ان يجعل بمعنى مع قوله والصواب
مجيئها الصواب مجيئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخر فان الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال
من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسي قوله والسبب في منع الصرف الخ قصد بهذا الكلام
رفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا الا ان الاعداد ليست اوصافا
اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في سبب منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل
حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار اراد الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل
امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التي كانت في
عشرة عشرة وجه عارضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا
فيما له الوحدات ومنع كون عشرة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة
للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعة اربعة قوله لان معناه الاصلي
تأخوا قال قلت ما يتبادر اليه ليس الا ان اصله اشد تأخرا او اقل تأخرا بل يؤيد الثاني
انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وآخر اخير منه آخر
رجل آخر قلت وله على ما قالوا مجيء الاستعمال في الاشد تأخرا يقال جاءني زيد في
اخريات الناس او في اواخر جماعات هم اشد تأخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف
بالزيادة للموصوف بالنقصان واقل تأخرا ليس في تفضيل في التأخر بل تنقيص فيه
قوله علم انه معدول من احد ما هذا لا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام
لا يتجاوز عنه وقد درّ الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اى لم

ان كان بحسب صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان مما يعرض المادة
في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع لثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع
لمثل الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية
لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية
بما خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاوساط كمقول فروجه وقال بعضهم ان يقال خرج عنه
كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم تبق
من المغيرات القياسية الا احد عشر فما في الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير كذا ينبغي
ان يحقق هذا المقام ثم قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد
عن المقام قوله المقصود وههنا تمييز العدل عن سائر العلل حتى يقتضي هذا الجواب فليس بمرضي
اذ لا شبهة على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف من غير المنصرف
وبيان العدل على هذا الوجه لا تحصيل هذا المقصود قوله واعلم انا نعلم قطعا انه قد دل كلامه على ان
ما اشتهر في كتب النحو ان فروجه ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل امر امر يحكم به بالتكلف
لاضطرار الى منع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان
ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد
بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا
امر لا يحكم به الا الاضطرار ثم نقول اشتهر مبني على انهم اراد وا بالخروج تحققا الخروج عما ثبت
للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة وبنيته على ما اعتبروا المغيرات الشاذة
على تعريف العدل وبنيته على ما ذكره انه تخصيص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير
المنصرف بالعدل فلم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك
لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل وبندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده للمتعلم
النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا علم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التنبيه لذات
السبب فسائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التأنيث
والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف
في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما في العدل التحقيقي فان كان نوع الخروج عما هو القياس

عما هو القياس للخروج صح

فيمكن

هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره فرقتم ما في القاموس قثم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير قثمة واسم للضبعان ولا ثاني بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل فرد هذا القسم كما توهم لان ثبوت صيغ الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهر الضمير لبني تميم ولكان نجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء ولا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان الحمر جمع الاهل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض من اليمن قوله فانها مبنية وليس فيه الا سبب فيه نظر لان الاسباب فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه موجب البناء الا سببان فغفلة انهما ليسا موجبتين للبناء وفيها وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستعمل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن لان المجموع قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره به جريا على ما هو الغالب وهو الاسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة علما في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل لان غيره انما عرف في الكتاب في محله وانما استغنى عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل العدول فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المصنف في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذوات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يتعين بتقييد الابهام بان يكون في غاية الابهام كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو دال على ذوات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين وقوله لم يتعين بتقييد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها يخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا لكون اسود للحية غير صفة حالا لانقول لم يتقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجلا فيه صف ومعناه رجل له الصغر

العطا معدول عن قائم والجموع للخير وللعيال كالقدوم والجموع للشر

الوصف

هذا

يذهب اليه تقدير الاضافة حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجهان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فدعوى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر رفع درجات من تشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخر منتهاها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيهما تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد واعلم ليتوقف الشارح ببيانه ولا ببيان شيء من اخويه لان لكل منهما محلا ولا يتوقف المقصود بهما عن بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان القياس في جمع الكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من الصيغ القياسية وانما خص ذكر ما لانهما مما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينهما وبين المعدولات حيث حكم في احدهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره هنا تكرار نعم قوله كيف ولو اعتبر الخ فائدة جديدة فينبغي ان تذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكر ما اقوى ما يرد ويرجح ما ذكره ولم يخطر انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخوات ايضا معدولين مع انه انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقوس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقوس لعدم تصور الشذوذ في المعدول قوله كعمر فعل اسم جنس كفرد وعرف لا عدل فيه الا جمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه وجد قائم ولم يوجد قثم الا علما الا ادا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل

والفيض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي أخذ هو منه معناه كثرة الماء لا القول
رجل ضئيل معناه رجل صغير لا رجل الصغر فهو يدل على ذات بهيئة وبعض صفاتها وان دلت على ذات
معين ايضا ومعنى الفياض شرابه كثرة الماء الان معنى الفيض شيء مالة المبدأ واما استبعاد من قال
كون معنى الفياض شيأ مالة كثرة الماء بعيد قليل بشيء فانه لو كان اما خوذ في مفهوم الفياض الماء
كان المعنى ماء له الفيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طلحة
طلحة الحقيقة فهو علم موصوف فلم يخرج بحدث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى
ما قيل ان معنى صرف طليحة للمماثلة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة
النظر لاعلى التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والمذكورة
ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب متصفة قوله شرطا شرط الوصف الخ
ينبغي ان تقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زايدا بالعلمية عند الاخفش
قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه الله فرأى شيخه وانما كان الوضع اصلا لتنوع الدلالات
المعتبرة عليه هذا الى تنوع الدلالات اشتهر المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه
واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بغير تاويل استعمال الاصل
على الفرع منزلة استعمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة
الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال
عارضا قوله اختصاصه بعض افراده من حيث انه فرده لا الذات الفرد بحيث لا يشيع اللفظ
بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها
ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم يصرح به في التفريع ايضا واكتفى باندراج حكمه في الاصل
ولك ان تقول صرح به المصنف في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء
كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس ببعيد ان يراد ايضا صراحة ما اراد
باختصاص بعض الافراد اعم من اختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال
حيث قال كحمار اسود الخ قوله فلذلك الفاء لترتيب عليه اشتراط الوصف بكونه
في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام
للتعليل فقيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر فقد اتى بالعجايب كيف والفاء
في النتايج لترتب النتيجة فرأى الواقع على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم





العلية واللام لترتب الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان
ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد دلالة رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة
ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامرين واحال الرد
على فطانة المخاطب وقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة
لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لاكل واحد منهم نقول فيما له ركبة اشارح تكلف والاظهر
ان قوله فلا تضره الغلبة لبيان اشتراط الاصالة ولو صحيحا وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك في شرط مجرد اصالة علة لكل واحد من الثلثة قوله صرف لعدم
اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء النحو ونحوهم الى الان
حتى قال الرضي لم يظهر لي الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال
بانصراف اربع عدم دخول الجواز ان كون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
وطولوا الكلام فرارا عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما قال تحته فاعترضنا عن الاطالة الى
الطول وقلنا لا حاجة في اعتبار عدم الوصف العرضي الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما
وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكد تقديم
الظرف على عامله ان المعتبر فوزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود
مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العدد قوله
وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود العجب من محشي قال قوله وامتنع اسود اي صرف
اسود وامتنع اسود عن الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد ثانيا قوله الاول للحية
السوداء هو الحية العظيمة السوداء على ما في الصراح قوله وضعف منع افعى اي فان ثبت
لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا
من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم الحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد
تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم
يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله اشتقاقه من الخال التخيل مصدر له قوله في خيلان
جمع خال هو المعروف قوله اثنيث اللفظي الحال بالتاء تقييد بالتاء بالقيد بالمعنوي
ولا يقابل بالتاء لاشتراكهما بينهما وانا اظن ان مراد هم التانيث الذي يعرف بالتاء
والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق

وبالاقتضاء حقيق يقال امراة تاء تقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمي به مذكر لا يمنع
وان سمي به مونث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات تنصرف ولذا اجر عليه الكسر
والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث وتمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في
كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره تمنع من الصرف ولا تمنع من غير المنصرف
كسرة جمع المونث وتنوين المقابلة قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث
واما التاء التي هي جزء الكلمة كجاره اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث
فجعلت على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف
فيها في الترخيم قوله كما اشار بقوله وشرط تحتم تاثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين
وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط
تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة فجعارع اسم فاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير
لمعنوي وحذف شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة اخذ كونه
في قوله زيادة على الثلثة وحينئذ لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة
شرط الوجوب في الاكثر من الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة
ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابراهيم من لغات ابراهيم مونث يجتمع فيه الشرائط الثلثة
للوجوب قوله لخروج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الخ لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من
كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشا لخفه كما يرشد اليه المثلة
ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل المفسر في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط
تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرط
مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية لا تؤثر
بدون هذا الشرط بخلاف السبب فمنهم من قال جعله شرطا لتاثير التانيث لان الكلام
فيه وليس بشئ لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في تحتمها وقد يقال العلمية سبب قريب لا يحتاج
الى تقوية والهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه
لك قوله وستقف على الطبقة من طبقات انار في القاموس ستقف اسم جبل قوله
وفاه وجوده على البلدتين اشار بقوله البلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء
الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجيء فيها

في اعتبار



في اعتبار التي باعتبار المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمع فيه شيء من كلام العرب جوز والوجهين
وكذا اسماء القبايل فرتاويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لاغير
لان صل الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال فرقوله
وامتنع اسود الخ عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه
وبين قوله فهند يجوز صرفه وان اشار بقوله صرفها الى ان يحتاج تذكير العايد الى هذه المونثات
الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ او الاسم
قوله فان سمي به مذكر فشرط في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فاته شرط
ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف
وان لا يكون تانيثه بتاويل فوجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيث الجمع لتاويله بالجماعة
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تاويل تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه
وان غلب تانيثه رجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرط من بين
الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الآخران على ما نقول اذا كان المونث المعنوي
في الاصل مذكرا الا سمي به العرب المذكر تانيثا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المونث
بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا سمي به بالتاويل واما ما استوفى فيه الطرفان فمن حيث انه
سمي بالمونث غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع
الحيثيتين لان تسمية اللفظ بالمونث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال
ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية
فيه بالمونث فالمصلم لم يفته بيان شرط قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخماسي فيما هو
خمسة احرف والجملة الحرف الاخير في الزايد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم
فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع فيما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان
والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على عرف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف
الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فيسمونه ما يقابل اللام الثاني في المصغوف رابعا الا ترى
ان جحيش الرابعة قايم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره
جحيمير وفي مصباح علم المونث وان كان الثالث الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها في
رابعا لانه في مقابلة رابع وزف الميزان فان تصغيره على فعيعيل فتقول مصيبيح فاليا آن بمنزلة الزايد

لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يُعتد بهما وجعلوا حا مصبيح وفارابيّا قوله المعرفة
الى التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظ وكان مشتركا
بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة
لضرورة الشعر وهنا ليوافق الاجمال التفصيل قوله ان تكون علميته لم يقل شرطها العلمية
لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد
ههنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه
موافقته بما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلة فرضمنه الاولى فيه فيه قوله كما جعل البعض
اي جاز الله واستغنى عن الاشتراط لان مرعية التعريف بانكيره اظهر آه او لتكون على وتيرة
اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية موثرة لجعل
العلمية سببا دائما وصفت بالتاثير لاتحادها بالسبب فمن قال جبر فيه على اصطلاح البعض
او على تجوز لم يات بشئ يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لاغير وطرق معرفتها
النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل من صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد
قوله لما تصرف فيها آر في الكلمة العجمة مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من اضافته واللام وما يقابلها
اي التنوين فلا يدخله الكسر ابدا وآن لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف
وحذفه تخفيفا نحو جُوْجان في كركان وجبرئيل وجبرال وجبرين وجبرائيل قوله لانه امر
معنوي آلضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبار ما للعجمة ايضا قوله فان قلت قد
اعتبرت العجمة هذا وآن يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر ما فيه من الصرف فما وجه
العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قوله فلنا اعتبارها فيما
سبق انما هو لتقوية سببين آلتقوية احد السببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية
عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر دون ان يقول لتقوية سببين
قوله وابراهيم ممتنع صرفها لوجد الشرط الثاني وكذا ابراهام وآزر هم من لغات ابراهيم ممتنع
لوجود الشرطين فيه قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر فراق موس قلعة بارآن بين
برزعة وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف
سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا ابدا امر الزيادة على الثلثة لان نكا ابا نوح
عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بجمع لمك وشتر



العجمة

لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده فان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده
فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه ايضا على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا
ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الخ ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب
المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان
المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة
وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده آو ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا استة فلما يخلو عن هذه الفايدة كتب يعتد به
حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شارح صرف شيث وعزير فلا عجب ان يقضي
فيه العجب قوله وقيل ان هودا اكنوح آخير نوح عن التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا
قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا
بنوح لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة قيل
وان يكون من كلام الشارح وآلولد جاء كقوس وقفل مفردا وجمعا والاول والعرب اسمعيل
واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة
في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا الصفة قوله شرطه اي شرط قيامه مقام
سببين الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها
لم يقبل وهي ما اشتمل على الالف والتاء المثالين مع انه الاخصران المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل
فيخرج منه بظاهره جوار وجمايز فاضيء ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لكحالات ايضا على
ما هو الظاهر ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الوزن بان يكون اولها مكسورا
تحقيقا او تقديرا او كانه لم يتعرض لخروج نحو صحاري للتعريف لانه لا يلزم من خروجه الامتناع صرفه
وهو غير منصرف لامحالة لالف التانيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد
بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما جمع اي من الاولى
كما جمع فافهم قوله بغير ياء غير ههنا بمعنى لا فيقال كنت بغير عال اي عالما فلا يرد انه يلزم
ان يجب ان تكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر ثان لشرط الصفة للصيغة
لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الخبر ورح قوله او المراد بها

الجمع

فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السبب المطلق اى لا يكون معه تاء او تاء اصلا ان المراد ان لا يكون
معه تاء حال الوقف وان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السببي
ويكون قاصرا او قد نبه على كلتي عبارتي تا التانيث في هي الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء
وقوله بغير ياء قوله فلا يرد نحو فوارس جمع فارسة لانها فارة كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل
قال في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فارة بين الفرهة ويقال للفرس الجواد هذا
كلام والانسب لجعله جمع فارة ما في القاموس ان الفارة الجارية المليحة او الامة الوشيدة
الاكل قوله وانما اشترط كونها بغير ياء وانما كتبه حاشية يجب ان ينبه عليها وهو انه قال
انص انها بغير ياء وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل فوزنك لان
يعمل منصرف مع خلوه عن التاء المجرى نعلة وجوارب جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير
منصرف مع مجيء جوارية قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد
الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدائني ولمن اجاب بان المراد بها حرف يكون به
الفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاش بقوله ولا حاجة الى انه لا
الشبهة منه ولا جواب وليس بزاك والله اعلم بالصواب فان فوارس ومدائني بجميعها
فوجامع صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فوارس ومدائن
فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه تاء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حذف النسبة
والتانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع مدائني في الحال
وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة
اعراب مدائن قوله واما فوارس فانه الى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح
عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فوارس فمنصرف ولو جعل قوله بغير ياء
ايضا مقصودا بالتمثيل فمن قوله كمساجد لكان هذا الجمع اشد قبولا وادخل الا كالاستيناف ويكفي لكونه استيناف
عدم سبق الاجمال فلا يتوقف على عدم سبق كلام بقوله الفاضل الهندي عن بعض الشروح وتبعه بقوله
واشاله على وجه تذكير منصرف فلو قال واما مثل فوارس لكان التنبيه واضحا ولتذكيره وجه آخر مر في
بحث التانيث للحاجة الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو
علم له وتنوينها لمشاكلة مسماه وتنبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو
انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود حضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه ليلا يكون مقرا حضارا



اختلال منهم من غفل وقال لكسان الامتنون فوارس فلا تحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور
لكان امره مشكلا نسال الله تعالى غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر عما
حال من المبتدا اصح بجوازه ابن مالك ولا اعتبار عليه بغطا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به وانما نصبه بتقدير
اعني مذموما لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام برئ عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف
يستدعي تغيير الغير وجعله بمعنى الان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم الصرف
مع اطلاقه وان لا باس بالتقييد لتنزله منزلة تعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله
هذا جواب عن سؤال تقدير شائع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن بتقدير
السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك
في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا يعرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن
لا يكون غير منصرف الا للجمعة ويلغوفيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يقيد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد
تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم
ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى
ترك الكثير قوله للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية تنبه على ما يوجه به على المتن من ان منع الصرف
للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع
تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت
منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار
المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله لان الضبع اى انثى الضباع
في الحاشية الضبع اى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين
قوله قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا وقد عند بعض كما حرر عنا اذا تكرر اعلم
ان الشارح اركب مؤنثة رفع ما سوى الجمعية وعنى باذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير
لسبب آخر وعلى اعتباره له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقلين وغير المستقل
وان قل تغلب المستقل وان كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل
الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى
وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر

مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة بل جمع سروال تحقيقا ورده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه
جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى القدر المجمع انه لم يوجد سراويل فرد كلامهم
بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان فرد الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض
مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المتحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل
مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العمل المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي
هو دخيل غريب يتمنى من يقربه ويجعله متابعة قوله واذا صرف لو قال وان صرف
لكان تركيبه من قبيل رفاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اول درجات
البلاغة للنظر الى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ودفع ما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن
الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من
الصرف كما انه لا يصح منع فوازنه لكونها على وزن كراهيته او اشارة الى انه على تقدير الصرف
لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخ عن اشكال وبالجملة ودفع هذا الاشكال ايضا غرف مزيف لان
الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا قوله
ونحو جوار اي كل جمع مقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف مقوص ليشمل قاض اسم امرأة
واعيل مصغر اعلى لكان اعم فايدة قوله اي في حالتي الرفع والجر تغير رفعا وجرا ظرف وهو
متعلق بمعنى النحو ولم يقيد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به صيانة الشارح
بتاويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الى آخره والاظهر ان مراده به
ان مراده انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانفراده قوله لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال
في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعوضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل جوار
الى قوله بناء على ان اصل الاعلال في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر
عن الاعلال بناء على ما ذكر من ان الاعلال مقدم على العوض الكلمة بعد تمامها قوله وفي لغة
بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق شعر ولو ان عبد الله مولى مواهب ٭ ولكن عبد الله مولى مواليا
واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من

لعربي سيما المفرد الذي هو اصل فانه بعد من فروع التابعية؟

مؤنثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد المرادفين لا يستلزم تانيث الاخر واعلم
ان الغرض من منع التانيث تحقق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يفيد بعد ان
العلمية لا اثر او كثير الجواب، وهذا اوفق بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع
قال في الحاشية يعني بهذا معنى قوله علما للضبع انه علم مثل لجنس الضبع لا لجنس الضبع او الضبع انتهى
قد عرفت الاستغناء عنه قوله ليلا يتوهم مثل لانه لا شرط له حتى يشترط به قوله جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس افصى تخلص من خير او شر تفصى
هذا كلامه وقد اشار بهذا التقرير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران
احدهما انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف او عدم صرف الاكثر ولا حاجة
الى تقدير قوله في مورد الاستعمال وجعله خبرا لتقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا الا يفهم وصحته
يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان شهر ففيه قوله حمل على موازنه لانه الداخل
والداخل الا يحس يمثل قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح
انه لم يذكر اسباب منع الصرف على تعدده ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما
ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن
الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن
الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو
على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان تجد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون
الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعة صيغة منتهى
الجموع او العلمية في العجمي مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل
للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل
سروالة اقول كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل
اعجمي او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم هذا وقال
الشاعر عليه من اللوم سروالة ٭ فلا هي تحل ولا تشتري فجعل سراويل جمعا تقدير ا قبل ان يجعل
منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص
كما ابن برة حضاجر فانه موضع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم
جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة تحقيقا لم تجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة

مطلقا

الالف والنون

مع انه مركب في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه يقطوية من قبيل المبنيات بل ذكره وهو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلها معربا ولا بعد ان يقال قولنا في تعريف المركب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليست بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج خمسة عشر لان حرف العطف جزء المركب الخ قال قوله من غير ان يقصد منهما نسبة الخ في الحال والمآل بخلاف عبد الله علما فانه قصد نسبة بين جزئيه في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما اختصصته بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون ان يكونا للالحاق بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع آنفا وان كان الذكر هناك مخلا فلما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدودين بقيا هنا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدودان واحد من الاسباب قوله تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف يومنيت اليمان اولانهما من الحروف الزوائد في الكلم ولا يكونان اصليتين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان شرط انصرافه انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير ثبوت اصالة اولا دخل التاء لكانا اصليين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شئ عليه لضعف بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف او الاسم فان قال والاسم يقابل للكنية والمقابل للمهملات والمقابل للظرف الاسم الظرفية اتى بما لا يخفى انه اذا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فتناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه اما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كانا بيان هذا من فوائد من هو مستاد درجدي وبه طلع آثار جدي وظهر انوار رجدي مولانا خاتم العلماء الحقة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه الى ان بعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم فرد هذا البحث وان كان بلا يمنه ان السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف

الركب

بخت نصر بالتشديد يجب معناه ابن وانصر اسم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه خرب القدس كذا في القاموس منه

الاصل اللغة الفصيحة الخارجة عن الفصاح ومنهم من قال يحتمل ان تكون الياء للتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد بحث وفيه انه لا وجه حينئذ لحذف لام الكلمة لك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب هو تصيير كلمتين او اكثر كلمة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالتصيير الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بالجر وجعله علما او اسم جنس وقولنا التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامزاجي من مصري وبصري فتقول جاءني مصري بصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء وبجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسنادية لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسناد فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى شبيه في باب المبنيات وضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العديمة فلذا لم يحمل عليه لا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر قرين الصرف هذا المعنى والاستغناء عن الشروط العديمة

منع ٢

قوله فلا يرد النجم وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء قوله شرطه العلمية ليأس من الزوال آخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين الثبات والعجز والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية قرين التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلبك مونث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام مشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اكثر جماعة منهم لص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع قيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن الصحاح في بحث المركبات ان الاسناد ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى انا قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه

ح

شرطية على شرطية ليست مغنية عن حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بالحرف
عطف واحد وحذف كان احد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير وآ العطف على
شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف والكلام
في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بالكلمة
او والتي في مظايره العطف بالكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي
بين الشرطين فتامل **قوله** يعني امتناع دخول تاء التانيث علامة انتفاء فعلانة يفيد بطلانه
عدم دخول تاء التانيث علامة فلزم عدم انصراف عريان والانصراف عريانه ففسره بامتناع دخول
تاء التانيث تفسير الاعم بالخاص لقرينة قوله وقس وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة
في مونثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون **قوله** ولهذا انصرف عريان آلالف والنون في الصفة
لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم
فانه يكون على الاوزان الثلثة **قوله** لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا نظرا
الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف حسن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بانه نع
لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فمحال مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم على جانب الوجود راجح لان
الفرق بين المذكر والمونث بالتاء غلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب **قوله** في رحمن
في انه منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفق في انه احدهما وآ غاية التكلف ان يعني اختلف
في وضع انه منصرف او غير منصرف اي في وضع هذا الترديد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال
رحمن على هولآء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم
عن المنقول ولم يكشف عن المجهول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن العرب
الا معرفا باللام او مضافا او مسندا **قوله** ودون سكران آعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران
ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في
سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي
على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم **قوله** وهو كون الاسم على وزن يعد من
اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط ليلا يلغو ذكر
الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن
الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد منه اوزان الفعل قاصر فرد هذا التعميم لان عد الوزن

آلاولى في انه غير منصرف واما الاخران في انه منصرف او غير منصرف

وزن الفعل

المشترك



المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى هو كون الاسم على وزن ثبت
للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا دليل على هذا المعنى فان قلت ما فايدة جعل مطلق
الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى
تاثير شرط مع انه لا يظهر الفرعية الا بمعاملة زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يزيد
فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها
موثرا بالشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة الى نوع الآخر كذلك الاصل فيه
ان لا يوجد فيه ما في النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا ليتميز المعاني غاية
تميزه وآ اجعل فشرطه بمعنى شرط تحققه لا شرط تاثيره كما وهمه بعض تمامي **قوله** سمع العقل
بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا ما يعقل ان الفعل وفهم ذلك من اختصاص باعتبار ان
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها وآ ينقول من الفعل استعارة في الاسم واستعارة الشيء
من احد لا يمنع اختصاص مستعار به على ان لك ان تجعل كثيرا قيد اختصاص فتستفيد منه المراد
باختصاص في هذا المقام **قوله** من التشميم وهو بمعنى المرور حادا او مخالا او التقليص عن ما في القاموس
والمناسب بعلم الفرس على ان يكون علما منقولا من معنى المرور حادا او الفرس فرس المحاج وكانه
لم يعتبرها تحاشيا عن ذكر المحاج والاظهر ان التمثيل بالعلم الاجمل ان يكون المقصود بالتمثيل تشمر
موجودا او مجهولا كضرب وليد يكونه علما تقديريا عن ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل لضرب
مبني على فرض العلمية والتشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم **قوله** وكذلك بدر لماء في القاموس
بئر بمكة ومعناه الفعل على ما فيه اشرف او جب **قوله** وعشر لموضع في القاموس ماء سده وجعل
معناه الفعل جعله ذا عشوة **قوله** وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل باقصى الاضراس او ملاء
الفم بالماء كول او خاص بالبطيخ الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس من بلد وماء ورجل
اد اسم غير بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة آكلهم انتهى **قوله** وسلم علم لموضع
بالشام في القاموس سلتم كبقم وكتف وقيل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية
او رشليم **قوله** فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجيء
في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل دويبة وديل علما
لقبيلة مع انه اول باب من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قالوا في

منكبرا مه

شمس شُمُس بالضم ودئيل اسم لدويبة وقيل منقول منه ودئيل بمعنى أسرع وان كان نقل الفعل الى المعنى
اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال **قوله** لم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح
وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض
يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن
المشترك لا يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم **قوله** او يكون غير مختص خص هذا القسم
بغير المختص مع انه يصح ان يكون مانعة الخلو لان المختص قسم فرد له زيادة تزيد كزيادته لا يحتاج الى اشتراط
عدم قبول التاء فليس جعل او مانعة الخلو ظهر كما قيل **قوله** اى اول وزن الفعل فجعل الزيادة
في اول الوزن مجازا على قول او رعاية ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظ وصرف
الضمير عن الظاهر **قوله** اى زيادة حرف رعاية للظاهر او زيادة او حرف زائد رعاية لما هو الاقرب
لظرفية الاول **قوله** من حروف اتين آماني الحال او من الاصل كما في سرق امرا مغيرا الارقب
ولو تصرف في الوزن بما خرجه عن الوزن مع بقاء الزايد لم يضر **قوله** او حال كون وزن الفعل
فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة فهو في قيل تلك الزيادة ابراهيم حنيفا **قوله** قياسا بالاعتبار الفعل
امتنع من الصرف قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ويخن لقول يكفي تقييد
عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما
القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وغيرها ان صرح به الرضي في بحث التاء الصحيح **قوله** لم يرد عليه
اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لاقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا
انما يحتاج اليه التصحيح قول النحاة ان الخواص اربع لعدم اصالة الوصف **قوله** ومنهم امتنع احمر
قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوي يستلزم لانه امارة الثبوت
الحكم ويذكر ليعرف بمعونته ثبوت الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل جعل شاعلة للحكم المذكور وكيف
لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يؤول بواحد
من الجماعة المسماة به اى راد باطلاعه المسماة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب انه لا يتحقق المشترك
بين اثنين والمعنى يؤول المفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد
من الجماعة المسماة اى بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن
بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اى هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني



وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد
بالتنكير التنكير حكما او بالتاويل لا يصير نكرة تحقيقا اذ النكرة التحقيقية ما وضع لغير معين لا
ما اريد به غير معين مجازا **قوله** او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به او اول بوصف
غير مشتهر بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر منها او تاويل **قوله**
لما تبين الاظهر حين بين تعين ظهر من غير بيانه بل فرض من بيان اسباب منع الصرف وسيرد ما يظهرها
ولذا اختار تبين على بين فلا يخفى عليك ان كلام المصنف ولو قال وكل ما فيه علميه مؤثرة اذا انكر
صرف لانه اذا انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين آنفا كما اوضحنا **قوله** استثناء
مما يقع من الاستثناء والاولى ان يستثنى منه ما يأتي من قوله الا التجامع مؤثره الا ما هي شرط
فانه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل كان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي
شرط فيه العدل ووزن الفعل ليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء والاولى
على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم
لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن
ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامع العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل **قوله** فان العلمية تجامعها موثرة قيل اختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل
في اسم كان غير منصرف قيل العلمية كثيث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل
تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره منهم الشيخ الرضي
واختار سعده منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون مرفوعا ولا يخفى عليك انه لا خلاف
في تاثير العلمية مع العدل انما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف **قوله** الا ليوجد شيء
من الاحاد الدايرين بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط لا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى
سماجة هذا التوجيه ومع ذلك صحح اللبيب قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحا كما بين في محله والاولى
ان المستثنى منه شيء منهما الا لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما منفردا عن الآخر ولا يلزم استثناء
شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما
المقيد بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا تكون العلمية المؤثرة شرطا
فيه هو يشمل مجموعهما وكلا منهما لان الصدق السبب عليها لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص
**قوله** فاذا انكر غير المنصرف آه الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصل

معتبرة لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فيكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال
العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة
لم تعتبر بعد الزوال قوله من هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الخ يصح ان يكون جوابا
لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت
العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال علميته فلا تبقى الكلمة
على سبب واحد وبلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه
والملازمة مبنية عليه قوله فاذا انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب
في غير ما احد سببيه العدل ووزن الفعل فيه نظر لانه بقي على سبب واحد فسكران على اذا
نكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب منع حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة قيل ان كانت مجتمعة كما في اذر بيجان قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها
على ما في القاموس قوله بجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود نعمت
بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة
الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية
الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض بآجر فانه معدول كما خوه مع ذلك فيه العدل
ووزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه
في القاموس سيبويه هو الثقاح هو فارسي ومنه سيبويه ارز يحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر
قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في
التلفظ يجب جعل المتقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل
المتقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار المفعولا لا يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير
مستحسن فان قلت لا تركيب البليغ غير المستحسن النكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر
والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن
سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف
الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة قوله في انصراف
نحو احمر عما حال والعامل هي المماثلة او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه
كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف

مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما آي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معرفا لا يعرف بلا اضافة
اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بما فسر نكرة علمية دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فقول سيبويه ان
يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا او لا يكون معنى اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية
حتى لا تجعله علمية افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومنه يوجه ان العلمية
الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية التي تاركها في كونها في الاسم قرار الاصل ويترجح
عليها بقرب العهد والقوة قوله لزمه ان تعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان ينبغي
ان يلزمه ليكون هو وقوله فاجاب متناقضين تأمل وقد جعل يلزمه من اللازم ولك ان تجعله
من الالزام قوله فان العلم للخصوص اي موضع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد ان
العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذوات مبهمة
في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد نتيجة علية ان الوصفية والعلمية
ليستا متضادتين فرد الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه
وما يقضي منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في محال التضييق فقال
في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف لفظ
وهو واحد بالنوع ولا في منع صرف اجوز حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا كفى على احد انه ليس في
شئ مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر قوله وجميع الباب اي باب
غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اي بصورته الكسرية آي بما هو على صورته
فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بيان في لك
ان العلمية تزول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فالفضل عما تما لا تزول العلمية
عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يتعرضت
اليه الملخصة كلمات نعم الكلمات قوله المرفوعات اتى بجمع ولم يات بالمفرد لان تعريف المرفوع
وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع
الدالة على التعدد والا فانها في المجرورات لجرد ما كلمة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وانما
في موقعها قوله لان موصوفه الاسم الخ دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه
مذكرا تمام النفي وبضميمة ما ذكرت مهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسماء
فالظاهر جعل الموصوف الاحكام لا الكلمات اما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو

ما تشمل علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشمل علم الفاعلية لان الرفع فيه
ليس علم الفاعلية وهذا وجه وجيه يتضح منه ما يتعرض به اولا الاعتبار الى وجه بديع فرجحنا علم الفاعلية في
تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما تشمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في
هذا المقام وكره وجه بديع آخر وهو انه تنبيه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي تنبه على انه انواع اولا
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشمل غيرها قوله كالصفات
المذكورة من الجمل كتب محمد الله في حاشية الصافي من الجمل الذي يقوم على ثمان قوائم واقام
الرابعة على طرف اخفى فبرهذا الكلام وسجل على وزن القطر الضخم كالكثيف العظيم المجسد والايام
الخاليات مجاز لان حلول المكان بمعنيات وضعي على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت
او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله الى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على
واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله لان التعريف انما يكون لحقيقة الافراد
فيلغو ذكر الفرد والاشعار به في مقام التعريف ولكن ان تقول السنة فما بين الاداء بتغيير
المفرد لمذكر لا فروعه قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال
والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع يجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبيه
الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في التلفظ
احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشمل عليه اللفظ فلا يكون
هو لا وفي جاني هو لا مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا
كلامه فلم يرد بذا كان المرفوع وما تشمل على الرفع لا شمولا انه بل المراد ان شمولها له ليس الا بضرب
من المسامحة الشائعة وقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان ويلك
يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه
باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعريف
لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على
عدم الاشتمال حقيقة وذلك انه يقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على ان الحكم موصوفا بالرفع
المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب
محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف وعلى كيف لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف

ولو



ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة
محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو يجب مثلا لم تخصيص الرفع بما
عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني تلك المثابة من الاستبعاد وجواز ان يكون الوجه
عنه تقريبيا ومثله غيرنا وفي تركيب العلوم قوله اي من المرفوع يرجعه ورود التقسيم حق ما ورد
عليه المعرف كما هو الشايع وتوافق الضميرين المتماثلين في المرجع وان يأباه قوله
ومنها المبتدا او الخبر قوله او مما تشمل يرجعه توافق الضميرين المتماثلين في المرجع وكونه اوفق بقوله
ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية اذ غالبا ليلائم كل زيد قايم ابوه قوله التي هي
اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل الخبر
والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة
الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب
واكرم الا انا وقولهم بد الك ارأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد
عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف
لوجود كثير مطرد ونحو ما جائني من احد قوله ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل
مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظ انه يغلب على عامل المبتدا وينسخه فان قلت
كون عامل الفاعل اقوى من عامل المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى
من عامل المبتدا مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت
اصالته بالنسبة الى الباقي من المرفوعات ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على
ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة
المبتدا بالنسبة الى الفاعل مع ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة
الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ما ولا امران مختلفان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى
قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لان المسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدق
المسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في
قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله اي اسم حقيقة او حكما اليه خلافه الا فان قلت لم لم يعمل
بعموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يسند عليه اشتهر مؤكدة
بما ترى لها سيما قوله المسند اليه الفعل بالاصالة لا بد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد وجود ثبوت

شئ لشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب ايقاعه او لا فقوله قام سلب الوقوع
لاسلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لافرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي
والشرط الى آخره من تكلف ان المراد بالاسناد ايقاعا منه الاسناد ايجابا او نفيا او مفروضا وتنبيها
ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لايختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى
الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق
وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة في
التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي المعتبر ولا تجده الا معتبرا فلا تجد اذا لا معتبر قل لنفسك اذا
جاءك الحق اتبعني والتعصب والانانية دعني فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده
والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل انما هو بالاصالة
العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعيته الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باي
معنى تريد ويجب حمل العبارات في التوقيفات على ما هو المتبادر ورفعه بقرينة ذكر التوابع بعدها
لمزيد التوثيق فمناقشته من قال لا نجد لها عن التوقف مما لا ينبغي وبالجملة ان المراد باخراج التوابع
اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتأكيد
وعطف البيان قوله او ما يشبهه في العمل يتعلق في الاشتقاق ليلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على
الحدث ليلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل
هذه الامور بشبهه الفعل فالاولى ان يفسر بما يشمل بهذا في الدلالة على الحدث والظرف ايضا
يدل على الحصول والثبوت كانه لم يشارك صيغة الحاصل في تلك ولذا وجب حذف عامله قوله
وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا قد خال عن الاستقامة قوله لانه مما اسند اليه الفعل
رد على المص ومن يحذو حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في امثال المذكور بناء
على توهم اسناد ضرب الى زيد الغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف
لحملهم الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر فاعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما
يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في امثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلم
يزيدا تهام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه
غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب
الظاهر واما من لم يحمل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم



منه بكريمك نعم دفع التوهم لا يضره والاعرف بين وانما اختاره الشارح دفع افضائه سلفا الى تكلفات
عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين
نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور قوله او اسناد او اقعا جعله مفعولا مطلقا فرده
الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى
جعله حالا من ضمير قدم المستتر على طريقة قياسه به قوله كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر
واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل الخ ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع هو
مرجح الخلاف ترجيحي بالغا حد الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل واصل
الاصل او الاصل بغير الاولى الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديل الاصل وبهذا الاصل مختلف فيه
خالفهم فيه ابن جني وخفف الاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كالفاعل في انهما يحدثان الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحق فعلي فلذلك جاز
عندهما كلا الامرين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم
واما الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيد الا يسير
دليلا على ان اصل الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم
المرجع رتبة لانك عرفت انه يتقدم ح رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله فلذلك جاز لان الجواز
لا يصير دليلا على ان اصل الاصل تقدم الفاعل قوله لانه مع ت والفاعل والمفعول به في ذلك ايضا
يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه بغير اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل
ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل للابهام الاظهر وايهامه ان الاصل
ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الاولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل والدلالة اقتصار عن ذكر الفعل
على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفصل بينه وبين الفعل
فبالطريق الاولى ان لا يرضى بفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اركون بعده حقيقة وكفى ان هذا
التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله قوله
او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل المانع الاستتار
قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اركونه كالجزء عند
العرب لتلك اسكان اللام في ضربت وليس كسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل اي يدل
دلالة ان كما ان الف ضربا دلت دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا

الطريق الثاني هو ان يكون الحد الاوسط علة للحكم
في الخارج كما انه علة في الذهن كقولنا هذا محدوث
لانه متحقق الاختلاط وكل متحقق الاختلاط
محدوث فهو محدوث متقررات
بابطال الفيضة لكن اثبت قدم العقل بابطال حدوثه لقول العقل
قديم او لو كان حادثا لكان حادثا لان كل حادث
مسبوق بمادة الخ
تقرر هذا بحواشي

حرره بركن

بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن في ضرب قتال قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل القرب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش في ابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول بارز فيه ضمير الفاعل بل لم يخالف في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفاقهما وخالفا في لزومه فمثال المذكور كما اوضحناه لك فيما قبل قوله خلافا للاخفش وابن جني نظرا لك ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله غلافا للاخفش وذلك غير جائز قوله جزم ربه غني عدي ابن حاتم اثبت دعا عليه واخبارا باجابته دعاءه تفاؤلا ومعناه قتل هذا الثور له فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العقور فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هذا فان طلب الثور عندهم مما لا بد منه وهذا مما يضرب به المثل يليق ان لا يتجاوز ذكره كتب في الحاشية على الكلب يغور عوا صاح انتهى قوله وبانه لا لم ان الضمير يرجع الى العدي بل للمصدر من جعل الضمير الى العدي هو المعنى الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من قال الرجل لمنتمي الى ربه ولان الرب هو المجازي للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله الا لامر الدال عليها لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له اولا يلزمه هو لزم ان لا تكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال لا لامر الدال عليها من غير الاستعمال فيها قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه بالشهرة ودفعها لا يورده الفاضل المدرس وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس شيء به شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المحذوف لا ما يدل على اصل المعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وحتى لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة لمنع انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا لبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معناه اللغوي بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا تطلب قوله متصلا

صلة

من حول الرجل الى ربه

اراد باللفظ او على تعيين مرجع

اقول في عدم الالتباس فيما ذكر نظر لجواز ان يكون الفاعل ضميرا موسى عيسى مفعولا فانه لا التباس بحاله قلت الجلي فانه وان حصل الفرق بانه علم ان المقدم ليس فاعلا لفظا لكن الالتباس في عيسى بحاله بل في المقدم لانه يلتبس بالمبتدا ويخيل انه خبر وقد صرح الشيخ الرضي في بحث المفعول به بعدم جواز تقديم موسى على الفعل والمفعولية ايضا ووافقه شارح الايضاح وغيره فلا اعتماد على الهندي وكونه عيسى الفعل

قيد في جمع هذه الصور

صلة ولا فائدة في قول الشارح الفعل بل توهم اختصاص الحكم بفاعل الفعلي وليس كذلك لجريانه في زيد زيدا مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جواز الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما لا معنى له وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة قوله واما في صورة كون الفاعل آلة ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر قال في امتاز فرزمانه بصيت الفضل غزارته تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في مثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب احدا الا زيد او ذلك لانه لم يسبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا بآلة قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخيل كذبه اذ ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب جميع ضاربيته كل واحد في زيد والكواذب ظاهرة الكذب مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من امثال المذكور ما ضرب احدا من الجماعة المخصصة التي تختص مقام اخبار العام به وحينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف عم لانه لا يصح فمثال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف عم مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض تأتي فيه الاشكالة متسلسلة بحيث لا يكاد تنقطع السلسلة ورفع الاشتباه ان المراد بالجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في امثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما تأتي فيما تأتي من خصوص المادة فلا يرد دعوى الجواز قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المصنف يقول بوجوب التقديم بانقلاب الصحة وتكلف في التعليل فقوله المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور ويحمل الباقي عليه طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه عرف قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول ولا يجوز العدول لا لمنع مانع عن الاصل فضلا عن جواز

المانع قصر الصفة قبل تمامها

مع ما فيه من العدول قوله ضميرا متصلا بالفعل يتقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل
بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل قوله قال
الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لان الفاعل لا يطابق السؤال فانه جملة اسمية والسؤال
عن القيام لان الفعل والاتم تقديم المسؤل عنه ولك ان تجعله فعليا ويتجه منع ان حذف الفعل انما يكون
عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا
يمكن ان يكون خبر المبتدا قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف
الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول
فضلا ان يترجح عليه لا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة من الحذف في باب الاضمار
على ما ستطلع التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف كثيرة
الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمخبط لما وقعا في شدة
وتقحط بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دون هلاكك لانك في رخاء ونعمة قوله كلوا رقي
جمع ملقحة الظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بالمخبط قال قدس سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه لمقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الفراغة ناسب ان يبين سبب
الاغتباط ايضا بهذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك الآية فيما حذف وفسر ما يفسر المحذوف
او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى وانهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان
الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر
ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم قوله وقد يحذف ان محالا اختصاص
لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل
والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده وان يوهمه نعم قام فجواب
اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا
فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل
لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر
الجملة الفعلية قلت لانه وان يقدر جملة اسمية ليتأكد فيصح جوابا للمتردد كما لا يخفى قوله
ليكون الجواب مطابقا للسؤال وان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان اذا تنازع



يجوز في غير الفعل ايضا لكن منع ان يتجاذب العاملان غير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيدا فانه
لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك
ان اولى مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاول ان يلي الفعل قوله وقد يقع فاكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا
على ظهور المقايسة فيما هو الاقل قوله معمول الفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني ان استحقه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد
وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل
الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني
لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فطن ذكي قوله
ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا للكل واحد منهما على البدل ولا ينقض حد التنازع
بحسبي وحسبتهما الزيدان مطلقا او مطلقين بناء على انه على ان تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد
منهما لانه يمكن وقوعه معمولا للكل واحد منهما وقوعه معمولا لما يخالفه قصدا منهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا
لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل
وانما يمنعه بخلاف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق الدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وكرم الا انا هذا نقوض بمثل قام وقعد انت فانه قايما وقاعدا
تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفيين والبصريين بلا كلفة ولا يخفى عليك
ان قايم مع استتار فاعله انما مبتدأ انو ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره هو صفته واقعة
بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر وينتقض حد المبتدا ايضا فليكن هذا عاذرا منك حيث تحتاج
الى تنبيه مبتدأ في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره قلت لان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره والفعل
اضمر وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم
التحقيق معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطع العرب
كذلك فمنع قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار
بحسب بادي الرأي وهو ممنوع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما بتقدم التنازع بينهما
قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى

عليك ان الكسائي ايضا يجاز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول
لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني مما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع النزاع
في ما ضربت واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما ضربت الا اياي وما اكرمت الا اياي قوله
فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء الا واعترضيته ان كانت معترضة فالجزاء قوله فان اعملت
الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما ذكر في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في
بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير او الارادة الفاعلية
حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المقدر المفعول
مشتركا بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد منه او يله بما يطلق عليه
المفعولية وبعد فيه نظر لانه متوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الستة
الا ان يقال استعمال المفاعيل في عبارا تهم للخمسة يشعر باشتراكه بينها فكون الكل اسما مشتركا واسما
مختصا به قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم فرعلى قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع
من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم فتامل بتنبه لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم
واحد كما يدل عليه افراد ظاهر او تنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج امثال المذكور عن بحث التنازع
لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في ايمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين منبه على حالته مختلفين
وعلى في الحال والعامل ايضا وهو مستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لانفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير
لا يعمل وتوجيه الى المصدر قوله فيختار البصريون ولم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه
اخصر وبعبارته في البيان اوفى لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله
لقربه الآخر به مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله ولاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان تقول وحذف الفاعل والتكرار قوله وبدا به لانه المذهب المختار
والاكثر استعمالا والآن الكتاب في مذهب البصريين قوله بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر كما في ما نحن فيه فان المفسر
لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز
الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط
محض التفسير قوله ولزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى

ولزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف
اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده من غير المصدر وقضى بما اكرم الا اباه واسمع بهم وابصر
وضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي ان تقيد الامتناع بقيد وحتى يتم
الاستدلال به قوله على وفق الظاهر فيما لم يستوفيه المذكر والمؤنث ومخرج وقيل هند فانه لا
يضمر عاما وفق الظاهر بل يضمر مؤنثا ومذكرا لا غير قوله وجاز اعمال الفعل الثاني اتفاقهم خلاف الفراء
عنه محالة فصار بيانه مغلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني
مطلقا عند البصريين ولو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال
الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل
بل يجب عنده اعمال الاول وفي بعض النسخ وفي بعضها ورواية الميمني غير مشهورة عنه يقال فلتقصر عبارته على
على خلاف ما هو المشهور في تفسيره فتقتصر عن مخالفة المشهور وهو ان الحق وجاز اعمال الثاني
مع الاضمار في الفصل الاول الاستثناء فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول
بل اما ان يقول بتشريك الاول الثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول
بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حق ان يقال يختار كما يتجه على التفسير الاول
قوله وعن الاضمار قبل الذكر لشرط محض التفسير للمحقق العمدة نحو فقضيهن سبع سموات في يومين الآية
ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يحذف احد مفعولا
باب حسب اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله
هو خيرا لهم تعين قراءة على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية
من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان
يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له ليلا يتجه انه فلم يخل الضمير
عن الظاهر وقوله او الاخبار عن الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن
التصريح باحدها وما هو لازم من القبيح قوله على المذهب المختار جاز حذفه ليلا يتوهم
فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه الاصل قلت ليس الاصل
مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة
مطلق دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو هنا ما ذكره
قوله ويكون الضمير راجعا الخ فيمكن الاضمار والاخبار مع امكان الاضمار كذا ذكره

في الفضلة قيل وزيته رجلا ثاث ذلت وسيجيء ان الاضمار قبل الذكر ص

الاولى ان يجعل الاختيار لفائدة زايدة وهي تجويز الاضمار قبل الذكر في العمدة ص

ايضا ص

هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار فقاسد وان اراد
انه ليس ممنوع فالوجه الاول قوله الا ان يمنع اي اضمرت على المختار وحذف على غيره
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع
مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله وكفى قرينة لا تصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم
اذا تنازع التنازع لوكان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وحده منها
غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى
في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيصير مثنى فيخرج عن افراده
ويطلب الآخر ان يكون مفعولا فيبقى على افراده قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول
لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولكن عيار الباب انه ليس الشهرة شيأ
والجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر
والبيت شاهد له فيهما وتمه مع حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت
على غير التنازع لا لكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستدلاله عدم
انتفاء السعر الادنى معيشة وكفاية قيل من اهمال وثبوت طلبه لكل منهما اما منافاة الطلب
لعدم السعر الادنى معيشة فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل السعي مستلزما للكفاية
فيكون الطلب الذي هو غيه مستلزما لها وتمكن دفع المنافاة بانه لوكان صدور السعي البليغ عنى
الادنى ما تيسر منه للعيشة كفافا قليل من المال الا ان ادنى ما تيسر لي من المعيشة قليل من اهمال لاموال
كثيرة لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من اهمال المعيشتي لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب
لمصالحة الكل معي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن اسعى للمجد الموثل لكل شريف يا غنى غنية ويقنع
بلى في المعيشة فلم يكفني قليل من اهمال ولم يحصل الا بطلب وسعي لكثرة المنازعين ويكفي ان هذا الخلاف
هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون قوله ولم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل
وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو
فصل بالاجنبي الا ان يقال يجوز ذلك للضرورة قوله ولكنها فان قلت ما وجه الاستدراك قلت
لما ذكر في البيت السابق انه لوكان يسعى في تحصيل المال الادنى معيشة لكفاه قليل من اهمال ولم يطلب
المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعل المجرد

المجد



المجد من النفس وذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واراك لا ترضى بسماعه اذ ذاك قوله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل منه قيل ان رأس الحكمة في هذا الكتاب عدم الفصل بين اسم
المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله منها اعتد اختلاف عادته فهو الذي يستعمل كثيرة وان تارك فيه الفصل
قوله المفعول فعل او شبه فيقال ان اظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول
المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم وأضربي
القوم واشباهها مما لا يخفى فهو من تخصيص اللفظ العام بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله النحوي
فلا يشكل بانبت الربيع البقل وذلك انه يقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج
عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يتفاوت منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه
يستفاد منه مفعوليته يوم الجمعة قوله واقيم هو الذي الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف
عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب الكسائي في الفاعل نقل لان مقام الفاعل
ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام
المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت
ما به عنه غنى قوله الى فعل آي الى ما صار المجهول فهو تاويل بحكم الوزن بصفته المشتهرة بها وظيره
كل فرعون موسى اي كل ظالم عادل وقيل وفيه ان الصفة المشتهرة بها فعيل هو ما صار المجهول
من الثلاثي المجرد لا ما صار المجهول مطلقا فالاول انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعلم
بحث نقصان كلام الممثن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف
وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وقوله فعل وفعيل صيغة المفعول ولما كان غاية البعد
لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المتمم بقيد الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه
ينقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائما مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه بانه تام لان اسناد
اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول القائم مقام
الفاعل مسندا اليه بانه تام فليجز كون المفعول الثاني القائم مقامه مسندا اليه بها قوله
والثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله والاثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت
قيل لقيع الثاني ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب
فيه مشعر بالعلية قيل النصب الظرف مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه

بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي
العلية وانما تفهم عليته بالنصب كقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه
على ان الكلام من عطف الجملة الانشائية على الفعلية وليس قوله والمفعول الخ من قبيل عطف المفرد وانما
رجح هذا الاحتمال لتجديد بيان الاسلوب لان الاول ستعرف اعادة لما في المفعول له والمفعول معه وفي
هذا الاحتمال تجديد بيان الاسلوب وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب
علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين
وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولا انزل عليه القرآن
بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني لنجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين
وحمل التعين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة
ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تنافٍ اذ قد يكون المفعول الاول من الباب
مجرورا بالحرف الجر كما في آتاه الله شيئا لانه يأتي آتى الله اليه شيئا قوله لشدة شبهه
بالفاعل التحقيق ان يقال كان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد
الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع لايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به أوقع الفعل عليه بصرف
من التشبيه والتنزيل فحيث وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب
وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول به واسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقق التقاوم
وتعين النظر على الظاهر وان يكون مذكورا في قولهم ضرب في الدار نحوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى
مضروبية الدار بضرب منه التنزيل قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في
التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه
على ان اسم الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان لقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة
الفعل عليهما على قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال
ضرب تحقق وكذا المفعول به واسطة اذا كان في غاية العموم كضرب في مكان قوله لان فيه مغنيا عن الفاعلية
قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله
وفي بعض النسخ منه الا وجه ان المراد ح ومن الفاعل فائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل
الرفع علما لفاعليته قوله للتلازم الواقع بينهما وحينئذ يحتاج الى ما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا
تكلف بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا ووجوب تعريف

المبتدا

المبتدا حين تعريف الجزءين يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت قوله على اي حال صح الاخبار فيهما في القسم الاول
من المبتدا لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاغير به سوى الابتداء وقال
نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده ولكلفوا في اقائم الزيدان ان اصله قائمان الزيدان
فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان فاقتصروا على احدهما تخفيفا عند التكرار فصار
اقائم الزيدان فاتركبوا امارة من التكلف هرباً عن جعل مسند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني
فاقتصر في توجيهه على بيان ان المبتدا في القسم الاول والاخير ان الظاهر ما هو الاصل فيه فتامل قوله اي الذي لم يوجد
فيه عامل اصلا بقي التجريد مجردا عن مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل
امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم الركية وصغر جسم البعوضة قلت نبه على ان في الاصل
العامل اللفظ وعدل عنه الى المعنوي فكانه وجد الاسم عنه وعن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد
عن العوامل يعني التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها
ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن التناقض بقولهم بحسبك زيد
لانه يصدق على زيد فاقم زيدا انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه وعن قال الجمل
على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ذكره ايضا بعيد قوله وكانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى ليلا يخرج عنه نحو بحسبك وامثاله هذا تقييد بعيد ليس في الكلام
مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تأثير في معناه وان اثر
في لفظه او يعتبر في التعريف قيد التحقيقية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسند اليه من حيث هو كذلك فبحسبك
من حيث انه مجرد ليس مبتدأ بل مضافا اليه كما قدمنا قوله وثانيها قسمي المبتدا الاول اطلق
عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا بمفهوم عام يندرج فيه
هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا يقال فليكن معنى الابتداء
المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يجب بعد ما وضع له اللفظ والا
لم يوجد مشترك اصلا فكله او اغلبه الخلو لان المبتدا لا يلح عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع
لان عليهما ما وضع لهما المبتدأ فمن قال الواضع الخلو دون الجمع ايضا لم يشتبه فقد بعد وعثر بقوله مسند اليه
عن جميع الاسماء المعدودة ودع الفاعل الآتي يقال لم يلتفت اليه اذ ح يرجح الاحتمال خروجهما بالقيد
التجريد عن العامل اللفظي فانه تنبيا ودرسه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يخلهما عن
ما حترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما والا ولف

آخر احتراز لما قبل قوله بعد وقوع النفي والاستفهام وآخر منه احتراز لما قبل الا وغيرها وبل وكما ان الاستفهام
قوله بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال غير انسوف عن زمن قد مضى
بالهم والحزن قوله كهل وما وحسن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على انه يكون من وما موصولتين
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع قبح وانحطاط عن ذلك
حسنا وكانه لهم لم يعترف به فلذا اولوا ورد عامة جعل اسماء الافعال مبتدات اتى بضمير الفصل
الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد ياتي لذلك كما مر في شرح التلخيص قدس سره قوله
وعليه قول الشاعر فحسبي نحن عند الناس منكم فحسبي مبتدا ونحن فاعله فسد مسد الخبر وكون فاعل
اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدا وكون منكم متعلقا بمحذوف
تقديره فحسبي منكم نحن عند الناس منكم فلما حذف فسر قوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فتنتقض
قاعدة جواز الامرين به لانه منع جواز الامرين وقد خرج عن القاعدة لان خبر ليس مطابقا للمؤد
فافهم وتبعيد وانتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا قوله رافعه لظاهر
او ما يجري مجراه لم يرض بحمل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن
معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من
الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في مرة
التنازع نحو اضارب وكرم زيدا اخاه كرم وقد سبق التنبيه عليه وورد على التعريف
اقام ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه وجب عنه بتقييد الصفة
بانها لا تكون غير ما صالحا لان تكون مبتدا وهو مع بعده يشكل باقائم زيد وان غيره
صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده
عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدا في العمل قوله فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام به على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره
اذ لو كان لزم ان يكون في الصفة الرافعة للظاهر اثران وقد مر ان الاوضح الاخصر فان كان
مفردا ارتفع ولا فعلى ما ياتي به المصنف وتشكل القاعدة بقوله تعالى ارغب انت
عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدا والا لزم الفصل بين رغب ومعموله
باجنبي هو المبتدا ويشكل بقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما
تخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها للكونها

مبتدا



مباحث الخبر ٥

مبتدا او لو كان خبرا لوجب المطابقة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا لتعين الاخير
قائم زيد لانه يلزم تقدم الخبر مع انه يجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قائم وجيب بان قام زيد
يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدا بالمرة لاشتماله على خلاف اصل بخلاف كونه
مبتدا فليتبع المقصود التباس شديد الخلاف اقائم زيد فان الفاعلية تشتمل على كون قائم مبتدا او
على خلاف الاصل في كونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف اصل فلا تخفى المقصود بسبب كون خلافه
اظهر كل الاختفاء فجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر فزيد قام حتى يرتكب الالتباس
لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به واشتمل على الاستفهام
يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف
زيد اقائم فتامل قوله ارالاسم المجرد الى آخره قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة او حكما دخل
نحو عشرون بعض الفعل اي ضرب وان اريد بما عدا الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها
في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا
للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا اراد ما عدا الاسم وعند محققي النحاة الجملة على صرافتها خبر من
غير تاويل بمفرد وفيما كلام الشارح عليه نعم يتجه ان الحكم ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة
خبرا صرح به في ايضاح المفصل فحينئذ قوله فيما سبق ولا ياتي الكلام الا في اسم او في فعل واسم
عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه فاكر اف ثم المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس
بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور قلنا نختار ان المرفوع في احكام
الخبر وانما يتعرف الخبر ليعرف فيرفع فيعرفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين
فلا تغفل قوله او ما يوقع الاسناد به يشير كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي
لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة قد خيل بي العير والنزوان وليس كذلك بل المسند
مسند الى الجار والمجرور والباء السببية او الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى
الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول للفظ مسند او مسند اليه كما
سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او تجعل الباء بمعنى في الضمير
المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب ان يراد المسند الا المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد
والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول بالعامل
اللفظ ابدا الا بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا شتباه بالسببية

عبد العفور

المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فائدة والا فالحاجة اليه انتهى ولا يخفى ان الالتباس
لا يندفع بالتعبير عنه بمعنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا فاعل المسند
وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعلة المستتر فيه فالنكتة ليست بذاك قوله وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا لانها مسندة
الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدا اقول يجاب بانها لما يسند الى فاعلها لان الاسناد الى النسبة
التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسناد في تعريف
المبتدا بمعنى النسبة التامة بعيد جدا وتعريف الفاعل بمعنى النسبة لا يتم تكلف بعيد جدا وقد
يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى مستلزم ضميره
ويجب انه يدخل في تعريف الخبر ضرب في زيد يضرب في قد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها
كالفعل لانه اجري اعراب الخبر عليها جزئه للقابل له وهو الصفة قوله ان تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتدا
وهذا الابتداء بهيئته عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدا والخبر عليه السواء كذا يستفاد من الرضي
فلا يحتاج عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومستغنى بالابتداء فانه
واهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدا او عن
العوامل اللفظية قوله لان المبتدا ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص
خبرا ويجب ان يقول هذا زيد لهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فيلزم ان يكون محله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل
لولا المانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر الفاعل لداعي الفضل والداعي
متقدم على ما دعي اليه قوله جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش
لان المضاف اليه للمبتدا لشدة اتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جاء في الكفاية نزوج المسيب
ومنعه آخرون قوله وقد يكون المبتدا نكرة لاخوان المنظوم هو ان يجمع بين قوله
واصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر
مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا وكونه جملة على تتمة بحث
التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدا وافراد الخبر اذ نبه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله

والخبر



والخبر قد يكون جملة والتوقف لبعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة
والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخيرين
قوله اذا تخصصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبده آه ويدفعه
انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مرتبة اوخل السوق على اوخل
سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص
بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدا قوله وحيث وصف المؤمن تخصص بالصفة
قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم
نام خير من حجر قلت ما ذكر سر نحوي للالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة
في الاسرار لغير الابصار قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة ومما تخصص بوجه جواب
هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة فانه تخصص لعلم المخاطب بثبوته
في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار قوله فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند
المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار
وهو مستغنى عن تعيينه فعلم انه ينبغي التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض
ايضا بانه لو كان المخصص في امثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا
مندفع بان المخصص في كوكب عظيم النقض اعني هو الصفة مع جواز كوكب النقض الا عن
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الخ الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده
جعل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره ولك ان ترعى الظاهر وتريد بكونه مبتدا كونه مبتدا
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتدا حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت حكما لانه وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك
او رفعه لكنه صار في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص سيجئ الافراد
وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل نكرة في الاثبات تقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة
هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه فرتعين فدية الجرادة اذا قلة من اجرم والمقصود انه
يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدا كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس

فلكن على ذكر منك هذه الجملة حتى تقف لك الممارسة تفصيلا حثيثا قوله ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عنها والظرف جملة لانتقال اسناد الفعل الى
الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة
بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلابد في الجملة وكذا في المشتق والمأول به وقال الكتبي لابد في
الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد
اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان في خبر كان
المغايرة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلابد من عائد الظاهر فيه فلابد الا انه شبه مضاف
لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عايد
خبر البعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لك ان تقول ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر الان الظاهر صلح موضع المضمر باعتبار لام العهد فالمعنى فجعله قسيما له وضع
المظهر موضع المضمر الخ جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرطان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
مطلقا قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتداء الاول عين المبتدا ليشمل قولنا الثاني زيد قائم
ومعمولي عمرو قاعد قوله وقد يحذف اذا كان ضميرا وانما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتداء
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد فمع
الحذف لانسياق الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة دال كلامه على ان الحذف سائغ كلما
قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور من اذا كان في جملة اسمية يكون المبتداء
منها جزأ من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي
قوله نحو الكر كتب في الحاشية الكر ذو اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء
منه والجار والمجرور المحذوف ههنا حال من ضمير بينتين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي
فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله الكر منوان منه منه
في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا الى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور
ثم يتسامحون فيطلقونه على تمام الجملة فالمراد بوقوع الخبر عنها الصالح لافادة وقوعه



ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتداء والفاعل وغيره قوله
لشبهه به اذ يستعمل هو اولانه كان في الاصل فاعلا فقدم للتخصيص قوله بالنتاج المعتاد فيه مسامحة
اذ الهر يعتاد الكلب دون نباحه عادتا في الصحاح قوله قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب
اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الجيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى
العدو لاضطراره اليه حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم الاول
لسبب كمال العلم والثاني بعدم الحاجة فالمثال الاول لا يكون للتخصص بما يختص به الفاعل
اذا استعمل في نتاج معتاد واما اذا استعمل في نتاج غير معتاد فالمثال للتخصص بالصفة قوله وهذا
مثل فتصحيح الابتداء اما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب
مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدا قوله اعلم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار اور وعليه ان قائم رجل لكذلك ويمكن ان يتعذر بان هذا شر تحرز للابطاء عن اشارته ولا يخفى
ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة واما اشارة
الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ الخ فيكون قوله وقد قال بعض المحققين منهم الخ
عديل الله واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من
المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والاجابات التي ذكرها نظما في هذا المقام فارجع اليه
ان كانت لك الهمام قوله وقال بعض المحققين منهم يقال الاتفاق بين كلام النحاة وما ذكره
بعض المحققين الا انهم لما رأوا ان المبتدا لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره
ضبطوا المسئلة فلما تخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة فاني الحكم على النكرة قوله فلما كان الخبر
المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصرهم الكلام فيما هو من اسمين او فعل
واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا خبر المبتدا من الجمل التي لها
محل من الاعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع
بعد الفاء او اذا والتابع للمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل
لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع ابتدائية وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ
والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى
والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم
ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب

فلكن

قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو نوع قضمن مثل النذر بأتمنى فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر فانما اقتضى التصدر لان السامع مبني الكلام الذي لم تصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر اساع ذاك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فتشوش لذلك ذهنه ملا

صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كأنه لم يقل وذهب غيره لئلا تعقض بتابعي سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله للكونه معرفة وكون من نكرة فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكأنه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه أهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه أرجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه وتمام اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل فرجل وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين لو اكتفى بعن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه عرب عن الحمل على التأويل في مرتبة التعريف فالمراد التأويل في صحة الوقوع مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا الخ اي صورة فخرج بقوله قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيدا قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله او تقدم المبتدأ على الخبر في هذه الصور ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء الشروط المتعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقدم في هذه الصور مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احق قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد تما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يتغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملته وجملته ما يغيره قوله او كان الخبر بتقديمه احترازا عن كون الخبر متأخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله ان المتعلق الخبر التابع له لم يقل اهم او الجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل صديقه والاخصر الاوضح ان يقول ان المتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل ودون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير المبتدأ

الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة وهو الجواب ما وقع للشيخ في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تأمل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة مذهب البصريين لكان المناسب ان يقول ما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التأويل بالجملة لا تخصيص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ الى حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف قوله اول بجملة اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار وذكر وافيه ما يجب ان لا يغمض عنه الابصار وتمام البعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك الحقته به اي الظرف ملحق بجملة مجعول من جملتها وتمام ليقي اليك بان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى الحينة فالمعنى ان الخبر الظرف منهم عين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل وذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه قبل أحاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل التعلق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط قوله اي عما معنى وجب له

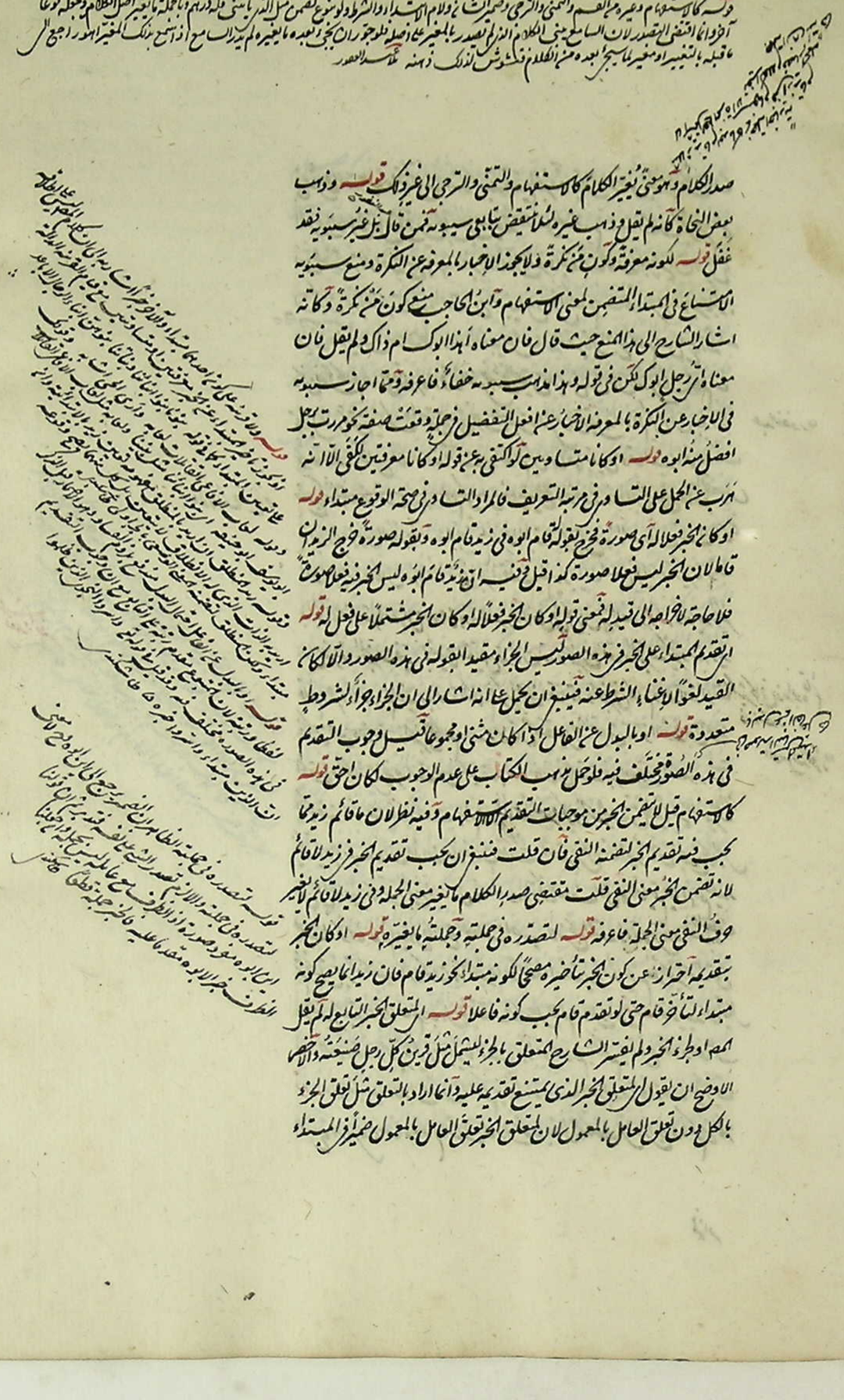

في مثال علي الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزاء بالكل دون
المعمول بالعامل ليشمل مثل قولين كل رجل صنعته والفضل للمتقدم قوله اذ كان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الاول بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصح
ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يركب
عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه
ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في
تاويل عندي تحقق قيامك والتحقق معنى وقوف التحقيق الذي يمر ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما
نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك
خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فما يتعين ولو لانك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص
بما بعد اما من ضيق العطن قوله ان تقدم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور فان قلت ان كان
المعنى على اذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط
به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه قيده بقبيحا للتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد
قائم وعمر وقاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فليكن المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم
فليكن المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد ومن قال للتقليل او التحقيق رد اللفظ بان المعنى فانه تعدد هو
الحقيقي والمجازي من غير صارف عن الحقيقة قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو مشتق عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه
تاكيد به وجوب هذان خلوان حاضران قلت اعتبر في كل منهما ضميرا استتر المجموع كما اجبر
على كل اعراب استتر المجموع قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا اذا تم فيما اذا لم يتعدد
المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف واجب لانه يجمع المتعدد واولا في هذه الصورة بالعطف
ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق
عن ضمير المبتدا فهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال
مراد هم بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل
قوله وهو سببية الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق
الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف فراجع وما بكم من نعمة

عبد الغفور

ولو لانك خارج

بتعدد الخبر



فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد عليه ان على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون من الاصل
جامعا ولا يرفع الحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا
لكونه من الله ولو قيل تحليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه معنى الشرط
فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة غير مستبعدة حيل العقال على عادة الاقران قوله
فيشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا
فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر
ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتدا وحيلا
في معنى الشرط غير عريق قوله الا اسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف
الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول ههنا قيل وهو الشرط لا يكون ظرفا ايضا
قيل لا يحصر هذا فيما ذكره لان المبتدا الذي في خلد عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء
المتضمنة كالشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل
او المفعول لانه الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى
به باو او الضمير قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان
الفاء ههنا زائدة اذ المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم فكلمات الشرط
ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه وتوجيه ان معنى الشرط ههنا منتف اذ
لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ورد دفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله كل غلام
رجل ياتيني آه فيا تيني صفة رجل فان قلت كل رجل ياتيني ايضا مثال للمضاف الى
الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا الكل على ما لا يخفى على المتتبع
لكلامهم قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف
موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد
ان الجزاء قد يكون امرا او فيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير
الدوران فيما بين الناس بعيدان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحروف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال بل تحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه

فمن الله

ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجبان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلم يمتنع دخول الفاء فى خبر المبتداء لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا لانه لعدم تاثيره فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة **قوله** فان قيل باب كان فى التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل فكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة واما المنع والاختلاف فى غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل التخصيص وقع المصنف هذا المقام **قوله** ووجه ذلك التحقيق للاتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها ليشعر بان المانع بالاتفاق مستطل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدا فلولم يتبين حاله ههنا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم فى الغلط **قوله** وقد يجب حذفه

وجوب حذف الخبر

قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو او احتمال كون المخصوص خبر مبتدا محذوف لا يعتد به بل تعين كونه مبتدأ ما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره فى موضعه فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر منحصر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف يبتنى عن الاعتداد بل العذر فى عدم ذكره هنا فى هذا الموقع ان الاولى فى كتبهم من مبنيات بحث افعال المدح والذم

النعت والثانى من مبنيات بحث

**قوله** ان المستاء المحذوف جعله مثالا للمبتدا المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول فى الكلام حذف مضاف اى مبتدا وقول المستهل وعلى الثانى حذف مضافين اى كحذف مبتدا قول المستهل وكانه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدا المحذوف فى قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته **قوله** المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر لليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين من آخر الشهر ستة وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر وهو اشار الى المراد بالمستهل لكن تمام لم نجد فى كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبى الرافع صوته حين يولد وفى القاموس استهل الصبى رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال ماه نويدن

عند المصنف





وبانك گردن وكلاهما مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك فى معنييه **قوله** لان مقصود المستهل فيمنع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شهر بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين تصرح بالمحذوف لا تصرح الا بالمبتدا **قوله** جريا على عادة المستهلين غالبا العادة قد تنفك خلافا وندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان يمتاز الرائى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار **قوله** ولئلا يتوهم نصب الهلال وجهان الغالب فيما هو فى آخر الكلام الوقف عليه وقيل صل الا ما افرد بالذكر للوقف **قوله** فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروجى السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اى خرجت فوقت خروج السبع وذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروج السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والدليل على صحة هذا المذهب عند ان العرب اذا صرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف واما فلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجات المقدر التقدير خرجت ففاجات وقت السبع واقف ولا يحتمل ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف فاء الجزاء والشرط محذوف **قوله** فيما التزم يقال الزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم اى فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما واما لا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم وذلك انه يحتمل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه **قوله** وذلك فى اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لام لفظى لا يساعد المعنى المعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا **قوله** الاول المبتدا الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذى بعد لولا وخبره عام يستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار بناء على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصرة لا بد من تقييده **قوله** الولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا فرق بين الماضى بحسب تكريره فى غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا **قوله** وقال النوآر لولاى الرافعة وليعلم انه لا بد من القول بالحذف

عند المصنف

**قوله** خرجت فاذا السبع واختلف فيها نقل عن المبرد انها ظرف مكان وح يجوز ان يكون خبرا لما بعدها رافعا لما كان السبع ولكن لا يجوز اضافة اذا الى الجملة الاسمية المحذوف منها الخبر اذ لا يضاف منه ظروف المكان الى الجمل الا حيث ولا يطرد فى جميع المواد اذ لا معنى لقولك فما لمكان السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان وح يجوز ان يكون خبرا لما بعدها بتقدير امر غير معين مثل الحصول او فاذا حصول السبع اى فى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن العين والحدث الغير المتحدود وفيه تكلف ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف وغير سادة مسدده اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب وقد اشار الى الاحتمال الثالث بح وهو الذى نص عليه صاحب المغنى والعباب ومختار صاحب الكشاف ان اذا كما ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف اى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب لكنه خرج عن الظرفية اذ هو الان مفعول به لفاجأت وقيل اذا الظرف غير متصرف عند العصم وقد نقل عن ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدا المحذوف البتة واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فتنقل عنى الزمخشرى انها جواب شرط مقدر ولا حاجة للتقدير الا انه اذا كان السببية اى مفاجأة السبع لازمة للخروج وقال الجامى هى زائدة قلت الاظهر لا يجوز حذفها وقال ابو بكر سراج ان عطف على ما قبله فالمعنى اى خرجت ففاجأت كذا وكذا وقرب منه الاعتبار ثم انه هل يجوز فاذا السبع واقفا نصب الواقف او وجدته واقفا نصب على الحال قلت فيه خلاف الكسائى جوزه وسيبويه لم يجوزه والحق مع سيبويه لانه شهد العرب الفصيح البليغ فاذهب اليه سيبويه فى مجلس هرون الرشيد حين استشهد وان كان مقصود هرون شهادة العرب بجواز الكسائى ولما شاهد سيبويه منه امتلك مسئلة الى جانب الكسائى واشتغل عنى الحق الذى شهد به العرب العربا ترك مجلسه وانا ايضا فى النحو كسيبويه منه امتلك انحاء ان ارجوان يطيع عافرط جهلى فى تقدم مجلسه على فى سيدم عنى ارافقه الداله ان يجلس الجهلا مقدم الى طاشكندى

مسند الكلام فح ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظى دون الخبر قوله
وثانيهما كل مبتداء كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا اوماولا به فان المتبادر من المصدر
صورة ان لايكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل مثل فيه بنحو ضرب زيد عمرا
قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربا قائمين قوله وبعده حال
وجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما
يكون الامير قائما قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول
اخطب مايكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يؤنس المجاز فجعل آخره مجازا
قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت
اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولايخفى ان ماذكر من جواز رفع الحال
فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجاز الحما افاده تعليلا لان يكون الامير حينا الى اخطب اوقات
كونه قائما او بانفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربى
زيدا حاصلا اذا كان قائما تقديرا اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لايجوز
ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولايجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير
المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لايجوز
عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يخالف فى تقدير اذا كان ويحتمل بتقدير
حاصل قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف قوله ثم حذف اذا مع
شرطه العامل فى الحال اذا بهذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لايخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف بكذا اكتفى فى الحاشية ولايخفى
عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها
اكثر من ان يحصى فى غير هذا المقام مع الغاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجيدوا
من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان
جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حاصل للزوم الواو
اذ لا يدخل الواو فى خبر كان التشبيها بالحال ولا يلزم فيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف

ان

ان المحذوف متفاوت لان المخاطبة بالنظر الى الفاعل بخلاف وبالنظر الى المفعول بعنى آخر
وان صدور الضرب ووقوعه لايحتاج التعبير عنهما بالمخاطبة قوله ثم تقول حذف المفعول الذى
هو ذو الحال المخوف العامل وذى الحال مرة واحدة كما فى راشدا مهديا لكان اكثر استراحة
من التكلف قوله وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان من
المعروف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا
يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى تعرف قوله
اى ضربى زيدا ضربه قائما ولاعيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله
لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه
قوله لكونه بعض الفعل لؤيده عدم صحة توكيده المعنوى وتوصيفه يقال ووجه استفادة الحصر
من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله وثانيهما كل مبتداء استمل خبره على معنى المقارنة حمل الشيخ
الرضى حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرافع عندهم مستقل من
الواو الى مدخوله وهو الكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب فى الحاشية
الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها عن
الصنعة وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لاتقف وفى مثل هذا التركيب سؤال
مشهور وهو ان ضمير ضيعته لايصح ان يعود الى كل رجل وضيعته انه كما ان كل رجل
نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود كل اعتبار الى رجل فى كل رجل
فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر
كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيفيد الحكم بنيابته قوله
واقيم المعطوف فى موضعه لان المعطوف على المبتداء وان كان منه تتمته لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن ثم كل عليه ذا قال او معطوف على ضمير هو فاعل
الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومع كلام كل مبتدأ عطف عليه
صورة لاحقيقة ولايخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله لكون مقسما به تغنى متعينا لذلك
مشهورا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى
هو قسمى قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولايستعمل مع آه فى القاموس العمر بالضم والفتح البقاء
وبالفتح الذين قيل ومنه لعمرك قوله اى من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان

خبر ان واخواتها

لوقالت
اغلت الارض فى غلة
اذا صارت ذا
غلة قاموس

ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يُرد ان خبر ان مبتدأ حُذف خبره
وقوله الى المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس
هذا وضعا تحويليا اذ هو استعمال العرب قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما تلك
تمحض خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان تقصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح والمذهب
الكوفي وكذا في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع
دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في المحدود اذ خبر واحد من ان واخواتها
والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليها
اي على المسند والمراد آخر فلا يكفي عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند الا
المسند والمسند اليه ان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه مبني على ان الدخول والمساس في عرف العرف الداخول الاثر
اثر لفظ لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر مع ذلك مفيد لانه يدخل في التعريف المسند الذي
دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها اوردت على المسند والمسند اليه لا اثر معنوي
هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدإ لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل
تقديرا ومحلا وبقوله مبني ما يشملهما قوله فان تقدم ههنا مع حيث استناده يقدم ليس مما
يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا تحتاج الى ان يجاب عنه
يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي تحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من
المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول
معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله
يجاب فيكون المعنى فلا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في بحثه فالاولى ان يقول على انه يلزم
ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكانه يلزم
الاستدراك بلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل الى الاسم
ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه منتظر استطرادا طويلا قوله فحتاج الى تأويل الجملة بالاسم
او تأويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مبني
بقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا وبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد
قوله مثل قائم في ان زيدا قائم شبه بالمثال عن المراد بخبر ان واخواتها خبرا واحدا منها والمراد

بدخول

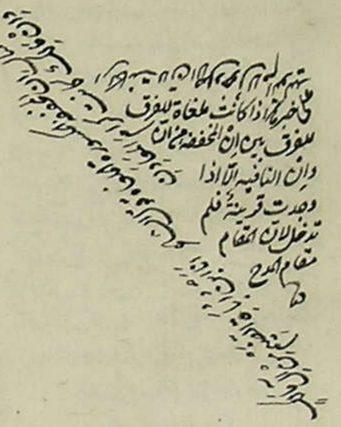
على خبرها اذا كانت ملغاة ليفرق
بين ان المخففة من ان
وان النافية الا اذا
وجدت قرينة فلم
تدخل لان المقام
مقام المدح

بدخول هذه الحروف وخواصه هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره الخ اعلم ان المراد
من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره ان يقال
تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه
الخبر المتضمن لقصد الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوت بعض
الاستثناآت وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما ونفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا
اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه وسيأتي ما يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبرها مع تضمن اسمها معنى الشرط
لكنهم لم يلتفتوا لسبق ذكره وقوله ان من اباك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان التي في من
ابوك خبره وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي في تقدم
خبرها فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين
فساد ما قيل من ان حق البيان الا في التقديم فان التقدم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه
الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان حكمه حكم
خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا بد ان يتضمن ما له
صدر الكلام ولا يجب تقديمه كخوان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان
يقال اللام لصدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة وفيه بحث
لان ان تصحيح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه
الا جواز التقديم فتقول امما الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا الكائنة لنفي الجنس
قدر المعرف باللام مبنيا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب الوصفي والمشهور
في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير
خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا تأويلها بالمفعول المعنى الفعل المستفاد من اضافة
الخبر اليها اي خبر ثبت للكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها
الجادة الاولى الالباب قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان
كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا
نفي وجوده ففي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما لا يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس
فلو حمل قولهم لا نفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي

خبر لا التي لنفي الجنس

الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التتميمة لملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة
على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول الارث
اثر لفظا او معنى ففي قوله فلا يرد نظير ما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في الضرب قوله وجعل
في الدار صفة قال لهم لمثال الحسن ما يكون وصفا غير محتمل لانه لا يصلح لفظة ان يستغني عنه الايضاح
وكما ان في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن خبر لمثال
قوله لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال لهم وعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فراد الشارح
لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في
لا غلام رجل ظريف الجزئية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لاستقيد بالظرف
يعني من غير حاجة ويريد بوجوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد
ظريفا فالاولى ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل
هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين ما تين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثل
نفي الحصول في الدار من الغلام الموصوف بالظرافة قوله وليكون مثالا للنوعي خبرها وليكون
مثالا للخبر المستعد وفاته احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوع الخبر لكان اشمل قوله وتحذف خبرا
هذه كثيرا احذفا كثيرا اقدر موصوف كثيرا مصدر الفعل المشتهر نسبة مثله تقدير الزمان وهو الحلائم
لقوله بنو تميم لا يشتمونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال ان النفي تقيضي منفيا وما لم يكن قرينة خصوص
ينصرف الى العام قيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه
وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله الا الله
موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه
رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله آله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله
والمسند هو الآلهة وهذا مما تحير في تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضح لك
بكلام وجيز وهو انه لو يدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الله لكان كلاما تاما من غير
تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لدلالة لفظي هو ان الطلب خبرا
ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاثل والمال فلا تحتاج الى تقدير خبر لانه لهم بان
لا بد ان يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي

في لا رجل في الدار ونحوه



قوله في مبحث النفي ولهذا يبطل عملها في ما زيد الا قائم لانتقاض النفي بالا والدخول على المبتدا والخبر ولهذا كان ليس من نواسخ المبتدا ورد عليه ما رجل افضل
منك اذ النكرة المحضة كيف تقع مبتدا ونقض كلية ما او لا بدون العمل حيث يدخل في قسم هو مبتدا وقع في سياق النفي بعيد وقصد التعميم اقتضى الاثبات
فهم عدم السلب ايضا بعيد اعلم ان النكرة في سياق النفي بدون كلمة من ظاهرة في مثل ما جاءني من رجل ومقدرة نحو لا رجل في الدار لا من رجل
ظاهرة في الاستغراق وفي عدمه احتمال الا عند القرينة نحو ما جاءني جهل بل رجلان والنكرة الواقعة في سياق لا وما اشبهتهن كذلك واما ما هي كلمة
من ظاهرة او مقدرة فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان واما النكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
ويستعمل فيه كثيرا في المبتدا ونحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت فظهر الفرق بين نفي الجنس ولا اشباهه ليس معنى
واما الفرق اللفظي بينهما فقط فهذا هو المفهوم من كلام العلامة التفتازاني فاضبطه ولا تغفل عنه تنفعك في مواضع شتى منه

بعض الفعل اللازم لا نصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة
لا تتقى كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله
وعلى التقديرين يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم
لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا
يقولون لم يحصل قائما خبر الان هذا البحث ليس في طريقة العرب والانكار انما يتأتى لو التزموا
في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق
انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين
يجوز هذا فنقول معنى كلام الممتن وحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط
قيام قرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله
وجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف لما دي وقوله وقد يحذف من معاني الفعل
والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبرا دون خبر المبتدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه
في الانتفاء وهو معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال وانما
عند بني تميم لكان اخصر قوله بما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنع عن القبول
قوله اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا تقول استفاد من الاضافة
عملها لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس حتى توهم كثرة عمل
آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل استفاد من التشبيه
بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما
الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفيه وحمله على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل
حمله على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على
مورد السماع وهو الكرة ومن قال وهو الشعر فبانه محل قوله من صد كتت في اي شيء الصدود
الاعراض والبراح الزوال والضمير في نبرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لها
عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس ومنع تكراره ومنع وجوب تكرار لا رد على الشيخ الرضي حيث
قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار لا مع فوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل
بينهما وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لا برأ من قبيل اللاشي فجعل الشيء نفسه عدم
المغايرة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لا يجوز ان يكون

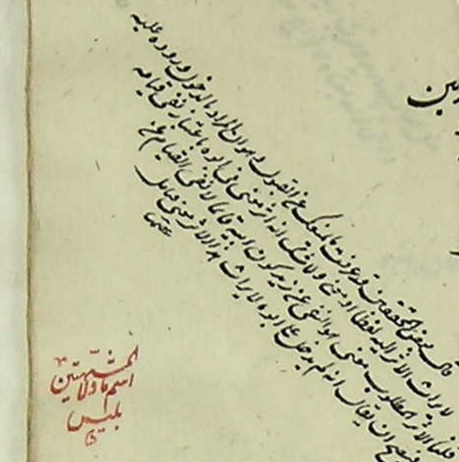

متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالسند هنا
التعرض مبنى على الغفلة عما ذكره في الفعل قوله علامة كون الاسم مفعولا اخر من حيث انه علامة
كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بسائر
وسلمين وسلمين بل بمررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الحيثية فلا حاجة
الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فصحة
الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال الاطلاق
المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف الفاعل فانه نظر
لانتقاضه بضربته تاديبا وكرمت كراهتي وفعل الضرب والتأديب والمتكلم زيدا في ضربته فانه يصح
اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة
الى بعض افرادها ويتقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت
صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به وقوعه عليه فانك تقول فعلت
الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه
وجميع ادوات المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق
الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على انه ان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق
المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في
الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصيغة والمفعول به حال عنه متقيد بالاسناد
الى به فقيد به متغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة هذا القيد قوله
فلا يرد عليه شلمات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل
معنى الفعل المذكور ولا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة
الاسم واضح لا مرية فيه انما الاشكال في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته
فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني خرج
برتبة الاسم في تعريفه دون اخواته ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه ان احدهما قابل
ان ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني التضمنية على الالفاظ وانما يجرون





صفات المعاني للعطا بقية وتناهيها نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب فالوجه ان يقال زيادة
الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في البيان وان يجعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته
اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا اولا يعني ان الفعل المذكور يشمل
الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع قوله وخرج بالمصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل لك وانواع الضرب
وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد وضربي انواع او الف وتحقيق الكلام
ههنا ان صيغة اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب
مثلا ضرب تأديبا في ضربت ضربا تأديبا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلي هذا اسم ما فعله فاعل خرج
جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج تأديبا في ضربت تأديبا
وانما هو لاخراج اقاتل وضارب زيد على سبيل التنازع فان اسم ما فعله فاعل القاتل
بحسب دلالة التركيب لكن ليس بهذا فقائل وبهذا اندفع عن التعريف ورود ما ذكرت كراهتي فان كراهتي
لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور قوله
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعقل الشارع عما ذكر ان الفعل عم
من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه حينئذ قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون
مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا او المراد باشتمال الاعم على معنى المفعول
المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض نحو ضربت
انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع
ثم خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك
بالتحقيق الذي سمعته قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اذ تاكيد الفاعل
باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة
ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع
ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه
لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على العدد والفعل لا عدد لنوعه
ولهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد وانما كان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اي المفعول

في نحو ضربت ضربا ضرب شديد هم

ولا يرد على قوله بمعنى ما فعله فاعل الضارب هم

المطلق بغير لفظه ومناط فائده هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف
انه لاشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل قوله او هو عطف على لا يتنبر
وبالجمع ان الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه
لان التاكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد
بالتصريح بانه ليس تابع سيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يقع بطريق
الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكره شراح
المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب الخ قوله وسيبويه يقدر له عاملا
آخر فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبته الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب في خير اسم تفضيل مخفف آخره ولا يغير في التثنية
والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خير الرجال وعلانة خير النساء قوله والجزع
قطع الانف والاذن الى آخره في الرضي كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه
بالذل وقبح الحال قوله وهذا يعني وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا
هذا كان القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة
ولا قاعدة يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر
اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد به بيان النوع
وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي وليس يوجب ولا يذهب
عليك ان الاوفق بعبارة المصنف هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت
على اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قيد لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا تصح
ان تكون نابعة للموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقيد صفة معنى نفي ومعنى نفي وما ذكر ليس
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي تاويله بواحد
من نفي ومعنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله وداخل على اسم لا يكون خبرا
عنه آي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول
الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيدا لا سيرا آمعنى الا سير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد
لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في زيدا لا سيرا او قيد بقولنا لا يكون خبرا عنه لقصد المتكلم

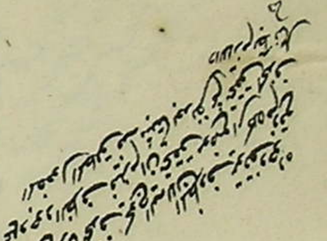

لنحو ما زيد



نحو ما زيد الا سيرا بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه
يصدق مع ذلك على ما زيد الا سيرا مع انه ليس محذوف الفعل قوله لو كان خبرا عنه لكان
مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول العامل مرفوع ورد بان المفعول
المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول العامل المعنوي
والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل ما حاشا لك تاسيرا شديدا فان
حذف فعله لا يجب بل يصح ما حاشا لك الا ان تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا الوقال
او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احتراز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله ان موضع
الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المصنف ضمير وقع
راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه يكون خبرا عنه لانه
مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الواضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا
بعد مبتدإ لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه قد انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة
لاشتراكهما في وقوع مضمون جملة قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى السير
يام اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك قوله تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر آه وعلى انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت اشارح الى هذا الوجه لانه لو يتم
الحصر فيها آو على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء
السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل
قبل الا ان عانت تسير الا سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل
مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى آثاره لم يحتج
الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان
يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف للفاعل آي فيما اذا كان مناط
الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو
اصحب مع زيد مسرورا فانا ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في
وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وبآثره عرضه
وعرض الشيء اثر فاعله بواسطة يسمى اثرا له وح نقول الظاهر ان الجعل مثل فشد والوثاق

النسبة الاقناعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة ح

آي بواسطة انفعال ح

فاتما بعد واما فداءً مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل واما اقتصار رح على
بيان مفهومات القيود وانما غرضه بيان الاحتراز عما يبقى غير لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز
عن مضمون مفرد نحو له سقيا صحة او فعتم اعتما فانما مضمون المفرد كلام المحصل لان صحة
اثر مضمون الجملة لانه اثر سقيه ومضمون الجملة وكذا ما قيل انه متقدمة بيان للواقع لان
التفصيل لا تقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم التفصيل
لا وثوق له فلعدم تشخيص فائدة للتقدم لم يتعرض له قوله وبتفصيل الاشر بيان انواعه
المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق
منا بعد وفداءً فعداءً ثم فداء ولم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي
لان يشبه بامر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوتٌ مثل صوت حمارٍ فان المفعول
المطلق هنا ليشبه به شيء بشيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان شبه
بشيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفته
اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة
تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتٌ مثل صوت حمارٍ وقيل هذا المركب
لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوتٌ حسنٌ
يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لامن القيود والاولى ان يقال القيود المذكورة
ليتعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير
العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة اذ بقي فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل فيه
واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسنٌ جملٌ او وصفٌ بصير ورته مع صفته بمنزلة شيء
واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعله تاكيدا لفظيا قوله واهتز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار للاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار يعجبني زيد قوله
فاذا له صوتُ صوتَ حمارٍ يجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة
بتقدير مثل او تاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية
الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجز الجمهور ان يكون
العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله بهذا التاويل وانما لم
يجز لان ان مع الفعل مؤخر وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر

قوله



قوله لا تحمل لها غيره الاولى وقع مضمون جملة لا تحمل غيره وفي مقابلة وقع مضمون جملة تحمل غيره واما اخذه
العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محمل اي لا تحمل ثابتا
لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول لاحتمال والمحمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله
ان عرفت اعلم انه ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه فيما بعده قوله
ويسمى هذا النوع من المفعول اي التسمية منشأ قول النحاة في هذا القسم وضميمة فالاولى ان يكون
نسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين قوله ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن
نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص اي يعني ان معناه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر
بالتاكيد تسمية باسم معناه ومن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ
الا ان في الدلالة على ما دل عليه يقويه فاوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيد النفسه
ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتضمنها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره
فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم تشاركه
في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان تكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا
ما اختاره المصنف وارد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ
وفيه انه بعد تسليم انه حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر
ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيد ليس لغيره
قوله ومنها ما وقع مثنى او على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال
المراد ما يكون مثنى للتكثير وان اشارة الى ان المراد به اعم من ما يكون للتكثير او لغيره قوله
مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى مضاف
الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى الفاعل او المفعول ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربين
فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل هذا المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون امثال على ان التقييد
بالمثال لا يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله
وجوز ان يكون من لبّ بالمكان فان قيل بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يكثر

مطلب المفعول به

الالاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس اَلَبَّ
اقام كلبّ ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك الباً بعد الباب آ ومعناه قصدي واتجاهي
لك من قولهم دار ربّ تلبّ داره اذا توا جهها آ ومعناه محبتي لك من قولهم امرأة لبّة اذا
لزوجها آ ومعناه اخلاصي لك من قولهم حبيب لبّ خالص قوله فحذف الفعل ليفزع المخاطب
عن سماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليفزع المتكلم عن التكلم بسرعة فيفزع بسماع المأمور به والاول
انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اى سوى جواز ان يكون
غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثيا آ سعد بمعناه قوله المفعول به قال بهم انما سمي
لانه اُوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة وتعلق بما ضمنه
من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب
لوجود الحال قوله ولم يذكر اى الاسم اكتفاء بما سبق آ واكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام
الاسم آ واكتفاء عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المحمة قال المفعول به في قلت زيداً
او قلت زيد قائم ليس اسما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق
آ وتفننا فتنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به
على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به
والا عما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن
لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عداسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك
في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب قد وقع
على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق
ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل به
وبهذا تبين ان زيداً في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال
لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيداً قائماً ضربته في حال القيام
وخرج المستثنى والتمييز لانه لم تعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما جئين به وفي المستثنى
بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يمكن على تمييز

فيما بين



فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثالث والثالث حج او ليس التعلق بهما اولا وانما يعجبك
انه اشكل على بعض عمرو في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما
تقوران المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم تتذكران التقييد لا ينفع في الانتقاض
بضربت زيداً وعمراً فانه تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعاً عليه بل
وقوعاً بنفسه تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لاحاجة الى هذا الاعتبار
لاوجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده
لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل في ربها في اعلى
زيد وربها واخراج زيداً انما تم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار
ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم باب المفعول به وفيه يصح ان يكون ما مفعول ما لم يسم فاعله
لا دليل على تسميته مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما كان في فمن منع عدم كونه مفعولا به
خفي عليه امارة لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان خيرا وله دفع آخر
وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحتاج عليه فيلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا
في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا من
قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله
كونه في حيزان وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي التقدم
الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجوازان يكون التقديم للاختصاص لا للاهتمام قوله
وتخصيص بالذكر ليس للحصر المجهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت
ليضبط المذكور عند السامع ولا يغلط شئ لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب
على طريقة المص فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء
كتب قدس سره في حاشية نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني
زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه معناه الحث على
الفرار من المرأ وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري
واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن

على المفعول

لا يصح فيه وجه آخر مما تعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعد من الحذف الجائز وجيا
قوله سهلا من البلاد لا حزنا في آخر شية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من
الارض قوله بوجهه او بقلبه ان كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار والتعريف بحقيقة
لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك
وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى عن تعريفه مستبعدا فاصرف قوله اقباله عن ظاهره
لكن نتيجة انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او
القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال
بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى
تنزيها عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له ولا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره
وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال في القول بتنزيله منزلة من له صلوح النداء
ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان
العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة
اتيانه ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير او عموم انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا حتى للاجابة
تذكر فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان
المندوب باب واسع كثير الدور على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملتفت اليه بالحقيقة بخلاف
ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه منع
المصنف من ذلك انهم لم تعدوا كلمة من حروف النداء قوله بان يكون آلة لطلب لفظية
الطلب اللفظي يتوقف على لفظية الآلة والمطلوب فانيها قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال
الثالث من اقسام هذا الاحتمال قيل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز حذف حرف
النداء مع كونه نائبا وعدمه تمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما
في مررني زيد اقائما والقرينة ههنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص
هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك
مثلا اه وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل
عن العمل ورثته ما التزم في موضعه ثلاثة اوجه ان المبرد انما قال بكونه سادا مسد الفعل
فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله ففي هذين المذهبين

لا يكون من هذا الباب اتم الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل
مقدران هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت
واللفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا تقوم مقام الفعل فرارا فادة معناه حتى يستغني
عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عند جزء الجملة قوله وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه أورد عليه ان اسم الفعل لا يخبر عنه المتكلم والمخاطب
باب بمعنى التعجب وتعجب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد وهو حرف
النداء والهمزة وأورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدونه
المنادى مع انه لا يفيد بانفراده وأجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كالواقعة في الشرط
والقسم وهذا لا يتم ما لم يتبين ما عرض ههنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام
بدون المنادى وانما لا تفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف
لا تفيد بدون متعلقه وعلى مذهب المبرد على انه استعمل الجملة ههنا لطلب اقبال زيد فهي لخبرتها
بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه
قوله وبني الخ جواب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في مثل لا الجواز فالعلم الموصوف
بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي قوله لقلتها ان قلة كل منها لا لقلة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب
اذ اقسام المنصوب ثلاثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض
والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير
معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلاثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة وفتح بالفها ونصب
المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وبني على ما يرفع به ما سواها لكان اختصارا في بيان البناء
على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان النصب على
طلب الاختصار في بيان البناء وحتى تتم نكتة تقديم ما عد النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار
فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاولى في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء
على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض
فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء

او التغيير من حاله الاصلي قوله برفع بها المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون
اسناد رفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فكون التعبير عن المسند
اليه بالمنادى باعتبار ما كان عليه ومن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند
الى ضمير المنادى كانه قيل وبنى على ما به الرفع وتجه عليه ان حمايه الرفع النون وكانه
لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف المعروف في هذا الباب يعني ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف
فدائر على ارادة بارادة معهود مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابله
وقيل ينصرف المؤد اليه لانه المؤد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام آخر اليه بهذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون
الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا حليما
لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم لا تعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد
وقد سهى فيه الشارح وافضل الكلام الشيخ الرضي فانه قال هو انتم يحيى امر بعده من تمام
فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذاك بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم
اما لداع معنوي او اضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه
ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمرا او جعل علما
او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كالعشرين
واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان
يجعل من نداء الموصوف لان وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف
وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم
وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده
والمعطوف عليه النصب مع المعطوف اسما لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب
لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اشبه بهته لفظا ومعنى كالكاف

الخطاب

الخطاب الحرفية فقولهم المبني ما ناسب مبنى الاصل يعني المناسبة له بواسطة او بغير واسطة
ويمكن ان يجعل علة البناء غرض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة الخطاب
كالضمير للمخاطب فبني لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم
لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا
يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة
لم تقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيد ان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو
والنون لزم لام التعريف مختص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال الا يصح والصواب
يا رجلان قوله اى بلام يدخله وقت الاستغاثة يعني الاضافة لا في ملابسه وليس
من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام
التعليل اى اغثني لنفعك ولا تجرك وفي يا لله اغثني لمقتضى ذاتك ولكرمك قوله
نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة
او التعجب او التهديد قوله واجيب عن الاعتراضين فيقال اولا بان قوله مثل عبد الله من تتمة
القاعدة مبني على الغلبة قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الخ فيه انه يجيء
عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة
بشيء ليحضر فيستفهم منه لانه لا تصور للاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليتغير
حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث
به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه
ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب
قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها لا يخفى ان المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف
الخطاب صورة قوله واللام فيه فتح ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية فيعجل بالمقصود لانه
يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول لا عبدا وبهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن
غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري
لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه
لا تنافي بينهما في يا لاحمد آه فان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك
ان تقول ليس التنافي لاختلاف وكيفي الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية

مساوي جمع مسوية كالمحامد جمع محمدة

المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة
الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وتنبيه بذكر التاكيد والصفة
على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل
قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلائم قوله وقد يجوز
فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان جماعة من العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار
عند المصنف ذلك قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد
والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل
بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد انما مبني على الغفلة قوله والصفة فيه رد
على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في
يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى
المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم تعتبر حيث لم يبن بخلاف
المنادى المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد
بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح
قوله ترفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع
باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله وتركناه لما هو اهله قوله الظاهر
او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محليين منصب
ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها اولا لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام
المنافي لطرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له
قوله وهو مذهب سيبويه وهو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يسبقه
مثله ولم يخالف مثله وقال المحقق الشريف في حاشيته للكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه
قوله ان كان كالحسن يعني على قوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي
مذهب المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما رأى ان
المعقول ان اللام في يفضل للاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما تقيد
العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام فرع
لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم

قوله ويضم ما سواهما فيه ان اراد النصب لفظا او تقديرا الخرج عن حكمه نحو يا قوم لا يقعد
مالٌ ولا بنون ويا مثل ما يقعدني ويا غيرَ ما يصرفني تماما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا
بل محلا مع انه داخل فيما سواهما كما سيجيء ويمكن ان يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب ما سواهما
ولهذا عرفت فائدة قوله ان كان مفردا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه
انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا قوم لا يقعد مالٌ ولا بنون مهملا فرجعت المنادى قوله مثل يا طالعا
جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر
موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة وجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف
وذكر من لا شأن له في جملة ما شاء قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انا قيدناه بقولنا
ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف
هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة
او ظرف نحو يا حسنا حين لا يجمل قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة
فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد بها التوابع من كل وجه احترازا عن التابع في الصورة
والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع بصورة منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم
تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه اذ لم تتبع قوله
المبني على ما يرفع به قيل هو مستدرك من لفظ المبني لانه قيل فيه وبني دون غيره قوله لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على الاطلاق فان يا عبد الله وعمرو وعمرو فيه تابع
للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير وما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال
يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي حكمه لم يراعه هذه الجملة وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه
جر عمرو ولم يجز ضمه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث تعين ان الحكم على توابع المنادى
المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد
بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد
ابن عمرو العاقل فانه لا يجوز فر العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث
لانه لم يعلم حكمه بعد قوله وكشبه مضاف المفرد الحقيقي ليشمل شبه المضاف فلاضافة لادراجه
الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الآتي الخ
فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني

Mehmet Kırkıncı

جنس تقصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام
ونزعه فان محمد او عليا لم يجز دخول اللام عليهما ولا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد
بلامه التعريف وجعل لامه جزء العلم وذلك في علم الجنس في الاصل فخص بفرد منه لخاصية له اقتضت
ذلك التخصيص وتسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد بن نفيل سمي به لانه
اصابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي كالدبران او تصوره وعدم ثبوته
كالاريحاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابح لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت
لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلم كالمشتري قوله والمضافة عطف على المفردة وتنصب على لفظ
عطف امرين على عاملين واحد لان العامل فرع صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء او حكمه اي حكم
كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بتأويل ما يبقى من التوابع فعلم منه انه لو قال وما يلحق حكمه كان
استقلالا اخصر قوله والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل
التابع قلت انما ذكر من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على
الفتح قوله المبني على جواز ضمه لانه لم يعرف منه البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر
لجواز ان يبني اختيار الفتح على جواز الجر في يا زيدين معيث قوله مجرد عن التاء او ملحق بها
ليخرج نحو غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر وتمتنعا وما هو ارجح قوله اذ اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف
باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكانه لا يصح ان يكون المعرف باللام
منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فقيد بالارادة لا ليسهل ولا ليغني من جوع ولا يذهب
عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع
فلا يحتاج ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه
لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الجواز ان يقال يا هولاء الكرام ويا هذه المراة ويا هذان العالمان
الى غير ذلك وهم فتنبه فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء زيدين يقال يا زيدان بحذف
اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به
عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب
ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام
ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان نداء الكلام على التمثيل

قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام
على اجماله لا يستلزم قولنا يا ايها الرجل واخويه بخصوصها
ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها الرجل
واخويه الكلام الذي توسط فيه اي او هذا او اهذان الكاملين
في الكمال فرعون موسى ان المراد الكمال ظالم عادل عند المعتزلة

مطلب
اي والمعرف
باللام



وبعض الاعلام عليه دخلا  للح ما قد كان عنه نقلا  كالفضل والحارث والنعمان  فذكر ذا وحذفه سيان
وقد يصير علما بالغلبة  مضاف او مصحوب ال كالعقبة  وحذف آل شاذ او يضاف  او جب في غير ما قد تحذف

يرفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد
الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى
المقام الذي لا ينال الا الاكرام قوله يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوفة ما اضيف اليه
بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل
حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة
اكثر ليكون هذا واقعا في التوسط على الخوا حد لانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق
وان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش
بندور الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع ها التنبيه اي تجبر بعد المقصود
بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه الذي هو بدل حرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل
يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا
بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث
جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر
هنا كما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام
او لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة او يجوز في يا هذا الرجل وجهان
اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى مرباه ولهذا لا ينصب تابع المنادى
المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب
لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب
الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين
معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشر عن
التعسف واما ما قيل انه لو كونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب
النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى علة احكام
للفظة الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء
كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم
الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام وذلك
ان تجعل مثل قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا فرجين

تابع للفاضل
الاسكل

تابع للفاضل
الهندي

ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فجمع الحذف والعوض مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذ الظاهر شذ كانهم توسعوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يتنوا حتى الشذوذ وذا افعل حال الشذوذ بمنزلة العيب قوله وتيم الشارب تأكيد لفظي ولم يتنون لعدم انصرافه لكونه علما موشا بتأويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم ينصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال وأما ما قال الشيخ الرضي فهو ان التأكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير ولا انتقاص فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه اخذ هب الاستاذ وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله السيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان الحامل اشاره الى رده لحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابالكم قال الجوهري هو مدح اراك شجاعا ماجدا مستغنيا عن الاب وقال الازهري انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت للازهري الجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولا ابا بك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر اختيارا عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة الياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذلك القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضي حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه كثر فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء ويكون ما قبلها واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاكثر فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا



على محذوف اي بلا ياء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز لا لانه يجب ان يحمل الجواز على الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة وشذ الوقف بالهاء والاخصر للاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلام فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء وادغام الياء في الياء وصلة الابدال وادغامه حمل على المتروك فهو التحقيقية وما فوقها فوقانية ودون العكس كما يجيء الى الوقف قوله وقد جاء بالضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت اشارة لانها غير متضمنة معنى اثبت لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن الف بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء الياء قوله لما غاب الكسر الوارد عليها بل بنافيها وانما ناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالياء التاء فاقتضت كسائر آت التأنيث فتح ما قبلها انقلب اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى كما احدث فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب المعنى على يا بنت فانه في معنى ويا ابنتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بالالف والفصل للتقدم قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم آخر الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ضحة مثل يا ب غلامي وفتحا قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادت العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر يعمد كر كما شاع قوله مثل يا ب غلامي فقالوا وقالوا يا الهاء وقفا قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام كفرح ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل على النطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز نوعي ومقيد بسعة الكلام لتحسن بمقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بطريق الاولى والا فيصح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سبجيء وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ورخم في غيره ضرورة وذلك ان تجعل اللام للوقت اي جاز وقت ضرورة

اللام في عبارة الشارح في غير وقت ضرورة زائدة

ونبّه به على وجه حذفها معًا قوله او كان في آخره حرف صحيح الخ تبادره الى الذهن فاعتبار ما
من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لا خراج نحو سعلاة والسعلا بكسر الغول او ساحرة الجن
كذا في القاموس ولك ان تريد بآخره آخره الحقيقي وتاء التانيث في آخر حكما وهو كلمة اخرى حقيقة
قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يقتسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب
فيلائم جعلهم المعلل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الف او واو او ياء ساكنة آخر زيد نحو
دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مدة قوله حركة ما قبلهما من جنسها آخر زيد نحو
رحيل وسنور فانها لا تسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة التبادر الى الذهن لغلبتها وكثرتها
او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله واتمام
هذا القيد ولك ان تاخذ فيهما وتجعل ثبون اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو
ثبون جمع ثبة وآيك وان نجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا مكثورا فينبغي ان تقيد
القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين لا يوهم في
الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو تفسيره ليس كما ينبغي ولو قال المصنف فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا
لورد نحو سعلاة وسعيد فيما قال لوقال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك
القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبلت من البول والنقد صغار الغنم على

ماكتبه في الحاشية قوله اي فيحذف حرف واحد قدر المضارع مع مبقى اخواتها الماضية لبداءة
كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الا ضمن غير قد وآلا نسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف
واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير قوله والا فحرف واحد ينقضان
بتاء ضاربة فان ضاربة مركب فلا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدغم جعل المركب
على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت
مع ان الحذف للعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك
نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم الترخيم فيه موجب حذف حرفي اللين نحو اعلون
وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضِ فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين
واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لنبت فانه
يفتح الهمزة الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم
قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو رادٍ فانه يرد الى حركته واسم ما قبل آخره مدغم



وفي الرضي اتمام يحذف من بنون الزيادتان
لانه غير بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم
وكانه مثل ثمود هذا كلامه



ذلك ان تجعل الاصغار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى وقد وقع نظير ما اردناه الى الوقوع قوله
اي المجرد التخفيف وسمي حذفا على سبيل الاستباط وهو ادراك الموت شتابا صحيحا كذا في القاموس
وعاني هذا المقام من كتب النحو ان الاستباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبته القاموس وجعله بعض المجرد
واورد عليه نحو يد فانه حذف للاعلال بدليل ضرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة
لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لمجرد التخفيف قيل الترخيم حذف بعد التركيب
والحذف في بديهة قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على الثاني لم يلتفت الى
ارجاعه الى ترخيم المنادى استبشاعا بجعل الضمير لترخيم المنادى بجعل الضمير في قوله وهو حذف الى
مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال لك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله الامور الاربعة
ثلاثة منها عدمية للثلاثة العدمية رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا
في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعَهْ بالهاء
الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخيمه بحذف التاء وتقف
بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخرا جزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في
يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب
يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم
عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل
من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصى اذا الحذف
لعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما اسما منتسبا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه
يوقف بالهاء فيقال يا طلحَهْ يا طلحَهْ الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا
قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم الخ او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم
شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان
اقسامه قوله زيادتان قيل لا بد ان يكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب قوله في حكم الواحدة
في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمين وبانتان الزيادتان
زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادة عمران هكذا قيل وفيه نظر
لان زيادتي آو شنئلة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا معا زيدتا
معا لان اللام الزائدة موجودة في كثير من النسخ بدون التاء قوله واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة

يوم عصيب شديد الحر
او شديد قاسيه
يوم عصيب اليوم
شديد
الشديد
فقد تمثل بمثله
اذا اشرع

ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا ثمحمر فان الحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته
قوله فيقال الفاء فاء النتيجة ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة قوله ويا كروان في الحاشية
كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وآنرا اشواظ
گويند گرانرو وى گراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كاذل
في اذلول لان المنادر في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يؤل به الاسم المعرب والمجهول في حكم الهو
مع انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنادى الفصل
بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن مباحث المنادى برمتها قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق
صيغة النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا ايا في المندوب مع انه اخصر
واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اغيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما
المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد
جدا والاولى ان يقال اصل المصاوايلاه وواحسيتاه وياحسرتاه كناية عن الميت لانه
كان هلاك المنادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا امتازا به يعني ان تعلق
قوله بوا بالاختصاص يخصص معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص
لا تدخل الا على المقصور عليه ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرب
في صلته دخوله على المقصور عليه قوله ليرد انه لا يقع نكرة ليس بوارد وهذا بعد تأويل
قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم
المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه
رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث
وفي ذكر لك المشعر بالدفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس فالف الشيخ الرضي
المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه اضربُ الرجلاه وانما قال
المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف يتفرع عليه وهو الاصل
والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بحسب حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذلك
الواو لانه معدول اليه وقع كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في مكانه قوله واغلاكيه نبه بهذا المثال
على جواز ندبه المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين
في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن

المنادى



المنادى وعدم جوازه منادى على ضرب من التوسع والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا
بالخطاب ولم يصح واغلاك قوله لانه جئ به لاتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين
او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي واما قوله بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه
في الاضافة البيانية متحدان قوله والجملة الصحيح ومن غرائب هذا المقام انه قال المص
في ايضاح المفصل الجملة الرأس قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الاقتران مع
اسم الجنس لانه لا وجه لتقديران كان قوله ويخص به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره
وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته
بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اقتضاء الحذف بالعلم قوله فبقي هذا من المعارف الخ
حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف هذا رد لما عرض به الرضي انه لم يتم بما ذكر بيانه ما لا يجوز حذف حرف
النداء فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص
انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا ايا الله
خاصة من جملة محاينه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف
حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن
شمس كضرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام
او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امرأة
امرئ القيس فلما اصبحت اضدت منه الطلاق وهو مثل يستعمله المغموم قوله فانه تخلص صار مثلا للتحفز على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قوله واطرق الاطراق جشم ورد پيش افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصاد
بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وحد تواضع من هو اشرف منه قوله
فان ان حج ناصبته وان لا يسجد وامفعول لا يمتدون قبله ولا زائدة او بدل من زاعمهم
او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق
المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو

قوله وامتنع وازيد الطويلاه كذا قال الخليل وسيبويه
خلافا ليونس والكوفيين وحكى الكوفيون واخفش انحاة
وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة المجهول
وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين
انهم ربما توقفوا المندوب في الوصل نحو وازيد ايا هذا
ملا سكس

قوله انما وجب حذفه لايراد النقض بقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين
لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى فتمل تماما
باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا انه عالم كما قال كل اسم اتم لفظة كل لبيان العامة
عبد الغفور

من اراده في هذا المقام وبعد معرفة عمومه يخصصه العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف
للعام ولهذا اجمل حبس التعريف الاسم المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به
وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفوت له المقام وقد تفوت به ولا يجوز ان يقال
الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم تخص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال
في بحث المفعول فيه قوله الشرطية والشرط واحد وآثاء اما للنقل او لكونها صفة المحذوف
وهو العلة ونظيره الحقيقة قوله احترازا عن الجمع الاولى احترازا عن ضرورة التفسير عبثا
لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا
مررت به وزيدا ضرب غلامه فلو قيل انت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابست زيدا جلست عليه فلا بد في تمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد
اطراد الباب قوله اي اضمر عامله بناء قدر الجملة لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو
اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا للغو آله قوله
مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع
يوجب متابعة المصحح خلافا لمن ذهب اليه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله
مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال
بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه المفعول
المفسر او المعطوف على المفعول نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او هو للصفة مفعوله او الصلة
نحو زيدا ضربت رجلا اباه او ضربت الذي اباه او معمولا لصفة لمعطوف على مفعوله
او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف
في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه للمركب وهو مفعوله
مفسره كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام اي من لا بمجرد قوله بالمفعول به
قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فيه انه خرج بضمير
ما اضمر لانه ليس لمانع من العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال
لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيدا ضربته فان رفع زيدا مانع عن عمل المعدة فيه
قوله وبتقدير النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله
كل اسم لانه كما ان المتبادر من كل اسم المفعول وكذا ينبغي ان يقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق المضمر عامله
في هذا المقام من قوله فنصبه النصب
بالمفعولية كذلك المتبادر
على شرط



على شرط التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا حاجة لتقييد قوله فنصبه الاخراجه قوله والاحسن في ترتيبها
ح وجهة الضمير المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها
وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير الغير الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل بعضها ايضا وجها
حسن الاول وعدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبت عليه الثاني قدم المسلط
بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط بالملازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل
قوله ينصب زيدا جعل ضمير نصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شرط التفسير لاقتضاء قوله
اي ضربته اه ولك ان تجعله تفسيرا للناصب ما اضمر عامله على شرط التفسير بالمثال فيه رد
لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت
زيدا اضربه فضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا وانما حذف ضربت
ذكر المفسر فلا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار قرينة الكتاب
اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شرط التفسير ان لم يكن منه في الواقع
هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومئنته لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال
انه كذا قوله ويجاز الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني
بالباب اشد لان جعل ما هو البعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف
قوله بالابتداء اي بحمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدأ والجزوية لا تعيين بذكره
كونه مبتدأ وآثاء في مصدر المبتدأ الذي بمعنى كونه مبتدأ وقيد رد لمن يجعل رافعه فعلا
مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء
من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو
للاسناد ليعرفه الواعي لتعريف الابتداء وقيد ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف
يصح قوله تصح الآن يقال المراد صحة تجرده تصح فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع
وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لما حصل منه الترجيح لانه في صورة استواء
الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ترجح
النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى تحقق عدم
قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى التقييد القرينة
بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لما يوجب الاختيار في التركيب

لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكر لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر الفعل بعد اختياره

متن

من زيداً ضربته مرجح به الرضى قوله ليشمل مثل هل زيداً ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل كما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا تفارق

لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل

فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل

نحو هل زيداً انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك

بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيداً عمرو انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه

فهل زيداً ضربته لا يجوز على غير بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل

زيداً ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيداً ضربته للحكم باستقباح هل زيداً ضربته

ذكره وما وفيما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيداً ضربته

لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده

في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس

قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء خلافا للمبرد في انه تجب بعدها الفعلية فيجب

النصب بعدها قوله وفيما قبل الامر قدر تبايناً في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير

حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه

وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بشيء بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن

المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله

اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد

اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به دليل على اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر

اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن

النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب

رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا

بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان

كون قوله يقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يزاد

قوله وحرف الاستفهام قد جعل سببا لنصب بعد احسن من صورة العطف على جملة فعلية لان الهمزة انشائية اقتضاء للفعل والرفع بعد حرف النفي

عريقة فيه وهو هل التي اصلها بمعنى قد اللازمة للفعل فمتى دخل على الفعلية وعلى الاسمية الحالية عن الفعل نحو هل زيد قائم وانما المقارنة للفعل نحو هل زيد خرج فلا تدخل عليها

الاسماء المتضمنة للاستفهام فمتى دخل على فعلية فعلها ملفوظ به فيصح نحو متى زيد ضربته اقبح القبيحين وحسن متى

زيد ضارب ولا قبح في متى زيد قائم وان كان المتضمن

للاستفهام بنفس الاسم المذكور فرفعه اولى من نحو كرمته

وانهم نصبته كما في زيد ضربته ولهذا صرح المصنف بكلمة

بعد في قوله وبعد الاستفهام وهو المراد بقوله لانه كخبار

الرفع في اسم الاستفهام فافهم فظهر مما ذكرنا ان ما ذكره

من قوله هل زيداً ضربته قبيح والاولى ان يقول

ليشمل مثل هل زيد انت ضاربه لان ذلك ليس

بقبيح منه طاشكندي

والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منع بل لم يكن له معنى لانه لا يكون وجود اقوى من قرينة

توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون

التصحيح اما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب

لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة اي متعلق اختيار لا تفسير

قرينة خلاف الرفع بقرينة يرجح خلاف الرفع كما توهم قوله لسلامته عن الحذف قيل يعارضه

كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن يرجح يكون زيد ضربته

مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب

والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما ان الاخصر

الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا للمفاجأة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة

النصب ليس الا اما بعده واذا بعده قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان الممتنع درجة في الخبر مع

عرفهم خبر المبتدأ قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اي قيل او لا نسلم

كون الجملة الانشائية اسمية وهو قيل قلت اذا كان وقوعه خبرا تأويل لا تكون الجملة الاسمية

انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على

شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما كمررت برجل ضارب عمرا

وهند اقتلها فان اسم الفاعل شبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية

الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ينصره لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا

بالاسماء ويقال والظاهر ان الجملة الثانية في مثال المفروض اعتراضية معطوفة والا لزم عطف الخبرية

على الانشائية وفيه ان عمرو ينصره يستعمل في انشاء التحسر والتحزن ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما

اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر ضربته فانه ليس العطف في مقولي

القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار

انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل

كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه

الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح ان لا يقدر معمول

لما بذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الاشاع لا الوجوب

قوله وانما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطف على حرف النفي المخرج عنه نحو ضربت

قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك في ان التخفيف والحرف والاستفهام والنفي والشرط والتمني والترجي معان تليق بالفعل لكن التفاوت اختصاص جوهري بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخفيف وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما والا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض ولئن ان الشرطية فان المرفوع في ان اخرا هلكت يجوز عند الاخفش ان يكون مبتداء

عبد الغفور

ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا أزيدا ضُرِبَ من هذا الباب بتقدير أضرب اللهُ زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما يُعوَّل عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان أزيدا ذُهِبَ به يصح ان يكون في تقدير اذهب الى ذهاب زيد بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يُقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر انما يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان انتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهبت والفعل لا يسند الا الى مصدر يكذلك وفيما نقلناه عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يتحقق الرد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله وجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده بعضهم ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يُرجِّحه عليه ان الاحتمال مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيدا ذهب به قوله تع آءِ يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل او صفة للم فرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على الرفع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار وفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سُلِّط يفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا الحاق عليه كذب تراث وحين في هذا المقام وتعجم الشيخ ثم لو بُيِّن كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن ذأب الكرام واعلم ان قوله تع كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيدا ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر ال في صحائف اعمالهم الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر بكسر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة اعمالهم كانه ذكر ذلك ودفع احتمال الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم للبسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل

قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يُذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رُفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل بالام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيما منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة انانة زيد فاذا قيل زيدٌ ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وبما لا تلتفت النفس الى انانة اللازمة قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق آيٍ بقرينة قرأة النصب فلو رُفع وجُعل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يبتدع فسادا لان الكلام على ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد لا سلم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف مفيدا صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك آيٍ فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمر وعنده فلا بد من تقدره على الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه والكلام تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن التكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبدإ فالصغرى اقرب لم آعهد بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل آما حروف التخصيص فبالاتفاق وجوز الخليل فيها التخفيف وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والحض فاته اما هنا او فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل منه مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شرط التفسير نكرة صرفة فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدإ قوله فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وتحقيق المقام ان الحال ما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذُهِبَ به اذهب احدا زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لان يكون منه بل لانه



قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك في ان التخفيف والحرف والاستفهام والنفي والشرط والتمني والترجي معان تليق بالفعل لكن التفاوت اختصاص جوهري بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخفيف وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما والا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض ولئن ان الشرطية فان المرفوع في ان اخرا هلكت يجوز عند الاخفش ان يكون مبتداء

عبد الغفور

على الكتابة بصيغ اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام ثم ان ههنا مانعا آخر عن جعل
هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك
ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون او تحوه فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون من شأن
الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز
الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول
لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في آية الانفطار فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان
اراد انه ليس في افادته غرض لائق بكلام افادة لمعنى لائق فلا تسلم لان فيه بيان انه لا يكتب
في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اراد لا يترك
قوله والظاهر ان قوله آتيا اكون دخوله تحت القاعدة ظاهر لان الامر انما هو بالنسبة الى المستمر الغير
العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبله او باعتبار ان جعل الرشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا
جعل توجيه المبرد ايضا تحكما في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله
عن ابخصهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه آتية لتقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير
كائن وجعل السبب للسببية قوله ومثل هذا الفاء الداخل على حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء
فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام تخريج فيه الفاء عن موقعها والمعرفة موضع
الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر قوله والآية جملتان آتيات الى ان قوله الزانية والزاني
عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله وجملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل
كلام ممن خلاف ما اشار اليه بان يكون تحو مبتدأ وخبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف
الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر العائد فيه فقد اركب ما لا حاجة اليه وجملتان عطفا
على الخبر وكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انها من هذا القبيل عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله
جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون
ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان ترجعه الزانية والزاني
جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج
الى تقييد المجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير بهذا الظهر قوله واختيار النصب بطآ آتي
يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان
تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقدير ين نتيجة ان السوق حق يستدعي

يقول



يقول والا لزم ان يختار النصب فلا وجه لانه اشار بهم الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه
على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان
عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يجوز ان تجعل
قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلانتباس بالصفة قوله لضيق الوقت
عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم
لعدم استعماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله
اي سلم عمل فيه تنبيه بذلك على ان المعمول بتأويل العمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل
الحذف والايصال قيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له قال قلت في جعل تحذيرا مفعولا له تقدير غنى عن تقديره ذكر او حذر فقد ارتكب
الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف وذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا
مفعولا له لتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت
فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة
فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول
اي تقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام به قوله ام مما بعد ذلك
المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك
اتق بل موافق لمصلحة الضمير المنفصل فتامل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
هذا هم بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب
فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة

ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم التحذير
اذا كان ضمير ان يكون ضمير المخاطب وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لاتق على صيغة
المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير
صح على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب
نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوفي فيه الاسماء الظاهرات والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال الى آخره وكذا تقدير اتق بتضمين معنى البعيد

عبد العفور

لان القرينة لا تدل عليه ثم قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد جنف ومال ونحن نقول
اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك عن الاسد نفسك وتفسيره
بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه
منك واجل الاسد عنه قوله تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المنع فيه ان الاتقاء
عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يحضر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق
نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم من قرب الطريق
بحذف الجار وهو سماعي قوله فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع المتنازع ليس من افراد النوع
الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وفيه
ما فيه يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل الذي يؤذيك
ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير
حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام
يعجب الافهام ويدهش الافهام وهو ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لاتقاء عما
الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر الى المآل
صح هذا المعنى قوله وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فقد ذكر المحذوف وحذف
المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معا قوله اياك ان تخذف تقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وانما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقديره من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف
وما ذكره في الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقديره من لا يثبت المدعى
بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع
فالا يدعي ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل اسماء الزمان
والمكان المراد باسم الزمان والمكان المعنى الاعم لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله
فانه لا يخ زمان او مكان من ان يفعل فيهما صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل
فيها لفظا او تقديرا او هو المراد بالمذكور والمذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله
مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل

المذكور



المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان الزمان زمان ذلك ان نقول
او اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يكون بدون ذكر المطلق
فيوم الجمعة مما فعل فيه مذكور ضمنا واخذ مذكور في تعريف المفعول فيجب ان يكون اعم من المذكور
ضمنا او كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعني قولنا
بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه
الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل
فيه لم ينصب مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق
على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة
ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل
فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا يقال
يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان في كر يوم الجمعة فيه آه ان جعل قيد الحيثية متعلقا بقوله
مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانا نمنع من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية
مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى
عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر
يوم الجمعة فيه ليس الا معناه الذي ذكر من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث
انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكر لاجل انه فعل فيه فعل فيما
قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فانها
عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يجاب الآن ان يقال لم يجب بل نبه على انها
اختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان
جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس
يقع على القليل والكثير وان رجوعه ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل
فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال المرجع
الضمير المضاف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدأ وان الظهر ان الضمير راجع
الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست

Mullah Abdul Hakim

قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين وزمان او الحين والزمان والوقت منه ما لا نهاية له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليل وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان واما المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان خلفك وامامك ينصب بلا خلاف على الظرفية مع انه معرفة وزوردان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة مثل شمالك وغيره ومنه خلف بخوبيت ومسجد وجانب وقيل غير المحصور كما في الزمان فيخرج عنه نحو فرسخ وميل ومحل جانب سمع انه لا يقبل وقال المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه كالفرسخ فان المكان لا يصير فرسخا الا بالقياس المساح الذي هو خارج عن الفرسخ والوقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاسامي المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فانها تطلق على الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما هو بمعناه وكذا فوق البيت وخارج الدار وداخلها وكذا البعض مما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه اذا ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينصب كل ما هو منه هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وفي هذا النوع تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ثابت منه الحدث بمعنى الاستقرار او الكون في المكان او لا والثاني لا ينتصب بالظرفية الا بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المختصة من المكان كرفعت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والاول ينصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس اسم للمقعد يقال جلست مجلسه وينصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار دون ما لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون قال الرضي واقعد وانم كل ضد وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك والاكثر من المتقدمين فسر المبهم من المكان بالجهات الست والوقت بما سوى ذلك راجع الى المصنف بقوله وتفسير المبهم بالجهات وبمبنى على قول المتقدمين ان محل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يحتمل ابتداؤه وانتهاؤه كقولك الخلف قدام والميمين شمالا والاعلم ان انتصاب جميع الزمان بتقدير في من جهة ان جعفرا وهو الازمنة الثلثة عدول الفعل وغيرها محمول عليه فالظرف والنصب واما المكان فلم يدل بلفظ الفعل بل دلالته عليه عقلية لان كل فعل لا بد له من مكان فتنصب منه المكان ما شابه الزمان الذي هو محل الفعل ووجه المشابهة التبدل في نوعي المكان كما في الازمنة اللاتي ذكرنا ثم قال المصنف ظروف الزمان المبهمة كاليوم والليلة وكذا يرد على قوله ظروف المكان المبهم عدول للفعل فتقدر اليه لان المقصود من الدلالة الدلالة الوضعية لا العقلية على انه يرد على مطلق المكان الا المبهم على التغيير الذي ذكره

وتنبيه من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه وردان الجهات الست مثل غير وقل في عدم التعرف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لانها مهما آراد لا بهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما واحد لكن ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه به فلذلك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويلهما بالحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولذلك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لانها مهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل انها مهما ثم لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لانها مهما كما هو الظاهر والظاهر ان رجوعه الى عند ولدى وشبههما وتحميل الرجوع اليهما والمبهم

قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان لغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته الموزنة للابهام فانه اذا كثر مكان الشئ يحتمل مكان الشئ الاكثرة الكثرة فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت وزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلفا في انه مفعول به بديل على انهم لم يستعملوا مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشارح الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجئ ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام مغناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در آمدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار غير ودخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي



هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التأديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه كما في قوله اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل وأورد الفعل المنتصب لدار ورد فيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا التأديب فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب يحصل بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به وأجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه التأدب ويكذبه امتناع ضربته تأدبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأدب والضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا وان الظهران يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله فرحقيقة ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب بهذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورد المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رد ذه الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون غيرها في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من ذوات المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترز عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترز عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواء قوله اي اتحد فاعله فاعل عامله اشار الى ان المضافة الواضح الاختصر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما في العبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعلها وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود والجبن السابق عليه الا ان يقال يعتد الجبن من اوله الى آخره جبنا واحدا

فائدة
قوله ظاهر الزجاج حيث خرج عامل المفعول له عن الافعال فقط فيخرج عنه نحو قعدت عن الحرب جبنا ويدخل فيه نحو قعدت عن الحرب للجبن فافهم
قوله فان الزجاج لم يخرج عامل المفعول له عن الافعال فقط فيخرج عنه نحو قعدت عن الحرب جبنا ويدخل فيه نحو قعدت عن الحرب للجبن فافهم
قوله ظاهر الزجاج حيث خرج عامل المفعول له عن الافعال فقط فيخرج عنه نحو قعدت عن الحرب جبنا ويدخل فيه نحو قعدت عن الحرب للجبن فافهم
قوله ظاهر الزجاج حيث خرج عامل المفعول له عن الافعال فقط فيخرج عنه نحو قعدت عن الحرب جبنا ويدخل فيه نحو قعدت عن الحرب للجبن فافهم

لا اجبانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لانه يصح هذا التركيب
وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا
عن المقارنة في الوجود والآن يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع
او في قصد المتكلم الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا لجعل ما هو
محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن التكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر
المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوالح توجيه ثالث
وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل الظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه
اي مع فعله والظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله

في القاموس العير الحمار غلب على الوحشي منه

العير والنزوان كتب في الحاشية ان العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب
قوله احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتضي الاحتراز عما ذكره بل احترازا عما لم
يذكر بعد شيئا ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور
لمصاحبة الخ قوله متعلق بمذكور ثبت لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللطف فتدبر
قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من
قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه
وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جرا الشارح على ذلك حسبك وزيدا
وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب
جارا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب
قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه
بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه
ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويحمل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره
بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل
اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا
والاوجه تاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل
مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش وقرره المثال
المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة

بل

قوله وهو الفاعل انما لم يثبت حذف مفعول عالم ليعم فاعلية واقامة الاول مقامه

قوله وهو انه يجوز حذف الفاعل واقامة الظرف مقامه كما في خبر المبتدا

قوله لانه زمان واحد

قوله خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا

قوله لانه لم يتقدم على مصاحبه ولا على عامله

قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي

قوله وهو ظاهر على ما ذكرنا من ان المراد بالفعل ما يدل على الحدث

قوله لان الفعل لا يتقدم على فاعله معنى ولا لفظا

قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوزه غيره استدلالا بقولهم ما زالت سيري والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان

قوله بل صفح الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب
بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس شئ لانه لم تستقم
الخشبة ولم تبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له ما مر
والنيل ايضا فهذه الاشتة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد
ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف
المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح ان تركبهما في مكان
واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في
مكان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة
بالمشاركة في زمان واحد وبحمل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ الناقة
واهملتها ولم تحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركبهما في مكانين من قبيل حفظها
ودخل في عدم تركها قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول والجملة معروفا لكان من باب ضربت
زيدا وعمرا الم يكن مما نحن فيه قوله وتفصيلها كتب في الحاشية فصيل بحجة شرب الماء شيرا باز
كرده رضع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احتراز بقوله
جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو ونفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل
الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف
قوله فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح وتاسي عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا
في بحث الحال مع انه يجوز فرق المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز ان لم يجب حمل الجواز
في كل موضع عن مضى بعيد وانما حمله عليه حمل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف
كفاك وزيدا ودلائل انه حتى يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على مضى عدم الامتناع لانتقض الحكم
بالمثال المذكور قوله فالوجهان حينئذ مفعولا معه ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط
والجزاء قوله تعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه قوله تعين العطف عند غير المصنف
ترجح العطف فان قلت الزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع
قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما تصنع زيد وعمرو اذ المراد بالمفعول معه
المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم

قوله وكانه اسد صاحا الخ اي وزيد كعمرو كما تقول اسد صاح لما يجذف اداة التشبيه عبد الغفور

قوله ان جعلت امرا حالا الخ اشار به الى ان ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في الرباعي اي امرن امرا او عن ضمير مفعوله لكفي اذ لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف الخ وواقع في حيز الاستفهام لانها بمعنى النكرة الواقعة في حيز النفي فهو كونها غير موجب عبد الغفور

الحال هيئة الفاعل او المفعول او ما في معناهما عند وقوع الفعل او الحكم

مثلا تجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا غير الضرب بلا تأويل باحدث الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي المحفوظ حكما رد على ما في شرح المص انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعولية زيدا الخ الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل بما مر وجعل حروف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير او عوبل بكون العامل في المنادى حرف النداء وهي ليست من العامل المعنوي عند المص ومما سمع عند النحاة التميمي والترجمي وخالفهم الشيخ الرضي فان المعنى على تقييد خبر التميمي بالحال لا على تقييد التميمي قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فح لا يتم التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر او آما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس ممانحن فيه قوله او بعد الا تقضا للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا نكرة فيها مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حالا لانهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا محل له والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عما الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه لافادة منع الاحتمال وتحقيقها لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار تقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الالو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما ولغى قوله تقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال المانع لا الجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان الصفة المنوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة الملفوظة من خبر المبتدا او الحال قوله وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعرا لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث تكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اورد ها للماء جميعا

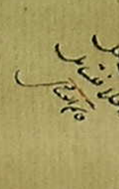

قوله ولم يجز عطف عمر الخ فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالاستغناء عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا الخ تكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب لان الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الآن فان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم للفاعل او تكون كالدائم نحو كان الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها الموكدة كما سيجيء ومن ان تكون بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول الاخفاء في ان الجنسية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من حيث انه فاعل واما تقييد والمعنى ان الحال لا يثبت الذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بانه يتبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول الخ بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيدا راكبا عمرا راكبا واما اذا كان تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق فان لم تكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبه وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل قوله او تبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب او هو في الاكثر والمشهور قوله من غير حاجة الى تقييم الفاعل والمفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تقييم الفاعل او المفعول الداخل احد الحالين فح لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا تقييد بالمفعول به محققا او مؤولا

قوله لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا وادا الجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان كما لو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه كما لو لقيت سعدا زيدا مصعدا او كهو على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المتوقعة ان تترتب على حالة حد ترتيب صاحبها عبد الغفور

والاصل عراكا فوصل ألف ولم يغير معنى المصدر بهذا الكلام قوله ولم يذودوا كتب في الحاشية الذود المنع
قوله ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص بمراد تمام نارسيدن
وبيرأب ناشدن قوله وكان المراد بالارسال البعث او التخلية والظاهر هو الثاني
وعطف لم يذودوا للتفسير قوله ثم يرد مجهول مضاعف قوله من العطن الى الحوض كتب في الحاشية
العطن ماحول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن
قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يجد يقال وحد يحد
وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد
والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته
جهدك كتب في الحاشية الجهد بضم الجيم وفتحها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة قوله متأول اي كل واحد منهما كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو
احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم
الجم الغفير اي كثيرا سائرا اكثيرهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو
وحده لمضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء
الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في الجائز ولو قوعها موقع النكرات
فانها في معنى مجتمعين في المجيء وتاكيد الماقبلها في تميم معربات باعرابه ولا يعدان تجعل
الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم
بل هي حاوية بالنكرة فتحمل العراك ونحوه مصدرا الجملة الحالية المحذوفة اما حالة للطارق قوله احدهما
انها مصدر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة
معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثرين ومن لم يتنبه زاد على كلام
الشارح حيث قال لافعال محذوفة اوصفات فسوى بينهما قوله اي تحترك اشار
الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا
الظاهر احوالا قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح
الذي يليق ان يكتفى به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر
قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال غير المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقدم

فان قيل فليجز الوجهان بكونه ذا حال ومبدلا منه عند التقدم وبكونه حالا وتمييزا في طاب زيد فارسا
قيل لكان عن النكرة خلاف الاصل فلا يبقى الذهن البتة مع صلاح الوصفية لها فيلزم التباس المقصود
بغير بخلاف الوجهين في صورة التقدم لان كلها خلاف الاصل اما كونه ذا حال فلما تنكير
واما كونه مبدلا منه فلكونه في تحتية والتكرار فيتبين بان فلا يلزم اللبس فلا يخالف الوجهين فر
طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما خلاف الاصل

بل الواو قوله ولم تكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة
والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج صاحب الحال
المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا
يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا ضير فانا قوله
لانها في المعنى مبتدا وخبر فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر
المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لان قول الحال بمنزلة الظرف
فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن النكرة بظرف الزمان قوله ولئلا التباس
بالصفة في النصب ينبغي ان لا يعتد تخصيص في الحال بالاضافة الى النكرة ولا بالصفة
ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل اكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا
لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا لانه فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان تعلق بكل منهما
حال فانه يجب ان لا متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان
التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قاعم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه
القيام وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي لا على الفعل الغير المتصرف
ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر
باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا البسر اطيب منه رطبا فهو من قبيل
زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا فالكون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والآخر
مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات
الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا تتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه
تتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش
وبعد تنجيه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف
العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال تتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف
مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال الباقي بان قوله
بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير تتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي

حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه لان الظرف لا تقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يكن داخلا في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ح قوله فالمراد هو احتمال الثاني لا غير لان الاول ح استثناء من العامل المعنوي لان بيتين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور والمتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا تقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال المرفوع او المنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم تقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة مضاف اليه مقامه نحو متبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فنقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فلك ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لادا ء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ قوله والكل يكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكره البعض في غير فعّال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافيه والشافيه غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحوجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثلاث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا فاق الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزا قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي لبعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به قيد ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون

الحال

قوله بحمل كافه على حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا حالا فالاولى عما يفرغ ان قلت انه صح الاستثناء المفرغ كما ارسل ما فاعلا فالاولى آثم فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلة حالا عن الكاف لانه مفعول معوض على التكليف ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال والحال انه ليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون منتصبا حين الحال كما مرت الاشاره

عبد الغفور

قوله ارسالة كافة شاملة لارساله عليه السلام عبد الغفور

قوله وبعضهم جعلها مصدرا اي تكلف تكلفا بايلاء حال مقدرة عبد الغفور

وذهب الاخفش الى ان الحال قد تجيء من المضاف اليه في بعض الصور كما سيجيء في قوله تعالى

وما لي لا اعبد الذي فطرني امامع واو العطف كما ذكر اول الرد

الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما دل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك قوله هذا البسر اي بفتح الباء وقد يضم هكذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة اي تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل حتى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمناه فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم لان المظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس ولا تقييد الاشارة بحال البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة قوله نخوة تمرة نخلتي بسرا طيبا منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله الحمد اللائم قوله وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاؤه الى في شاذ نحو بعته يدا بيد اي فويدا بذي يداي النقد وبخو بعت الشارشاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشارشاتا ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب هنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا اوتي بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولعن الواو والا على ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كنفي فاعل على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيدا على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن

قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاخفش فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخل الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير مجردا عن الواو عبد الغفور

قيد ان المخبر انما يدل على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي تبين هيئة الفاعل او المفعول
قيد لحاله فان كان العامل ماضيا كان الحال انقضاء ماضيا بحسب المعنى والكلام
حالا كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكره غلط نشأ من
اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر الذي يقابل الماضي والمستقبل
ما بين الهيئة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل
اذا وقع قيد الشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او
مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل
جاءني زيد ركب يفهم منه ان الركوب
كان مقيدا بالمجيء الماضي كلام منه
قد حتى يقربه الى زمانه
المتكلم فيقارنه ضرورة
منه

قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال عينا اي هذا الهلال عينا ولا مقال في حسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل في جميع الاحوال الموكدة وكذا في حال عينين ازديادا ثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعثه بدرهم فصاعدا او قرأت جزأ من القرآن فصاعدا اي فذهبت القراءة في الصعود قوله والمستقلة قيد للعامل بخلاف الموكدة التي تفارق ذا الحال نادرا فتقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف الموكدة فان قلت الموكدة التي لا تفارق ذا الحال نادرا كما سيجيء قلت يتبادر من مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فتكون موكدة لا مقيدة قوله ان تحققت البوتة دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك ثبتت الباب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وبهذا اثبته قوله ان تكون مقررة اي موكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال الموكدة قد تكون للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما حمل قوله بعني شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال الموكدة اعم من موكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الرضي ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال الموكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولوا مدبرين منه فان اردت له اسما فلتسمه دائمة قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها الا تريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لان ارسال الله اذا كون الشخص رسولا لا الطلب الا الارسال دون ارسال الله تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قوله ولا بد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو عالم يكن مضمون فعلية ومضمون الله تعالى شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله عن شأنه ايضا ومضمون الاسمية خاصة

فان قلت المؤكدة

مايلي



ما كون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله تعالى شاهد قال بالقسط
احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال ظرد الباب والله تعالى اعلم بالصواب
وبقال للتبيين والتفسير والتمييز على صيغتين قوله ارد الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله
اي الاسم عن نحو فعلت اي قمت فان قمت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس
باسم لكنه نقيض اعجبني شيء حسن زيد او اي حسن زيد وكذلك نقيض تجوز بزيد حسن الوجه
او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام وجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف
المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا الشكل بعين زيد رأيه وسفه نفسه وألم
وألم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام
ويرفع ان المعنى عين في رأيه وألم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على مذهب من التجوز
ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم
بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه
المسئلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل رتيا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون
وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن فهذا اشكال لم يوجد له الى الآن انحلال ودفعه
بان رتيا يرفع الابهام المستقر في ما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع
له مرادا فخذه فانه لئلا تزل فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل
هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره ويجد فيه
ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت
والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني
وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال ولا ينفع تفسير الثابت
بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو
مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع
والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد
المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام يتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في
صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعاني الا انه لزمه

مبحث التمييز ٥

الابهام من غير قصده فما زاله لكان حسنا ولا ابهام في هذا المفهوم بحيث علية انه يلزم
ان لا يصح حينئذ ارجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة
عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وصحا الا ان يقال تعارف ذا مع حذف المبهم
بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه وكذا في ما ذا اراد الله بهذا امثلا تعارف
بعد ما ذا في المبهم قوله عن ذات لان وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان
وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع
التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة
العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح
لاخفاء فيه لان حيث حمل الذات على الجنس فلو اريد بالذات ما يقابل المفهوم
لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من جنس فاذا قيل
زيتا بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت وبعد تشكل بخروج تمييز هو صفة
نحو لتمد درته فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى
الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس
قوله فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته
والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل
عين زيدا لا شئ منسوب اليه وقد ارتضى الرضي فرمثل طاب شئ زيد تقدير الشئ منوطا
وجعل زيد بدلا قوله ويعني به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه
اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلاثة فلمقابلة
تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة
مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المركب
الاضافي قوله والمقدار انما تحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل
ظرفية الخاص للعام والاظهر ان تجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار استعمل
في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا كان بيانيا
لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وكالكيل
نحو قفيزان بر اي القفيز بمكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كتنور بمكيال يسع صاعا ونصفا

او نصف



او نصف رطل الى ثماني اواق او نصف الوقية او ثلث كنيجات والكيلجة منا
وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنتي عشرة اوقية والاوقية
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة
اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان
والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا
من درهم والاوقية اثنان واربعة وعشرون ندا والند بالضم بمكيال وهو رطلان
او رطل وثلث وملاء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يديه بهما وبه سمي ندا
وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر
المص على الاشارة الثلاثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل
منوان بمنا بقفيزان بر اقوله وهو التنوين تحققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا
وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد ما يتم نصب التمييز والا لوجب التنبيه
على المعرف باللام ايضا بقي ان من اتم الناصب للتمييز التام بنفسه كما سياتي
وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لاتجناء حكم نحوي على معرفة
اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ والا يخفى انه لو لم يفصل
بين هذا الحكم واستيفاء اقسام الاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف
لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد
ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك
فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب
رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا
بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
قال الرضي قد تم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وبهذا في ما ذا اراد الله بهذا مثلا قوله
عند الراقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسع فيه الى الف رطل
وفي الاساس بمكيال معروف لاهل مصر تاخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما ثبت به
اجزاؤه اثر ثبت به اجزاؤه في اسم الكل والاولى وهو ما ثبت به نفسه وجزؤه ولك ان تجعل
نشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به وشكل بالالوية لانه

لاجزء له فالاولى حمل الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضي
اذا قصد الانواع مجردة عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء قوله طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد انما مثل بطاب زيد جلستين دون
ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة فيكون ثوبين العدد بخلاف جلستين بالفتح
فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلا منافي التمييز
عن ذات مذكورة فهو خارج مما نحن بصدده فيرد واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة
عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل
الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي
كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس اي آحادها واما ثانيا فلان
المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل
التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد مخصص
بالانواع مخصص الجنس بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بل الخصص
لان الحصة لا يطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم
الكلي مع الاضافة الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز
على فوق الواحد جاز حمله على التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع
مع انه لا حاجة الى التكلف لان المصنف يجوز في قصد التعدد والاصبغة الجمع فلا يجوز عنده الا الاول
اولا بما صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان
مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتعيين ان المراد
غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد والمقدار الظاهر ان الضمير راجع
الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او المعنى
ان وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكانه اراد
الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز
ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة
الملتبس بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير يفرد وان كان
في المرجع والمصنبة على انه التفاوت بالعطف ثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان بل





للتفاوت الحكمي فان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالتمييز قوله انه اراد عشرين رمضان
يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والتوسع
المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا للوجوب تنكير التمييز وجه في الالتباس
في هذا المثال ايضا نظرا لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة
الى غيره معرفة غير مصروفة الآن يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق كلامه لا يساعد
قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يدل على اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما الفرع الذي لم يحصل له اسم
خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب آقول فيشكل تعريف التمييز
بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الآن يقال انه تمييز الا انه
لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا عن موجبات ان المخفض اكثر فالثاني فاعل قوله لكن
لما كان الابهام في طرف النسبة لا يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم
ابهاما ما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز لا يرى ان قولنا عندي رطل زيتا لا ابهام في النسبة
فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب
رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله لا ابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الآن يراد
الطرف المقدر قوله وكذلك كل ما فيه معنى الفعل بكل باسماء الافعال فان فيها
معنى الفعل وليست تشبه جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل المسامحة
والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا وينبغي ان يخص اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة
ايضا بما ليس جملا ذكرنا بها لك جملا رجاء ان لا يخفى عليك والاول في قوله حسبك زيد
رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمثل به هو التمييز
من حسبك لا من حسبك زيد قوله بقدورة فارسا قال الشيخ الرضي القدر في الاصل
ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشأ العجائب فكل شيء
عظيم يريدون التعجب منه ينسبون اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله
وفي القاموس وقولهم لله دره اي علمه فقول الشارح اي لله خيره بجعل القدر كناية عن الخير

لما وافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه قيد الشرط
بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله
لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله للمتعلقة وبعد تقييد الشرط هنا مطمئنة ان يكون لما صار؟
قوله والا مستثنا والا طاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو للمتعلقة قيد قوله والا ايضا به
وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على
الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلا وجه
لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط وكان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه واردا بين المنتصب عنه
والمتعلق فلا خير لعدم كونه نصا فى المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلقة
فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قول المص والا فهو للمتعلقة انه ليس فيه فائدة تامة
لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون للمتعلقة بلا خفاء هذا او هذا المقام من مزالق
الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يغبطنى اجلة الاغبياء وشرحت عبارة المص
بحيث لم تبق عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصائص شرحى على الكتاب
فلو ظفرت به الجنة مع ما الحيى من العجاب قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه
فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل فى الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام
فيما انتصب عنه عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهى للمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اى المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله لعين الشئ المنسوب الى
زيد تفسير للذات المقدرة التى حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز للمتعلق
ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ
المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التى قيد بكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز
فيهما اى فيما جاز الحاق الظاهر ان ضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا
فى المنتصب عنه فتكلف فى مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا
قوله اذا اردت ابا وجدادا الم اراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد
تثنية او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافى ما سبق منه ان تثنية الجنس
وجمعيته لا تخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى
احتاج الى التكلف بل التعسف بجعل الانواع علما لشمول الافراد ما اعجل نسيانه

لما شيد عن قريب بنيانه قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى
كانت الصفة ومطابقة له الى ما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة
خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل ثبت للاسم فاحتيج
الى ادلته لصحة جعل الخبر فاعلا معنى هن او من من بيت العنكبوت فاثبت المدعى بما هو
اخوج الى الثبوت قوله اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعنى الطبق يصح ان يجعل
مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام وسياقه لانه جعل
التمييز مطابقا لما انتصب عنه او المتعلقة فالمناسب ان تجعل الصفة مطابقة له وان صح
العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبنى له قوله ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل لا بمعنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه للمفعول فى التوجيه السابق
قوله واحتملت ان الصفة المذكورة الحال بمعنى لعل الاحتمال فى الصفة والحال الاجب ان تكون
مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة من فيها زيادة من
فى التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز فى التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما
انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر المقبس صحة عشرين من درهم
وكان المص حيث صرح بجواز دخول من على مميزكم فلو كان يجوز دخول من على التمييز
من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل قوله ويفيد التمييز قلت بل زيادة
من تؤيد احتمال الحال او زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من لتكون تنصيصا على
ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق بشكل بما اذا كان
تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه تتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله
اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا تتقدم التمييز على عامله اذا كان
عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما يعنى ان التمييز فاعل لهذا الفعل
او ما ينوب منابه فى تركيب يودى مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له
وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا
تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والا لقال او فاعلا لما تضمنه
وكذا الحال فى امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين شائع فتضمان تصحيح كلامه عليه
قوله وههنا بحث ليس البحث وارد الان بوجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا

قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير
متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى ماء
وقار وغير ذلك عبد الغفور

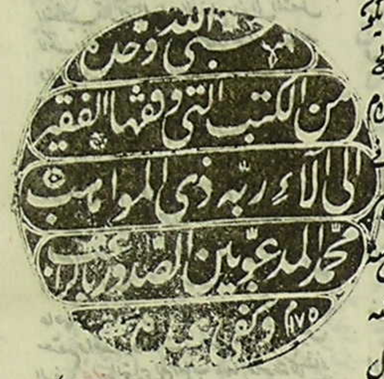


الاستقاد بل قصدت النسبة لتخرج عن شائبة تفيد الاستقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعد وباعتبار كونه مذكورا او مقدرا او لك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعدا باعتبار اللفظ بان يكون في الاعلى متعد صريحا وكونه متعدا باعتبار التقدير بان تجعل متعدا بالتاويل نحو اشربت العسل الا نصفه فانه لا تعد في العسل الا بجعله في تاويل الاجزاء او لك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الاواخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة قوله في كلام موجب الخ اي هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب بازاء قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى وليس بازاء قوله كلاما ناقصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا اي ان الكلام في كونه منصوبا مطلقا بسبب استحقاقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فح لا بد من قيد تام لتتم الضابطة قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا تقتضيه المصابقون القوم اخوتك الا زيدا او لعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في حلال ان الثلاثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد يقيد بتقدم شاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا فتدبر وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله الى المستثنى

قوله او مقدما عطف على قوله بعد الا بهذا لفظا الذي قال القوم لكن يتجه ان انتفاءه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا في الكلام في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خير آخر لكان او حال عند التصور

قوله كافيه في تقييده وفي الحكم عليه اذا لم تنقش بعينه في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه ليفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن اللهم قال ان المستثنى مشترك لفظي

اما حقيقيا لو رد الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد واظهارا لما خفي من الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز الا قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل نحو فجرنا الارض عيونا قوله فانها تجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المصنف قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف الكاتني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما شبه الفعل قوله وما كاد ونفسا قيل الرواية الصحيحة وما كاد ونفسي قوله المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من الباب ذلك لان ذكره يثني مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا او لك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه اثنين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج ليشعر بانه عكس تعريف المستثنى فقد تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يكون تعريف المطلق او لا مطلق فلذا قسمه او لقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله وهو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او متساويا قوله من متعد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعد دكما هو مدلول اللفظ لان حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعد دبعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الكلام ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعد بان تريد جميع المتعد ونسب الشيء اليه فتاتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة

مطلب المستثنى ٥

قياس ٥

الاعتقاد

متأخرا عن الا لا خفاء فى نجاعة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف فى هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا يعنى لأن يقال فى محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه فى يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وقد يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فى حكم التنحية لا يخل بالمقصود قوله وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغى ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان فى المعنى لانه يجب لا بد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفى قول صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافى للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضى تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم والمنقطع فى كلامهم غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج ههنا الى التقييد بعدم كونه مقدما تم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن فى المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا فى المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط فى الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه هو الشائع فى ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد فى هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاء القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون ردا الكلام يقتضى الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب اقام القوم الا زيدا فانه فى هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب



منصوب ايضا وذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفردا سواء كان متصلا او منقطعا وهى كلكن فى وقوعه مفردا بعدها والى ان ليس حرف عطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها والمتأخرون كالمبرد والمازنى يعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها لنصب لكن الاسماء وخبرها محذوف فى الاكثر فجاءنى القوم الا حمارا اى لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا كقوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرد عليه ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله فى الحكم السابق قوله فى الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءنى زيد الا عمرا قوله اوالى بعض مطلق من المستثنى منه يعنى ان الضمير راجع الى البعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى علمت نفس اى كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولعلة عموم النكرة فى الاثبات اذا كان فاعلا لكلف كما مر فى قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما فى محل النصب على الحالية والاحسن ان خلا فى تقدير زمان مضاف اى فى زمان خلا زيدا كما فى مذ سافر فيطابق فى المعنى ما خلا قوله اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات والاصل ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب قوله تقديره خلوزيد وعدوعمرو هذا الاستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر يكون فى تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجئ او المجائى او البعض قوله اى فى وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا فى قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى المجائى ايضا كما سبق فى خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر فى الاثبات لا فى النفى والاولى ان نفى زيد عن المجئ لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا يتصرف فيهما ولا يغير لا يكون الى غيره من ما يكون وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون

قوله المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفردا سواء كان متصلا او منقطعا وهى فى لكن فى وقوعه مفردا بعدها والى ان ليس حرف عطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها والمتأخرون كالمبرد والمازنى لما رأوها يعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها لنصب لكن الاسماء وخبرها محذوف فى الاكثر فجاءنى القوم الا حمارا اى لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا كقوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا فى المنقطع بمعنى سوى ورد عليه ان سوى لا يفيد الاستدراك والا لما صح تقييد الاستدراك لانه لا يرفع توهم المخاطب دخول ما بعد ما فى حكم ما قبلها عبد القهر

قوله واما بنو هم الخ فى بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على ما جعله بمنزلة ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار افتضاء ما فيها احد ولا ما يشبهه الا حمارا وانما يجوز فيه النصب لانه من جنس السابق بحسب الظاهر قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان هاهنا بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا راحمه من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وبيان ذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال لا يعصمك اليوم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله وبجانبهم بعض السفينة قوله التى لام الباب لانها موضوعة للاشتراك وما عدا ما ليس موضوعة لمعان فوضعت المغايرة والظرفية والمجاورة والحلول والنفى وغير ذلك استعملت فى الاشياء بضرب من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل عليه صاحبه قوله او الى البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على اجزائه فذكرت فى ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل موجودا وانما قال مطلق يحتمل الاعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطلق ولانه لا تعارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى قوله والتقدير جاء القوم عدا الخ اذا قيل عدانى كذا كان معناه انتفى عنى كذا فاذا قلت جاء القوم عدا جميعهم زيدا كان معناه انتفى المجئ عنه فاذا قلت عدا المجائى زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى المجائى او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد مجائيا او لا بعضا منه واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قلت جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجئ من زيد او انتفى المجائى او البعض من زيد ارتكب عنه عبد القهر

قوله الا كثر متعلق بمنصوب المحذوف بقرائن الاسجاب او جر بمن مقدرة اذ مثله قد جاء عبد القهر

فى الاصل سواء الصفة الصفة الذكورة ك

قوله والمستثنى المتأخر عن المستثنى منه متراخيا كما فى ما جاءنى احد من بنى تميم الا زيدا لم يكن المعنى ما جاءنى احد من بنى تميم ثم جاءنى زيد بعد ذلك بل المعنى ما جاءنى احد من بنى تميم الا زيدا او ان الا بمعنى لكن ولكن لا يكون ردا الكلام فتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اوجب لمطابقة السؤال الجواب عبد القهر

ومن ههنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم قوله واعراب البدل الخ لاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل اى على قدر العوامل فان العوامل ثلاثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها فاتى عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل مستثنى يعرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار فى يزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بوسطة الا ومن قال عامله الفعل بوسطة الباء فقد سهى قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولكان تستغنى عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اى والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف تجعل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل هو فى غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الآتى ان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر فى الموجب فصح ح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من محذوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فايدة صحيحة تخ ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفى على ما يستحقه قوله مثل ما ضربنى الا زيد يحتمل ان يكون فاعل يفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه الا ان يستقيم المعنى قيل لا حاجة للنحوى عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشى فى غير محله قلت مآل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لعدم استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن قوله اذ معنى ما زال ثبت



الاثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل فى بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشى ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفى النفى لان نفى النفى يفيد عموم النفى لان الشى فى حيز النفى والاثبات يفيد ان افادة الدوام عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال فعموم النفى دوام الثبوت قوله لان نفى النفى اثبات اى بحسب العرف لانه لا يتوقى بنفى النفى الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفى النفى اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفى النفى لا يمكن تعقله الا تعقل النفى وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما اليس المعنى الدوام المطلق بل فى الماضى مذ قبله قوله او يحمل فلك على المبالغة فى نفى صفة العلم واى مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات للمقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من غيره مقابلات قوله واذ تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغى ان لا يفصل عنه وجهها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب وممتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اى يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار فى الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر فى كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ابهام فى ما جاءنى من احد الا زيد وقد يقضى خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع فى لا اله الا الله لان ابهام البدل هنا من اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشى عن نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشى من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين على التعقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد فى الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولا تمتنع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه آخر فى هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد

بخلاف خبر مبتدا محذوف او حال اريد الاعنى الذى ذكرناه من عمل او لا ملتبس او حال كونه ملتبسا بخلاف ليس فعل ماض كان
زيد اسم شيئا خبره الا حرف الاستثناء انتقض جملة بها شيئا منصوب بليس خبر او اذا بدا من اللفظ
واستثناؤه منه بتقدير صفة اى الاشيا لا اشيا ما وهذه الجملة فى موضع الجر بالاضافة
وقال العصام فى شرح قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيا متعلق بالتمثيل
لا بقوله لانها عملت للنفى او الا لكفى قوله بخلاف ليس تفطن
فانه من محاسن الانتقال التى تهتز بها
اعناق ارباب الكمال
هذا كلامه افصاح

على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمتين
قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا اصد فيها الا عمرا لو ابدل عمرو عن لفظ احد
لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجى ان شاء الله تعالى
قوله وما دلالا يقدر ان لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل
فى المعطوف والبدل مقدر وفى سائر التوابع العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب وسرايته حكم
المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين والمكان
توجيه قوله لا يقدر ان على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول
ولا يخفى انه لا فائدة فى قول المصنف عاملتين بل يوهم جواز التقدير غير عاملتين قوله فعمرو مرفوع الخ
النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل
حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير منه معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة
نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل
وفيه نظر اذ نعت اسم لا المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابنا قوله وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر وهو
مذهب سيبويه ويقوى حرفيته حاشاى بالنون الوقاية وعدم صحة دخول المصدرية
عليها الا على الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله فى الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه
ان النصب بعده شاذ وا عادة بعد فى قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله فى الاكثر به
قوله ومعنا ما تبرئة المستثنى فلا يستثنى بها الا ما نسب اليه سوء قوله ارى برآه الله يعنى فاعل
حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور
وافضاؤه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اى برا المجئ زيدا عن نفسه جعل امتناع المجئ وانتفائه عنه بمنزلة تبرئته اياه
قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله
فيقال ما جانى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جانى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه
بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فيدخل نحو ما جانى رجال
الا زيد قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين

سبيل



وليس زيدا اثنين قوله منكورا اى منكرا ليعرف باللام فيشمل كلا من المنكر احترازا عن المعرف
باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به او هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جانى اخوة
زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جانى هؤلاء الا زيدا او اسم
موصول نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا والاوجه انه يجب جعله تابعا للمنكر ليصح
جعله صفة لان غير لا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جانى رجال الا
واحدا لا فائدة فى هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان يراد رجال
اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منكرا محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
المصنف رحمه الله عليه اليه فى بيان هذه القاعدة اذ كان مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليه
الحمل غالبا فقد التفت المصنف اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان
يقال مراده انه لم يلتفت اليه المصنف التفات اهتمام وترك قيدا غالبا وتوخى فى حذفه
فان قلت قد التفت المصنف الى مجئ الا صفة فى جمع محصور حيث قال وضعف فى غيره
قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان
يقال لما قل التعذر فى المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح فى وصف
المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف
فى غيره سقيما الا ان يحمل ضمير فى غيره الى تعذر الاستثناء قوله ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول المدعى فى المدعى عليه بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول
وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفى الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره
المطلوب وبقى فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو
يكفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء
لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المصنف بانه لا يكون الا فى غير الموجب
وليس النفى الضمنى المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفى الضمنى الذى هو كالصريح انما
هو قليل واقل وابى ومتصرفاته وواقعة الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث
يجوز فيه الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم فى كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء
قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله

لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر
من وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا رجال غير زيد يعني
ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة
الواحد فلا وجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله
لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء
ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها تعين هذا البيان
فاحسن التأمل **قوله** الا الفرقدان الفرقدا ولد البقرة او الوشية والنجم الذي يهتدى
به وهما فرقدان رجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان
قريبان من القطب **قوله** وقال في البيت شذوذان آخوان الاولى في قوله الا الفرقدان
شذوذان آخوان احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين
موصوفه بالخبر وكان المصراد التنبيه على ان البيت مما يجتنب فيه عن استعمال الشذوذ
ليتأكد كون الاصفة فيه شاذا وكان اثبت قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدان شاذا
رعاية بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول **يجعل** ان يكون الاستثناء اي الا يكون
الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ
في البيت اصلا خذ هذا واعرفه من الله تعالى فضلا **قوله** وعند الكوفيين آلة يعني في نصبهما على
الظرفية خلافان فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما
ظرفين ابدا لا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم اشار اليه الشارح من ان في قول
المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان
نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه
الذي هو الظرف قال الرضي بانقدره ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى
مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فيقال
انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل
لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء **قوله**
وستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يبينهما المص **ولك** ان تقول ضمير وستعرفها الى كان

واخواتها



الى كان واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم يعرف بعد **قوله** والمراد بعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في
في تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه فالاولى ان يقال المراد بعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده واقعا بعد دخولها **وبعد** فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية
يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها **قوله** دامره
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على السبق يعني ان المراد تشريكه مع الخبر
في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام لشئ وتشريك آخر معه
فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات وما ضيا
عند بعض ويقبح ان يكون ما ضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع
خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يبتن على ان ابن مالك خالف في ذلك
فيجوز ان يكون المصنف وكذا الا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ما ضيا وكذا ليس وما دام
وما زال ولا زال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع وآما ما دام فلان ما المفيدة
للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا وآما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو
الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله**
ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يجب عليه ان المخالفة لخبر المبتدا لا يخص ذلك
بل يتقدم نكرة مختصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا
كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده
ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكم خبر المبتدا استثنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه
فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر وآما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة
فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا يدان يقول وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك
اذا انتفى الاعراب **قوله** وحذف عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى
مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر رجع كل منها
الى خبر كان واخواتها **ولك** ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله

فى مثل الناس قيد الم يخصصه بكان قوله فى مثل الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير
اى بعد ان اذا لم يشبه بامعة بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون
المحذوف مفسر الخبر ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين
اى ولو كان العلم بالصين والتفسير الاول مستفيض والثانى فائض قوله
ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه
الجملة واما قال المصنف مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة
فانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما ان راى تفسيره الشرح
فاحفظه هذه النكتة الجليلة ولا تغفل فى مثلها قوله وهو ان يجئ بعد ان اسم ثم فا بعده
اسم قيل هذا منقوض بقولك ان يسير كا تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل
ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة فى مثلها من تراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع
لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فى مثله تقدير السير الكائن والمعنى المتبادر
ان تسر راكبا فاسر راكبا وقيل فى دفع ان المراد ان يجئ بعد ان اسم وفا بعده اسم
ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه ان الوجوه المشتركة فى جميع موارد
هذه الجملة اربعة وقد تخص بعض مواقعه بخامس وهو جزما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك
اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر ستعدى بحرف الجر نحو المر مقتول بما قتل به ان سيف
نص عليه الرضى وحكى عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور
بطالح هذا ويرتقى عدد الوجوه فى مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك فى استخراج ضروبها
قوله اى ان كان فى عمله خيرا فجزاؤه خير ينبغى ان يجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف لا
الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضى انه ليس مراد المتكلم
انه اذا كان فى عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده
ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف
فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اى فقد كان لانه لا بد للفاء من قد فى الماضى وقيل
او احذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص
من قوله ويجوز فى مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد
حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما تقريبيا كما شاع فى

نظر

نظر الناظرين قوله اى لان كنت ترد على الكوفيين حيث قالوا المغنى ان كنت منطلقا
انطلقت وان المفتوحة جائت بمعنى ان الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا
فى مجرد توجيه التركيب بل اختلافا فى معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كانت
التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فتركيب ماضوى والقاضى بما هو الحق
الاستعمال ثم قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى
اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومى لم تاكلهم الضبع
لمجئ فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اى لفخر والكوفيون
مستغنون عن ذلك فعليه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل
لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالى قوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع
كان عوضا عنها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة
من مواضع زيادة ما وقال الرضى بانى حينما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة
ويعلم من قوله بهذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان موجبا
لحذفها غرض يمنع زيادته قوله واقتصارهم على الاول انكر الشيخ الرضى مجئ اما بالكسر فى
هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها
فلذا قيل انا انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت
انا انت منطلقا بالكسر لم يتاتى منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها وستعرف
اى اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها
فلا بد من بيان ان هذه فترك بيانها لاتيانها فى قسم الحروف قوله المنصوب بلا يريد المنصوب
لفظا او تقديرا او الام يكن التعريف جامعا ومانعا قوله اى لنفى صفة الجنس وحكمه لا يخفى
انه يكفى تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر
بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفى صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفى وجود الصفة
بل لنفى حكمه وهو ثبوته للجنس وذلك ان تبقى صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفى على ظاهره
فان المقصود فى الاعلام رجل ظريف نفى جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر
قوله لكن اكثره مبنى فى تعيين المفعول به وله وفيه لذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر
والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا بالهم فيما بينهم

فائدة الهذلى ٥
الضبع السنة المجدبة وجمعها
اذا اصابهم القحط ورفع فيهم السبع
المذر يقال له الضبع فمعنى السنة
به عليه الجاز وقيل شبه امثالهم
افصد من الضبع لانها اذا وقعت
فى الغنم عابثة ولم تكتف بما
يكتفى به الذئب ٥

مطلب
اسم ان واخواتها
٥

مطلب
المنصوب
بلا

٩٢

وكان المنصوب أتم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر
المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم قوله ولا بعد ان يقال ترتيف لما سبق من ان
غير المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابوه في لاغلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية
او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله عليها لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا
المعنى خرج به لا محالة فكون خروجها بقوله عليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في
هذا التعريف طرو صه بقوله عليها فكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف الخ قوله او شبهتها به
هذا مما اختلف فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا
عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني
في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز
كون من امر الله خبر الان المجرور بما هو صلة للشئ لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا
كما في الاول قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لاغلام
رجل لك بل لاغلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق
انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين
ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل تنوين
لانه ليس بتنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المونث يبنى على الفتح قوله والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى وقيل والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان
المضاف والاولى ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه
لو وضع موضع لاغلامين لاغلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية اى الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكره
المتصلة بلا اذ الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس بنصب الاسم او بنائه
وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه
مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه قوله هذا جواب
وحل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بفصيل على وزن
حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ايراد
حسن بحذف اللام منه العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها مستهاما وجب الان

تونينه

وفي حديث عمر اعوذ بالله من كل معضلة ليس فيها ابو حسن
وروى معضلة اراد المسئلة الصعبة او الخطة
الضيقة المخارج من الاغضال او التفضيل ويريد
بابي الحسن علي بن ابي طالب ومنه حديث معوية و
قد جائته مسئلة مشكلة فقال معضلة ولا ابا حسن
ابو حسن معرفة وضعت موضع النكرة كانه قال
ولا رجل لها كابي حسن لان لا النافية انما تعمل
عمل النكرات دون المعارف
نهاية ابن الاثير



تونينه فيما اذا اول او وقع في مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام تعويلا له قوله اى فيما كررت فيه
لا اذ لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجهما مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني
فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد وكان عقيب
كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانها بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء
تفصيل الوجوه تستفيد قوله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية
زائدة لانه جاز البناء مع الزائد نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم القيل
وخبرهما محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان هكذا قيل وفيه نقول لا حول ولا قوة الا بالله في الواحدة اذ لا شئ
من الامرين الا بالله ولذا قال اى لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان
الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فيهما نافي فالاولى ان
يقول سبقا وخبرها بالله قوله حملا على لفظة لما بهت حركة الاعراب او حملا على محل القرب
فان لا مع المحلين قريب هو المنصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلان لا زائدة جوز
الشيخ الرضي كون لا النفي الجنس فتكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب
الالغاء في كليتهما بل لجواز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف ظهر مما ذكر وهو انه يجوز
ان تكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعف عملها
لاستعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان
الظاهر ان المراد ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف
في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل
انما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير عملها لان لا اثر لنفيها في المآل مع العرض والتمني فانه ليس
المنفي في الاماء اشربه على نفي الماء وفي الا تنزل عندنا النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة
لا يبطل عملها وفيه انه ينبغي ان تعرض له في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد
على المقايسة اولا ان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها حتما على الفعل وخلاف

خبر قال الرضي وهو الذي يقتضيه النظر ان عاملين
يجوز الغاؤهما متى تقدم المنفي قد انتفى في الاول

معطوف على قوله لان لا
لا اثر لنفيها ه

السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني
اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسما منصوبا لا مفعولا فمعنى الاعلام التمني لا الخلام اذ لا انه لما كان يغير عملها دخول
الجار فيقال كنت بلا مال صار منظنة توهم التغيير مدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء
على الفتح نظرا الى لفظها كما مبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام فحقهم الظاهر انه
نبه الشارح على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي تجيء لها مع
الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان
الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
لا زيدا اكرمه في وجوب انتصاب بحث يجوز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو لا زيد
ينزل الآن تبكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب لا اضمار على شرطه
التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا آخذه يدل على محصلة تثبيت المحصلة المرآة التي تحصل
تراب المعدن والتقدير تثبت تفعل كذا قوله ولغت اسم لا المبني اشارة الى ان هو

يعني المبني ح

وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج عنه الا ماء ماء بارد فان ماء ليس لغتا لاسم لا المبني
فانه نعت لتابع اسم لا فقوله المبني في قوله ولغت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه يدعو الى جعل مبني قيود
الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولك ان تجعل

للحواشي

مفردا حالا من ضمير هو الذي يكون حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حالا من عامل
يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله ان حكمه الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب
قوله ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زائدة في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن
مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا
ولا تصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا جاز العطف على اللفظ والمحل
وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا فواجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام قوله
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل الا لحاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان قوله حكمها حكم قوله المتن
قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله حذر اثبات الالف

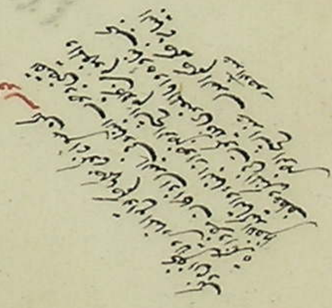

في كتاب آراد به الاسماء الستة الآ اذا فانه لا يقطع عن اضافة نحو هذا عند المصطفى واما عند الرضي
فلا يجاوز نحو هذا الحكم من الاسماء الستة الا اخ والا اب قوله وحذف النون من نحو غلامي
آراد بنحوه المثنى والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين علوي ما اشتمل عليه الشروح
في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا اباله
ولا غلام لي فيه مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض
بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اذ مشاركته اسم لا
بضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المصنف بارجاع ضمير
مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره له الى المضاف في اصل معنى الاضافه
وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص الموأ وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل
هذين التركيبين وارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب
يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل المعنى وجه لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص
ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافه لان بين الاختصاصين

معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافه زائد على اصل ح

فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا ح

تفاوتا من مضمونات كلام المصنف وهو احد ما يقبل وكني نقول وجه تقييد المعنى بالاصل
ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافه لانه ~~اختصاص تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في~~
~~خصوص معنى الاضافه لانه اختصاص~~ تقييد تري والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبري وهذا
اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها
لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به الشبه بالمضاف حتى لو كان لنصب اذ
لا يجوز لا ضربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضربي اليوم في اصل المعنى لان الاضافه
في مثاله بمعنى في قوله لفسادا لمعنى قال المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم
ذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان
يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه
لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه اعم فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف
بان الخليل اعم كتابا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له

ولم يختلف فيما بينهم مثلاً له قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا تخفى
بعده من العبارة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله بمثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبرية
خبر ما ولا تجعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله
راجعا الى عاملية ما ولا تستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل
الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ما جعله نكتة
ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه
وتأخيره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين وليست ان النافية التي تزاد
مع لما وما المصدرية ايضا قال الرضي الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتأكيد
نفي ما والا فالنفي على النفي اثبات قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا
بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله • وما طالب الحاجات الا معذبا • واول وجعل من قبيل ما انت
الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر
او ماليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو عمرا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان
ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف ولكراهة
ابراز ان النافية في معرض العامل قوله اي بحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر
لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتأكيد النفي ولا نفي بعد الموجب
ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب على ان المعطوف بعد الموجب
هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو
قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف
على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم اشتمل
لتخرج الخ جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الى
تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له اليه
والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الآخر وجزء آخر
لاشتماله على الجر كاشتمال الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى
المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق

مطلب المجرورات



بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية
لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر
موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف
قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه
به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه
ومما هو شبيه به مبني على ان يراد بالمشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها
علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور
ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او
حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه
كما تقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم
الجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو
تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا
والاولى والارادة شرطها الخ قوله اي منسلخ يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم
معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين
معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة
في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله الحرام لان
المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه
تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين
لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف
او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله
ثم ان المتبادر من هذا التعريف اي فالمتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف
يتبادر منه نسبة المعنوية الى المعاني الاضافية فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان
اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المعنى

لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الخ

وكذا التفطية الى اللفظ فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف
والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبته الاولى الى معنى المضاف والثانية
لفظه قوله علامتها ان يكون قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام في مثله تقدير
دون ولكن تقدير العلامة اجدل معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا الخ ولا حاجة الى ذكر
هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف
اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل آخر حاصل البيان فرذا المقام قوله واما ما
كليث واسد ان اريد المساواة التي هي قسيم اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد
والليث لتراد فهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما صح
استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات
كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشار الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص
فيما عدا جنس المضاف بان لا يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا
وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلاث رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف
ويشكل بماية رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح ماية هي رجل
بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي ماية هي
هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد رعم الفقه وشجر الاراك الا نسب بحسب المعنى ان هذه
الاضافات بيانية واظهر من غيرها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية
ولا يظهر ما دعاهم اليه كذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل
وصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في ايا هذا الكلام ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه
كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق ما اداانا اليه التمسك بحبل التوفيق
وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل
فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم
فضة فافترقا قوله ان ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب
اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم قوله

الراد بالمساواة المساواة
الخ علة لارادة المساواة
من المعنى

بالاضافة ظرفي
اضافة كل
بمعنى من



اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف
احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الآ انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه
قوله شرطها تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك في اصل الوضع كما ان المعرف باللام
في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل لا لاشارة الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك
ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوعة لمعين اما معهود مذكور له او قسيم منه
قوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين
وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم
بما وصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون
مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ
احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كتحو وشبه وغير ذلك
ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين
مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف
ووصف الاول دون الاخيرين قوله بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم اي يجعل
مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول
العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخصص في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار
مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع
ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهار وصافه فبيانه لتنكير
العلم تضييق الطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير
نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم
بهذا المعنى لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد ان يراد
بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى
التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده والا فالظاهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف
قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص كما تقدم في التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم
تقليل الاشتراك في النكرة وهو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله

الراجح

ولو اضيفت الى المعرفه لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل قد يستحسنه الاضافه
الى المعرفه فلا حاجه الى قوله فتضيع الاضافه اه قوله وبقي جعلها في النجم والثريا اورد عليه ان المجعول
علما هو المركب والمعرفه جزؤه فلم يلزم جعل المعرفه علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعين المراد
بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل
بينه وبين اضافه المعرف نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثله المذكوره لجعل
التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما والتحصيل الحاصل اذا ما اجاب به الشارح
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل ولكن فيه تضييع العمل اذ لا فائده في ازاله تعريف
اللام الموجوده في الكلمه واحداث التعريف بطريق آخر قوله واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والاظهر الاوضح فلانه ثابت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشيه وقال ذو الرمة ٭ أمنزلتي مي سلامٌ عليكما ٭ هل الازمن اللاتي مضين رواجع ٭
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ٭ ثلاث الاثافي والديار البلاقع ٭ اي
هل يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي
جمع اثفيه وهي واحد من الاحجار الثلثه التي تنصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع
اي الخالي وفيه ان الاثافي في تمييز الثلاث تكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير
الا ان يقال الثلاث في الاصل صفه للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلاث
فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفه وكان من استعمل الثلاث الاثافي اراد
التنبيه على انه ليس من الاضافه الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد
وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت
لا يجعل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا
شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار
لا يعمل وقد يقال اضافه الصفه الى المعمول دائره على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول واضافه لفظيه وان قصد تقدير حرف من حروف معتبره في الاضافه فمعنويه
قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالمصدريه والظرفيه من غير
اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا
خلاف ما سياتي في المتن وقيل اضافه اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي الى المرفوع البتة

فعلم جاز فليس العلامات بمعنى الماضي او الاستمرار فتنبه

الخبر



الخبر فيقال زيد ضارب غلامه وموذب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرا قوله
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا وتخصيصا ولا يجوز لا تفيد
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول ان تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله في اللفظ لا في المعنى اي آت راجع الى قائمة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى
لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر مطابقا مضافا الى حقيقة المعنى الا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فيقال ان ذكر في اللفظ
للاشارة الى وجه التسميه اقرب منه وان كان بعيدا فتعين الاقرب ان يقال لو قال لا
تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على قياس افاده الاضافه المعنويه
التعريف والتخصيص فصح قوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه
للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز
القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه
جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف ها والضمير قوله واضيف القائم اليه قيل
بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافه الصفه الى موصوفها اذ الرافع في الصفات
نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافه اللفظيه مثل ما روعي
في الاضافه المعنويه من امتناع اضافه الصفه الى موصوفها لان اللفظيه فرع المعنويه
قلت ولذا التزم الاضمار في الصفه بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويقرع على هذا
ان لا يكون ما اضيف اليه محل رفع قوله والمراد ان المشار اليه ثم اه قيل لا يخفى ان
هذه العباره انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق مجملا ولا يثبت المجموع هنا
بما ذكره اذ لا يثبت عدم افاده التخصيص ويمكن ان يقال عدم افاده التعريف يستلزم
عدم افاده التخصيص لان معنى واحدا في الاضافه يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوتت
الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكاره قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت رفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها
تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد في
الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز
قوله وعلى هذا كان الانسب تقدم هذا قيل لان افاده التخفيف مذكوره صريحا بخلاف

والضارب زيدا

قوله وضعف الماية الهجان مز الابل البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك وعبدها اى العبد الذى رعاها والعود هو الجمل العائد بالعين المهملة والذال المعجمة وهى الحديثة النتاج
فى الصحاح العوذ الحديثات النتاج من الغنم والابل والخيل واحدتها عائذة مثل حائل وحول وتزجى اى تساق والاطفال جمع الطفل بالطاء المهملة وهو المولود ولا يكاد
وحشية مفعل قوله الواهب خبر مبتدا محذوف اى هو الواهب وهو مضاف الى الماية والهجان صفة الماية وعبدها معطوف على الماية
وعودا ويزجى حالان من الماية عليها حلف يزجى واطفالها فاعل يزجى والاستثناء انه عطف وعبدها على الماية
فتكون المصدر الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد لكنه ضعيف حتى

انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتنوع على المصرح اولى من تقديم المتنوع على المذكور ضمنا
ويعارضه ان النفى تقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المقص
قوله واما ما وقع فى شعر الاعشى اعنى اسم خمسة عشر شاعرا خمس عشرة قبائل وتفصيله فى القاموس
قوله وضعف الاول ان يكون من التضعيف يعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل
وح لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعنى امتناع الضارب
زيد مستمرا بحيث ينفى ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى
وح لا يتوجه للمصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن
العبارة بقوله وضعف الواهب الماية الهجان احتمال آخر مركوز من تتمة الاستدلال على قوله ولا
تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتأمل منتج قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل
فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولو لاه لتحمل الماية الهجان النصب
على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلاثة الاثواب
وح يكون وجه آخر لضعف البيت قوله وعبدها اى رأيتها فى اضافة العبد الى الماية مزيد
مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا
اعز من الماية اذ الماية كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوى فيه الواحد والجمع
قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قاسه عطف على قوله اما لانه توهم عند
شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا لخوف اثبات انتفاء
التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه قوله
حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ترويحا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة
لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب حسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان
مشتملا لكنه مشتمل على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا
القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لكنا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فالاوجه ان المختار فى الحسن الوجه وجهان الاانه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا
اطلق المصنف العبارة ولا يخفى ما فى قوله على الوجه المختار فى الحسن الوجه من الحسن قوله يعنى سيبويه
واتباعه هكذا فى بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفى الرضى ان القائل بالاضافة
الزمخشرى والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى قوله فيمن قال ارفع قول من قال جعله بتقدير المضاف





قوله ولم يجعلوا الضارب زيدا الخ بقى على هذا التقدير وجه آخر لم يجعلوا الضارب زيد على ضارب زيد كما جعلوا الضارب على ضاربك وانما قلنا دون التقدير
السابق اذ على صلة ان حذف التنوين فى باب ضارب ليس لاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين والاتصال الضمير سيان فى ان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا كان
فى ذلك اسباب النظر الا تخفيف لم يبالوا بانتفاء التخفيف فى الضارب لانه نظير كلا فى باب ضارب زيد فان التخفيف فى بابه منتظر فيه ان قلت يرد على هذا التقدير
نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية يفيد التخفيف قلنا لعلهم لم يرض بهذا القول او قالوا بان التنوين قدر بالاتصال الضمير فان اتصال
الضمير انما ينافى التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما فى حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغى ان لا يجوز الضارب زيد على ضارب
كما لا يجوز الضارب زيد على ضارب زيد قلنا بين الاثنين فرق وذلك لان الضارب مشابه لضاربك فى ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب
زيد مشابها لضارب زيد فى ذلك عبد الغفور

لان الجواز هو قول فيكون طرفه الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان
فى بمعنى عند اى عند من قال قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشارة الى فائدة قوله فيمن
قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضارب من وجه آخر وهو منع كونه مضافا
قوله اى المحولية على ضاربك فالحد فاعل للمفعول الخ كانه غفل عن قوله حملا على المختار
فاخر التأويل الى هنا فحق ما قيل الان ان مشتق من النبان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له
لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا قوله ولم يجعلوا الضارب زيد عليه الخ قيل يتجه انه لم
لم يجعل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة
بين الضاربك وضاربك وكان منشاء هذا الاشتباه عدم التأمل الموجب للانتباه
والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء الممارسين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف
فى المضاف والمضاف اليه بخلاف والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف
شاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويقدح من هذا
انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى الحسن الوجه لمشاركتها فى تخفيف المضاف اليه
بالاضافة بقى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف لاحاجة فيه الى الحمل الآن يقال لم يحصل
التخفيف بحذف شئ بل بتبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله
من غير اعتبار حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل الصادق
قوله لان الكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا لقوم احدهما مقام
الآخر فيه بحث لان الكل من هيئتى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر
وقد قام هيئة الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول
قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فى ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر فى الجامع
من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين وما يقضى منه العجب
ويعرف نقصان البشر وان كان المنتحب ماكثه فى هذا المقام من هو جامع بين العلم
والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا
قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وثمانية
الكثيبة وجانب الغربى قوله بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس

قوله ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وما لكم لم تجوزوا اضافة الشئ الى نفسه مع افادة التعريف والتخصيص مثل
سعيد كرز وابو حنيفة فقيه عالم والجامع المسجد والجامع الجمعة وغير ذلك من امثلة هذا الباب قلنا لان المضاف اليه موصوف بالمضاف
كما ان المضاف موصوف بالمضاف اليه فلو جاز اضافة الموصوف الى صفته لجاز اضافة الشئ الى نفسه وهو باطل
عبد القهر

اوا وّل ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وثقبة الحبة المحقا في الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر نوع من الصراء مما ليس يقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد خود ريشه از كهنكي وفرسوده كي قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف مذكورا ومقدرا ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولا هما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولا هما شخصا واحدا والاخصر الاوضح والاضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم ويضاف اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكره لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان قوله فلكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية وفي الاضافة لانه للتخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالمماثلة اي لان الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثلة للدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره والبيت بقوله سواء الخ قوله واما اذا كان للجنس فيهما خفاء يزيل الخفاء صحة عين الشيء ونفس الشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه ثم من قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل مازول الخفاء ان اللام الجنسية اذا اريد بها الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد بها الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص

قوله كخوليث واسد في الاعيان وجنس منع في المعاني هذه الامثلة للمتماثلين في الخصوص واما المتماثلات في العموم نحو الكل والجميع لا يقال كل الجميع ولا جميع الكل قوله وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اعم من العين لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او غيرها وبعد الاضافة اختص بالدراهم ولان الكل اسم لجملة اجزاء الشيء واجزاء الشيء غير الشيء وكذلك لفظة العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المضاف كعدم زيد والموجود وبعد الاضافة يختص بالشيء الذي يطلق الا على الموجود وقبل ان يقع مضافا اليه وبعده كذا في بعض الشروح وقال صاحب الهادي هذا اذا كانت اللام في الشيء جنسية اما اذا كانت للعهد فالعينية فالعينية للاستغراق لجميع الموجودات بخلاف الشيء فانه مخصوص بشيء معين كزيد او عمرو او غيرهما حتى

قولهم

قوله او متساويين نعم

الفطيفة فارسي دلق دراز كه بر دوش اندازند الخ

قوله ثم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوار ولا يخفى هذا الحكم بل كان يوجه على قوله وشرطه تجريد المضاف عما التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثم فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متى اتحد مدلولا هما على المدلول الآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويراد بالسعيد يسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والقلب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح او الموضح كفى ان يجعل المدلول باجتماعه مع اخ اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد لاستعمال الاعلام هو الاحق ولا مانع من حيث القياس ان يكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن عنقم وابن ثوبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا للاول من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم تقيد بيان الملحق بعرفهم او ليس لغيرهم فيه عرف قوله وقد اختلف في ان ايتهما الاصل وفي تقديم مفتوحه اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للتكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله لمثل كلمة ياء المتكلم لان مثل كلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذ اجوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمتي بالعطف ولاجل جزاء لا اذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فتبقى الضمة كما في لي جمع الوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث لساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة يحيای ومماتی

قوله بجعل احدهما علما للمدلول الآخر منصوب احد اللفظين على المدلول والآخر على الحال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذو صباح اي وقت مصاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة مصاحب هذا الاسم ومنه ذو صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب

قوله ثم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوار ولا يخفى هذا الحكم بل كان يوجه على قوله وشرطه تجريد المضاف عما التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثم فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متى اتحد مدلولا هما على المدلول الآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويراد بالسعيد يسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والقلب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح او الموضح كفى ان يجعل المدلول باجتماعه مع اخ اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد لاستعمال الاعلام هو الاحق ولا مانع من حيث القياس ان يكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن عنقم وابن ثوبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا للاول من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم تقيد بيان الملحق بعرفهم او ليس لغيرهم فيه عرف قوله وقد اختلف في ان ايتهما الاصل وفي تقديم مفتوحه اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للتكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله لمثل كلمة ياء المتكلم لان مثل كلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذ اجوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمتي بالعطف ولاجل جزاء لا اذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فتبقى الضمة كما في لي جمع الوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث لساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة يحيای ومماتی

بسكون الياء عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتحة لمفتها الظاهر ان اختيار الفتحة
لانها الحركة التي كانت للياء قوله واما الاسماء الستة التي هو البحث عنها هذا بمنزلة
الاستثناء من قوله فان كان آخره الخ فتثبت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت
فان في آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلاث اذا اضيف الى غير ياء
المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان تكون على الاحكام المذكورة في الحروف
الثلاث فاستثناها ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح
لانها بحذف اعجازها صيرت اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء
الصحيحة وهو فتى واخى وابى على ما اجازه المبرد ويتجه ح انه ينبغي ان يتعرض لمجرد
اخى وابى وفى والتعرض بالباقي عار عن الفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ
لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخى بالتشديد وانما
اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابى كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ
لتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما اقتضى منه العجب
وارآه اعجب من كل عجب قوله برد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال النصب
الياء فقياس المبرد ان يقول في حال النصب اباى قوله وابى مالك ذو المجاز بدار
قيل خطاب للموتى كتب في الحاشية اولا قدر احلك ذا المجاز وقد ارى
قدر اى قضاء وذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهر وارى بصيغة المجهول
قوله واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس الا على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة
الشعر قوله وتقول ارامرأة قائلة جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله
في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين واحترازا
عن بعد ما قيل ان حمى فيه حذف مضاف اى حم زوجي ولو قال المص ويقال لكان اوضح
قوله واذا قطعت قيل اخ بذا البحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب
اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وخباء ولغة ادنى منها هي كسواء
قوله وفم بالحركات الثلاث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منهما عائد الى
غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح قوله وذو اصله عند الفراء ذوى كفلس
وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المضمر بالذكر كان ماذكره مقتضيا لاختصاص

ياء المتكلم

وان كان ياء ادغمت



مبحث التوابع

ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام اذا كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل
كان المناسب اداء حق الشمول قوله كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين
انتهى وهو اسم يجب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان
الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل ويصح تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها
لو كان جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس القائم التابعة دون التابع
قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم
اي حقيقة او حكما فلا تشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما لا اعراب
فلا ينتقض حدها بخو جاء ان زيدا وضرب ضرب زيد لانى ضرب ضرب زيد ضرب
ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المص
فيما بعد ويجري بعني التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها واري ان جعل التأكيد كالمعطوف
اعم من التابع اهون من جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متأخر اراد دفع ما يرد على
التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر او اعتباره
ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لانى الذكر والصفة الثالثة في المرتبة الثانية من الموصوف
وان كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثاني وبعد تصريحه
بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال لشكل يمثل
عليك ورحمة الله السلام الآن يراد السبق او التأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا
يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق
حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية
فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب قوله او بجنس اعراب سابقه
ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان تجري على كلتين قوله ناش كلا اما من جهة
واحدة شخصية مثل جاني زيد العالم اما لا يخفى ان ماذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة
والتي للترحم او التأكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الا الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع
لمدح او التأكيد وكذا لا يصح في التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه
نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة
شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء

الرقم ٩٧٠٠٠٠٠٠٠٠
بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠

يا المعلم

قوله مررت برجل الخ اذ ظرف مضاف الى ما بعده مبنى لتضمنه معنى الشرط وقد يقرب منه كل وجد وحيث تكون ظرف مكان اذا نكرة وتكون مضافة الى مثل مبتدأ او فعل او جملة اسمية او فعلية ويقال رأيت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجد الرجال اى كان مما سواك هزا وحق الرجل الرجل الكامل من سوك بأهل قال وبهذا الرجل يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره كمررت برجل من بنى عامر ليس بشخص رجل وبيع بيع سوء كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى شذ عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسم الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل لفيد الشخصية والسعية بخلاف رجل طويل لان التطويل يكون فى غير الرجل والمذ الجذع الموصوف قراد الاكلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء

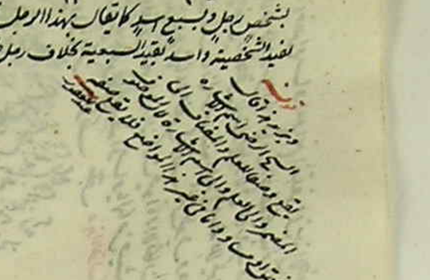

هذا الترتب سواء كان وجوده العقلى او الخارجى وترتب وجود المعنى فى العقل غرض من وضع النعت فى التركيب والتنبيه على ان الغرض بالنعت اعتبار الوجود العقلى قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الولا حتى نجد انه لا حاجة الى التقدير الذى لا تساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان حمل الغرض على المتكلم من باب الاقحام فى الكلام اما قوله فى المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان تصريحا يوضع لغرض المعنى عموما اما فى مبتدأ او فى رجل او موصوف الى غير ذلك

قوله مثل مررت برجل آخر رجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء وضمها على ما فى القاموس اذا اضيف الى لفظ موصوفة بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقته ودل عليها لفظ موصوفة فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال فى مثل مررت بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا

قوله وفى المواضع الآخر التى لا يدل على هذا المعنى آخر دلالة مقصودة قوله وتوصف النكرة النكرة وما فى حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله امر على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وقيد نظرا لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لا افادة نسبة مجهولة هى كالنكرة التى لا افادة فرد مجهول فاذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى تتعين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها او صاف الآلات يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طارئ على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التى لها محل منها الاعراب فى تاويل مفرد سيوك عنها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخلاط الوصف بالجمل الانشائية عند درجة الاعتبار لا حتيا جها الى تاويل بعيد لانعدام وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو فى صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها قوله او مقول فى حقه اضربه فان قلت هناك تاويل يقربه من تاويل الجملة الخبرية بان يقال جعل اضربه فى تاويل رجل مطلوب ضربه مثلا عن الحذف فهو احق بالاعتبار تماثل درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائى

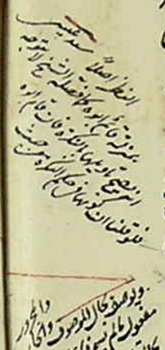



قوله والا لم يكن فيها الضمير الرابط لكون اجنبية اى لم يكن حال النفس الموصوف ولا المتعلقة وفى الملازمة مناقشة لجواز حصول بعض الرابط بغير الضمير كما فى خبر المبتدا

قال وتتصف كالموصوف الجار والمجرور بعضو لم يسم فاعله قال وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان تكون حالة او اضافة اليه كالاول العلام او حاله ربط الى حالة تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله بمعنى بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه فحصول الفائدة

قوله فى عشر امور انما يتبعه فى تلك الاشياء لكونه اياه فى المعنى مع عدم استقلاله اقتضاه به قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا معنا جزاء كوصف النطفة بالاشاج فانها مركبة من اشياء وكل واحد منها شيع

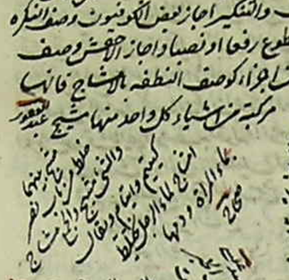

بالجمل المحكية فلا يقال جاء رجل اضربه فى تعليل الا اذا اريد بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذى يذكره لجاء استعماله فى مقام الامر بضربه وقد صرح بعض المحواشى بتخصيصه بالطلبية المحكية قوله اى مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق المقول فى حقه لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه تحكمى مخص بالجمل المحكية فتقدير المقول صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا فى مقام اظهار اختصاصه بالاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجل فاعل قوله واذا لم يكن الضمير الرابطة تكون اجنبية اى فى باب النعت فالتزم فى الخبر الجملة والكفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فرق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى رابط الحال اى فوق المبالغة فى رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الرابط بغير الضمير كما فى خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عليه فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فتح قوله يتبعه فى التنكير يحتاج الى تاويل واكرار بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما بنحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائم به قوله يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه آه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ح ان لا يكون النعت فى جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو اول به اركائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان لا يكون جاءنى رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجر عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه يدل بجملة وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس الى شئ فى متبوعه قوله والتنكير جوزه الكوفيون ووصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل

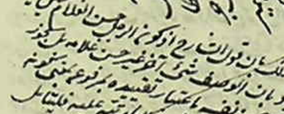

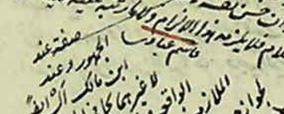

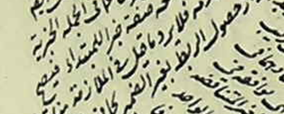

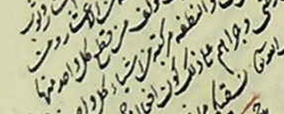

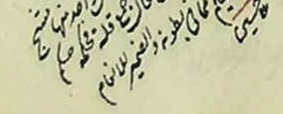

قوله اوفعيل بمعنى مفعول الخ غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قوله والثاني تبعه في النحة الاول ثلاثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قبيل الوصف بحال المتعلق قد اعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن الوجه بالنصب والجر وح يطابق الموصوف في العشرة فلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف الشئ بحال نفسه تحلا وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول تحلا والجر تابع للنصب كما مر فلم يلزم ان يكون الضمير فاعلا تحلا قوله لانه بمنزلة يقعود غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعود غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل تحلا بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه بقوله تع لا آله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في غالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصفية فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى وجه التعليل ولهذا قرنه بواو التقويم فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الشيخ الرضي عبد الغفور

قوله اوفعل بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور اوفعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من اغفوة الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف اولى منه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن وانما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فتم بل الاحق انها الموصوف فها كيف ولا توجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع وتوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال للموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل لا تمنع فاهم قوله ولحق علامتي التي آخره اللحاق كالملحق بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف تعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامتي التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر بآجزه ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل تعود غلمانه لوجوب متابعته الموصوف فتح قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى ترك في الظاهر لتحصيل الاستغناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا يس خلاف الظاهر حتى يكون حكم الظاهر اجتماع فاعلين قوله ويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وح لا يجتمع فيه فاعلان في الظاهر ايضا كما في قامت هند وكما في لغة اكلوني البراغيث وكما في اسروا النجوى الذين ظلموا وجيه الدين

قوله الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر لا في الحقيقة اذ من المعلوم ان لا يكون لفعل واحد فاعلان الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية بان يجعل علامة دالة على كون الفاعل جمعا كتاء التانيث في نحو قامت هند تدل على تانيث الفاعل او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وح لا يجتمع فيه فاعلان في الظاهر ايضا كما في قامت هند وكما في لغة اكلوني البراغيث وكما في اسروا النجوى الذين ظلموا وجيه الدين

قوله اورد عليه

قوله اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة بالبس فيه معنى الوصفية يحمل عليه وقيل الاولى من التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به فيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يجتمع مع الوضع ووضع الصفة للدلالة على ما يجتمع بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات تبقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وضعه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله او ذي اللام او الموصول الا ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج فروع المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف ايضا فان اراد المماثلة في كونه ذا لام وح يتجه ان يقال الاحصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا بما في مذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله الموصوفية قوله بلا واسطة كجاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة كجاني صاحب الفرس او بواسطتين كجاني الرجل صاحب الفرس الحاجة اليه على مذهب سيبويه لوضوح المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه على هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اما بالاشارة الحسية وكثيرا ما تقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذا كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدهما او ما يوصف بشئ منهما فمتوقف على اضافته الى المعرف والموصول وهذا عند المبرد فتوقفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف الضمير عبد الغفور

قوله ان قلت الاشارة في اللغة الخ وقد ذكر في شرح التسهيل ان اسم الاشارة قد يكون للغائب ايضا كما في قوله تع ذلك الكتاب لا ريب فيه فلا يصح ما ذكره الشارح من ان اسم الاشارة للحاضر وقد يجاب بان المراد بالحاضر ما يكون حاضرا في الذهن بالقصد والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدهما او ما يوصف بشئ منهما فمتوقف على اضافته الى المعرف والموصول وهذا عند المبرد فتوقفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف الضمير عبد الغفور

قوله ان قلت الاشارة في اللغة الخ وقد ذكر في شرح التسهيل ان اسم الاشارة قد يكون للغائب ايضا كما في قوله تع ذلك الكتاب لا ريب فيه فلا يصح ما ذكره الشارح من ان اسم الاشارة للحاضر وقد يجاب بان المراد بالحاضر ما يكون حاضرا في الذهن بالقصد والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدهما او ما يوصف بشئ منهما فمتوقف على اضافته الى المعرف والموصول وهذا عند المبرد فتوقفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف الضمير عبد الغفور

قوله اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة بالبس فيه معنى الوصفية يحمل عليه وقيل الاولى من التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به فيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يجتمع مع الوضع ووضع الصفة للدلالة على ما يجتمع بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات تبقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وضعه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله او ذي اللام او الموصول الا ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج فروع المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف ايضا فان اراد المماثلة في كونه ذا لام وح يتجه ان يقال الاحصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا بما في مذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله الموصوفية قوله بلا واسطة كجاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة كجاني صاحب الفرس او بواسطتين كجاني الرجل صاحب الفرس الحاجة اليه على مذهب سيبويه لوضوح المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه على هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اما بالاشارة الحسية وكثيرا ما تقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذا كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدهما او ما يوصف بشئ منهما فمتوقف على اضافته الى المعرف والموصول وهذا عند المبرد فتوقفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف الضمير عبد الغفور

قوله اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة بالبس فيه معنى الوصفية يحمل عليه وقيل الاولى من التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به فيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يجتمع مع الوضع ووضع الصفة للدلالة على ما يجتمع بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات تبقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وضعه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله او ذي اللام او الموصول الا ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج فروع المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف ايضا فان اراد المماثلة في كونه ذا لام وح يتجه ان يقال الاحصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا بما في مذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله الموصوفية قوله بلا واسطة كجاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة كجاني صاحب الفرس او بواسطتين كجاني الرجل صاحب الفرس الحاجة اليه على مذهب سيبويه لوضوح المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه على هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اما بالاشارة الحسية وكثيرا ما تقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذا كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احدهما او ما يوصف بشئ منهما فمتوقف على اضافته الى المعرف والموصول وهذا عند المبرد فتوقفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف الضمير عبد الغفور

قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اى في الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينقض بجاءنى زيد اخوك لا غير او جاءنى زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن
لا في الكلام الذى فيه زيد قوله لانها غير مقصوده بل المقصود متبوعها او ذلك لانك تتبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه
وتبينت بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر وهو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اى لم يقع غلط ولا مجاز في النسبه او ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولكنك
انك اذا بينت شيأ شيأ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب بان المراد الى نسيان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب اللسان
لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالطه به مثل هذا انجم برشمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق لسان ثم تداركته ولا شبهة في ان
المبدل منه في تلك الاقسام ليس مقصودا بالنسبة بوجه من الوجوه فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله متوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين
بالنسبه ان يكونا مقصودين باصل النسبه المدركة على نهج واحد من ادراك اعنى الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصد ان اولا فيما عتبار اصل النسبه دخل
المعطوف بلا ولكن لا شتراك المعطوف عليه والمعطوف بهما مع سائقها في اصل النسبه وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باد واما دام
لان النسبه في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد هو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف بيل لان المتبوع قصد ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه بيل وقصد
التوابع عبد الغفور

نسبة البعضيه لان جعل المجموع خبرا افيد بعضيه كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود
والا كان المعطوف بل هو متعلق نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك فالمقصود بالنسبة
نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته او نسبة
شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان الاول المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه
قوله فقوله بالنسبه احتراز عن غير البدل لانها لم يغب اليها شيء لا ان نسبتها غير مقصودة
كالمبدل منه فاندراج القصد ليس لاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل
فاعرف القصد ولا تمل قوله واجيب الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع
متبوعه بهذا المعنى وبالجمله لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني
زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم قوله
ولما لم الحد جاز كره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح فيحتمل ان يكون قوله بتوسط شروعا
في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر
فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء بكل منها
قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يتعدد الحروف
العشرة فيطول واما ان يحمل فتبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة
في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عند هم
كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين
فيكون اثر المقتضيين واما ان تقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل احد قوله
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله رجله
من حيث انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري بحيث
عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل سيجيء والواو التي لتاكيد
الالصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد
فينتقض التعريف بح قوله ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه
الاول جعل المعطوف صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير
ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام ودواع فاذا لم يكن

هناك داعي التاكيد كيف يعطف على الضمير قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة
على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد
على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو
وغلامه لان الداعي على الحكم بالتاكيد من زيد ضرب هو وغلامه طرو الباب والا فزيد ضرب هو
وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير العطف لان قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله
لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمفصل
وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخير
يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا
اليوم وزيد فالوجه ان يقال هو جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين تبعا على ان المسئله
خلافيه والتاكيد استحباب لا واجب قطعا كما يفيده مقابله الاولى جواز الترك وما سبق
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب في مثل جئت وزيدا قوله
عوفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يجاد العامل الا اسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له
وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك
وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله
والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وقولهم ضربني
غير ما مجرم قوله بدليل بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد هذا انما يصير
دليلا لو لم يكن زيادة الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد
وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف
على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم
على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام
واجيب بحمل قوله والارحام قسما قوله جاءني كلهم اجمعون فيه انه لا اشكال في جواز جاءني
كلهم وجوازا عجبني جاءك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاءوا كلهم زيدا واعجبت
جاءك زيدا قوله وقوى الظاهر كما في قوله ويقوى قوله من الاحوال العارضة له نظرا
الى قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال

قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او تحمل الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير اذا لم يكن له مرجع تقصد به ذات مخصوصة يكون نكرة وحينئذ يكون له مرجع يعود اليه الضمير وهو شاة ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك سبق على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات غير مخصوصة تكون نكرات قوله او تنصب او تخفض اي ولا تحمل ان تكون مبتدأ وعمرو معطوفا عليه قوله فتعين الرفع اي لا يحتمل ان تكون اياها وعمرو معطوفا عليه وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه خارج عن قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية فلا يعبأ به العقود

من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون الخ

عارضة له بالنظر الى نفسه والى غيره لان قولنا زيد هو القائم وعمر وعمر وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القيام لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون آخر المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني أوجه لانه على الاول يكون اعتبارا مهما في عبارة المتن لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب الآتي من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل ان كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل وخلافيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله انا رب شاة وثغلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني انه راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة تسخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد به الظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق بالعينة فشاذ فلذا قال على الشذوذ وفي حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع وانما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على الظاهر دخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى في تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ وبقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا لا قبله تأمل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو وتقدم ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه

شاة لا بمنزلة تسخلة ع

وهذا شذوذ ع

مبتدأ



قوله بان يكون معناه السببية لا العطف كما في اذا القيته فاكرمه او يكون معناه السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها كالجملتين بمنزلة واحدة وذلك لاتصال احداهما بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يكون رابطها الضمير كالصفة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعض مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجريد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فيقوم الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا اساعده القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعدت عنده في تلك الحال زيد عليه العقود

مبتدأ رافعا لفاعله هو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله وانما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منقضة بآية يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما عدا الرفع في مازيد بقائم ولا ذاهب عمرو بسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي جعل جواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا توقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يكفي ذلك من الفاء العاطفة فان معنى التعقيب فيها كجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة يغضب بعيد عقيب طيرانه قوله بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه قوله اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسندا الى مصدره من قبيل جيل بين الغير والنزوان وقوله على عاملين ليس بنائب عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي الكتاب العبد منه والحق مع الكرماني حين فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين غير متحدين ما ذكر في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضي منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا واكرم خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على التشريك الى عاملين فيجوز العطف عليهما لان العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين قوله اكل امرئ تحسبين امرأ تحسبين وقع بين مفعولي فكل منصوب وليس بمرفوع حذف المفعول الاول تحسبين لانه لا يجوز الاختصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف نار توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه التوقد لازم ومتعد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف

قوله والكثرات رضي عنه ان المعنى على تعدد عاملين كما في المضاف وانما حذف المضاف ليتحقق الحكم على مناطه فان مناطه عدم الجواز مناط تعدد العامل ولهذا اجاز العطف على المجرور اذا اعيد الجار

قوله لكنه اي الجر عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المقدميين ومنهم الرئيس ان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز الا ما فصله بين العاطف والمجرور نحو اكرمت زيدا اليوم وعمرا في الدار وعمرا الجمعة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف المذكور والمجرور كما يجوز بين المجرور وان مع سيبويه والفراء مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور نحو في الدار زيد وعمرو على الموصوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع عن المعطوف عليه ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو وفهم من استدلال على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان المحتبر به في الاول ما تقدم في الثاني متقدم والمتأخر في الاول ما تأخر وفي الثاني متقدم والمعنى استدلال بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصلا ومن هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فلان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا لانهما استثناه وليس كذلك لان المقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها كما ذكرنا واما ثالثا فلان هوان المفهوم من كلامه

الضابطه عبد الغفور

## بحث التأكيد

قوله اما كونه منسوبا او منسوبا اليه اراد ان المص علق النسبة ليتناول كون منسوبا او منسوبا اليه واحد الطرفين منها فقوله من السيد سند للاول كما مر في حاشية الرضي

قوله اي الجزء الذي هو الفعل والفاعل

قوله لم يجز لقائل ان يقول ان كان المراد لم يجز في شيء من التراكيب اصلا يلزم منه العبارة ان مذهب الفراء هو الجواز مطلقا لان نفي نفي الاصل اليه الكلية انما هو الموجبة الجزئية وان كان المراد لم يجز في بعض الصور لم يصح الاستثناء لكن التحقيق ان قوله اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز الا في نحو في الدار زيد وعمرو فانه جائز وهو مذهب الفراء في مقابل البصريين كما مر في شرح الدار زيد وقوله خلافا للفراء في نحو في الدار زيد وعمرو فانه جائز عند الفراء وهو مذهب سيبويه فان قلت فكان المناسب تأخير قوله خلافا للفراء عن قوله الا في نحو الخ قلت اردت ان اذكر الخلاف حيث يجب ما خالفه من الاجاز والسلب فكانه قال لم يجز في بعض الصور خلافا للفراء وجوز في بعض الصور خلافا لسيبويه

بعض الجواز

من بعض الجواز عند الشيخ

قوله بعض محل قال المفعول منه بطريق من الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من مجيء القوم كلهم لانك اذا اخبرت بالقوم الى آخره

قوله ان اثر كونه منسوبا او منسوبا اليه اراد ان المص علق النسبة ليتناول كونه منسوبا او منسوبا اليه واحد الطرفين منها فقوله من السيد سند للاول كما مر في حاشية الرضي

قوله ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله بما قبل نوع من الكلم او بآخر نوع منها كتكرير ضربت ضربت وان لم يكن على حرف لاوجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم قوله ولا بعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل ما جمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التأكيد اللفظي ودفعه تناول الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص

قوله والمراد المعهود الخ هو التسعة المذكورة وما اخذ منها بالتثنية والجمع قال المالكي جميع ما له عند سيبويه بمنزلة كل وان غفل عنها سائر النحاة واعلم ان النفس والعين يعبر بهما عن حقيقة الشيء اذا اجريا تأكيدا او مفهوما اثبات الحقيقة والكل مشتق من تكلله الشيب اذا احاط به ومنه الاكليل واما اجمعون فقط انه من اتبع فمعنى كل اجمع واجمعون وجمع وجمعاء وجمع ارتباع ومنه ما بالدار كتيع اي احد كما حكاه يعقوب وقال الجوهري سمعت من اعراب بني تميم واتبع يتقدم الباء

قوله لم يجز لقائل ان يقول ان كان المراد لم يجز في شيء من التراكيب اصلا يلزم منه العبارة ان مذهب الفراء هو الجواز مطلقا لان نفي نفي الاصل اليه الكلية انما هو الموجبة الجزئية وان كان المراد لم يجز في بعض الصور لم يصح الاستثناء لكن التحقيق ان قوله اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز الا في نحو في الدار زيد وعمرو فانه جائز وهو مذهب الفراء في مقابل البصريين كما مر في شرح الدار زيد وقوله خلافا للفراء في نحو في الدار زيد وعمرو فانه جائز عند الفراء وهو مذهب سيبويه فان قلت فكان المناسب تأخير قوله خلافا للفراء عن قوله الا في نحو الخ قلت اردت ان اذكر الخلاف حيث يجب ما خالفه من الاجاز والسلب فكانه قال لم يجز في بعض الصور خلافا للفراء وجوز في بعض الصور خلافا لسيبويه

بعض الجواز

من بعض الجواز عند الشيخ

لابد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول والثاني ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعاً وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر استخرجه ويستفيد مما ذكره ان مريئاً تاكيد لفظي مع انه ليس تكرير اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله ان يقعا يعني جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمونث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظاً ومعنى فيقال نفس زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك قوله وهي اجمع دلالته على الاجماع عند الجمهور خلافاً للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر العاقل قوله او الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المونث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد به الاناسي فقد افسد من اصلح قول المص فذو اجزاء تباً ويليه بذي متعدد افراد او كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حساً او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر حساً لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي ولا وجه للرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حساً بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حساً يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس

والسماع



والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حساً حسَّن ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا تؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم فيه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطرق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فقاتل ما عرفه قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل المنسوب نحو جاءني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبته ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجي الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصود من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلابد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا او خال نسبته من تقرره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف نسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه ح يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الى الشي الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا لنسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكين في حق البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد قيل الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف انه ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففي الكلام قلب وليس بذاك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن

بحث البدل

قوله فالاضافة الى الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لاميه والاولين
بيانيه بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصيه ويمكن ان يقال
لو قرئ والاشتمال والغلط الرفع بحذف المضاف موطوفا
على قوله بدل الكل لم يحتج ذلك وكذا ان جعل الاضافه
في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور
والمقدر النائب منابها المضاف
او قرئ بالجر بتقدير الاضافه

عن القلب فالمعنى وليس نسبته بانسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبه اى
بسبب النسبه الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبه الى زيد او القياس الى زيد
بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبه اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال
عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبه
دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع

قوله اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافه الاربعه صارت اسما
للاقسام الاربعه كعبد الله علما فان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء
الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحات شائعه في كلام
المصنفين ولا يكاد يحتاج زعمه فبيان ان الاضافه في الاولين بيانيه وفي الاخيرين
لاميه لا دخل لملابسه بيان ما هو اصل معنى الاضافه لا المعنى المراد في المقام فلا اشكال
انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافه اللاميه على المضاف اليه بالاضافه البيانيه
وما اجيب به عنه من ان الاضافه في الاولين ايضا لاميه فهو بين اذ المقام ليس مقام
الاضافه اللاميه وكذا ما اجيب به من انه فرق بين الحرف المقدر والمذكور وان يجوز
فليعطف المجرور بالام المقدرة على المجرور بمن المقدر وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن
المذكورة اذ لم تحصل له قوله اما اشتمال البدل على المبدل الآخ يخرج منه نحو جاءني زيد حماره
فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسميه اكثريا غير مطرد في جميع الافراد
والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث
يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح
فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان تحمل كلام الشارح على هذا فقد وفى حمله بالتحمل
قوله وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا واولا جعله بمعنى غير المتقيم
وجعل الاضافه اضافه المبدل منه فيكون لملابسه قويه اذ هو شائع في اضافه البدل آخر ويمكن
جعل الاضافه في الاقسام الثلاثه ايضا من هذا القبيل بوقفه نظر جئنا بها لمن هوا بلها
فضلا من المنعم كل نعمه دقها وجلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث
جئ بجميع المبدل منه وهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان
الاول وجئ بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل فما جئ به من التابع

بدل

بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه
اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده بنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدا لا
للبيان اجمالا بالبيد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل من اجماله فهو بدل البعض اذ غير
البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال
بدل عن ما اشتمل عليه المتروك وقصد حين ذكر المبدل منه اشتماله عليه فهو بدل عن ما اشتمل
عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل اما اشتمل عليه المتروك فخذه رغبا ولا تغتب
من تبدل كلمات جم غفير فانه غمرة لا انتباه ولا تبدل الكلمات ابتدا ولا يش ركها فيه
كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني
غير الاول الاول وفي مثل هذا المقام يوتى بالظاهر اظهارا للمغايرة قوله يعني متحدان ذاتا
لان يتحد مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو زيد مضربته اياه وكثيرا ما لا يكون
وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد
واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اى جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير
راجع الى المبدل منه المفهوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد التعين
الاول قوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول
وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون
ما هو شرط جواز عند المص قوله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت
زيدا غلامه قوله بغيرها الاولى والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة
غيرها قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل لا توجب النسبة الى البدل
فلكف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قلت اذا لم يكن في الفلك قرينة حال
المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم
بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رأيت درجته الاسد كان المخاطب منتظرا
لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل
قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد اما قصد او نسيان او سبق لسان فكانه اراد
ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل بعد ان قصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم وتامل

قال بعد ان غلطت بالقصد وشرطه سبق الزاني
او بالنسيان او سبق اللسان قال الشيخ الرضي
الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع
به النسيان في كلام فصحة الاضراب بل على الفور

قوله ومضمرتم نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدون واخوتك والنحاة يوردون
في هذا المقام كونه مرتبة اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا انه مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت
تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيده الا ما يفيده الاول فسياق البدل
يفيد ههنا ما ينبغي ان يتنبه اليه العقل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قوله يا زيد زيد عبد الغفور

بعد ان غلطت بالاول تفشا قوله اي ظهرت بدل المعرفة وجب قال الشيخ الرضي هذا
ليس الا في بدل الكل بل عند ابي علي بدل الكل ايضا مفيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فاتها المبدل منه
نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين لئلا يكون المقصود الا نقص هذا وجه مطرد
في الكل فعل باطراده ولم يخصه سيبويه بل الكل كما فعله المصنف وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما
من ضمير يرجع الى المبدل منه يخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان
الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جابر لنقصان النكارة الا ان يقال لم يسامحه
النقل مقتضى العقل فلذا خصه قوله نحو الزيدون لقيتهم اياه قال الشيخ الرضي ان هذا المثال
تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة والتفوا انه تاكيد قال الفاضل
الهندي لا يجدان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني
بدل لو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا قوله قوبراء
يشتت رئيش عجفاء لا غر نقباء سوداء يأي وقوله ان كان فجراي كذب يقال
يمين فاجرة قوله قال اللهم صدق الظاهر يقول لان خبر الافعال المقاربة لا يكون الا مضارعا
قوله وعليه الطير ثاني مفعولي تارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى وقع وبمعنى صير
صرح بالثاني تسهيلا ابن مالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس
بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل للتارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل
قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر
بعد قوله لان الاسم المبني هذا اتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل
لكنه ممنوع لانه يكفي معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها بمعنى لو لم يعرف ماهية المبني
لكان ان تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه
وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان
تعريفا للاسم المبني ليس الا تعريف الخاص بالعام والمخدور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق
يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي لم يتبين مفهوم المركب الاضافي والكفي بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه
في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله لغير اللام اذ لا يقال امرؤ عرف النحاة الا لغير
اللام قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم

قوله فالمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة يعني
ان المراد بالمشابهة المنفية هذه المناسبة التي وقعت في تعريف
المبني الموجبة للبناء لا مطلق المناسبة التي توجد في غير المتصرف
ايضا اعني التي فسرها صاحب المفصل للامر الخاص الذي هو احد اقسام م
هذه المناسبة والا يلزم ان يكون كل ما فيه سوى المشابهة مناسبة مع المناسبة
معربا فلا يتجه ما قيل ان المقال هو المناسبة وحشية الدرس

قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما تبادر الى
الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة
للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء
هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس لشكك حتى ينافي
التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب
قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليتك كلمات فصلا عن كونها
اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقديم ما هو مفهومه
وجودي لشرفه او نقول التركيب في العرب يقتضي الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي
مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء وفي حال التركيب وعدمه بخلاف
عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب
فالاستتمام اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاتمام
فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات او اخره لان من حيث الف ها فانه لا يقال
للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا يطلقان لان يزيدان
مبنيان على الالف ويزيدون على الواو ويرامين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح
وكسر قوله والمراد ان الحركات البنائية لا عبرة بها من حيث انها تدل على ان المراد باللقب ما يعتبر عن
شيء جريا على اللغة لا قسيم العلم كما هو مصطلح الصناعة فان التعبير بها عنها لا لخصوصها لا شتراكها
بين الحركات الاعرابية والبنائية قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره
جعله تعريفا للمبني فتبه على ان حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه
تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس في لك بل حكم ما ناسب مبنيا الاصل
منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان تخالف آخره باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان ايا معربة وحدها لقلتها
ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول
وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك
قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا لاشكال حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية

قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظر الى اصل المعنى وتقول المسمى بزيد يزيد ضرب ولا تقول ضربت وانا جاءني يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل الكلام ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن في قوله تقدم واخلائي الحد بناء على ذلك التفسير فلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه عبد الغفور

قوله اراد بالتقدم اللفظي الخ اعلم ان تفسير المتقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام التقدم الذكر حقيقة لكن لما كان التقسيم الاصلي هنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بن تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلافا لابيه فان عادته جعل اللفظي قسيم التقديري كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل قول القائل ان يقول الاحسن ان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تغير المعنى لانه جعل الحكمي قسيما للذهني وعهديته قبل ذكر الضمير عبارة عن الذكر ولا شك في ان التحقيق ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيق الاحاجة فيه الى تحمل لغم لو جعل الضمير راجعا الى المضمر الذي وجده احتيج الى تحمل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يتخلف وضعه ومقتضاه لغرض عبد الغفور

قوله او من باب الكلام اي توسع الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان سبق ضمير قرينة قارنة كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان الانزال ليلة القدر التي هي في رمضان ويبين ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن عبد الغفور

في تقييد المتكلم وايا ك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل بشهادة القائل من تلامذته فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح التي قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد حمل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا لحمل تقدير الحقيقة لانه انسب بمذهب رئاسة ثم نجاة انه شاع مقابلة لفظ بقوله تقديرا فحمل تقدير الحقيقة بليس محل بالبيان قوله من حيث المعنى لان من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث ان المعنى مقصود ابا للفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتقديره مضمر كانه العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول انكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر انكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير اثنان لانه الصحيح الحصر كما انه لو كان راجعا الى علة المجئ كان قوله لانه انما جئ به من غير ان تقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضميري اثنان قصدا والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي حصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت يقال الاولى ان يقول ضربت وانا ضربت الى ضربت ويضربن ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان ضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يقيد الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلذا فصل قوله المنتهيين اولها بدل من المستتر في المنتهيين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدا بالمتكلم والصرفون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميري المتكلم الواحد قوله هو ان اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه الحباب الراجح عند البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بقصان ياقيه وان عماد قوله خاصته في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل ستة او من المبتدا والتاء للتانيث او طائفة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير فخص خصوصا والجملة معترضة هذا وكان ان تجعل الجملة حالا بتقدير وقد خص خصوصا كما تجد



والصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بافعال التي ليست بمعنى الا لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل وغير مع ما وان وان لدخولها كذا في بعض الظروف قوله المضمر ما وضع المتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر المفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل التكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله ويخرج بهذا القيد لفظا اي قوله اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة فهذا افراد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل انها تخرج جان فلا يرد النقض بهما قوله فان الاسماء الظاهرة الموبان الصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه تخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع لمخاطب حين انها مخاطب بتوجيه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجيه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فلا حصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا وتنبيهم من قال ويخرج الاشعاق بالتوجه الثاني واما خروجهما بالتوجه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتا بهما ولفظا بهما موضوع عام لمفهوم بهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيدا اذا عبر به المتكلم به عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا قريبة بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه

في نقله

قوله التي وضعها للاختصار او المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فاخذ المعاني المقتضية للاعراب في نحو لولاه لما احتجنا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وجدت غالب الضمير اثقل حروفا منها هذا واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد امثلا التبس عليك المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فتحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا او هو بعد سبق المرجع لم تحتج الى تنزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المرفوع المستتر لانه احضر هم المنفصل عبد القهر

قوله كما يخذف في آخر الكلم المشتهرة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المبرد وقال الآن النحاة لا يطلقون على المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا في لطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان ستار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر الا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد فتأمل عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد كائنا ما هو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا طلاق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا والا لنصب بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله وسواء كان اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان الى الضمير مفردا اه لا سواء كانت الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الى البيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمائر الصواب لما تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فهما الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله لاتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزها ههنا على السواء قوله وذلك لتعذر المتصل بالتقديم وقيل تفصيلا قاصرا لانه لم يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم دخل في الفصل لغرض هو رفع الالتباس اذ لولا استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال

[illegible] قوله لانها مقلبات ياء يعني انها يتغيران وتقلبات ياء بدخول عامل في الصفة والضمائر لا تتغير بدخول ما ليس بعامل فيها فانها فلا تكون ضمير ان اذا دخل عامل فيها فانها تتغير بدخوله كالضمير المنصوب المتصل الواقع مفعولا به مثل ضربتك يصير مرفوعا عند اقامته مقام الفاعل مثل ضربت فيتغير المنصوب المتصل الى المرفوع المتصل ومثل هو قائم وانه قائم فان هو تغير بدخول ان وجيه الدين

قوله مطلقا اي زمانا مطلقا قوله لكن الاستتار الخ قوله لكن الاستتار لا يتوقف الصوت والوقف عليه لان الاستتار ادراكي قوله مطلقا اي زمانا مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا اي زمانا مطلقا قوله لان الصفة الخ قوله لا يتكلم وقد لا يتكلم قوله لا يتكلم وقد لا يكتب قوله لا يتكلم ولا يكتب قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر قوله لا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر ولا يتحفظ ولا يتغيظ ولا يتضاحك ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر



قوله اذا الاتصال انما يكون بأحد العاملين لان الضمير المتصل كالجزء الآخر من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان معه خبرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الآخر قال او بالفصل من باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرحا المفتاح وانا تيم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله او حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله على ما هو دونه اذ لو حذف ما هو عامل لخرج من الاتصال كقولك زيد اضربه فانه بتقدير ضربت زيدا فلم تخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او خفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرورا او منصوبا لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير صفته جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لدخول قائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر نعم وجه ان سببية الانفصال علامة اتى خلاف الظاهر اولى لما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير جاء على خلاف الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى ما حصل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل هو الاكثر احترازا عما اذا تاويا نحو اعطيته اياه قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي اي صحيح لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل ترجيح الاول في ضربته اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي والترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التأمل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال متبوعيته دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحرف غير موضعها واسجاد

قوله باعتبار عدم الابتداء بالفصل المتصل لكون الفصل بالمتصل كلا فصل لكونه كالجزء من الفعل واما الابتداء به فلكونه فصلا في نفسه ٥ وجيه الدين

قوله ولكنه مؤكد الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر الخ قوله لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل ولا يفصل عنه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ولا يحذف ولا يتكرر ولا يتثنى ولا يتجمع ولا يتأنث ولا يتذكر ولا يتعرف ولا يتنكر ولا يتكلم ولا يخاطب ولا يغيب ولا يتعجب ولا يتألم ولا يتلذذ ولا يتكيف ولا يتحرك ولا يتكلم ولا يسكن ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتكلم ولا يكتب ولا يقرأ ولا يسمع ولا يتصور ولا يتخيل ولا يتوهم ولا يتعقل ولا يتفكر ولا يتذكر

للبرد مذاهب النحاة قوله وان شئت اوردته مفصلاً قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت
الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
لم يقل مرعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احديهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول
الى ترجيح الخبرية حقيقة والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر لولا انت آه لم يقل لولا انت
لان الخبرية وعسيت الى آخرهما فيكون احصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معاً ولما رفع هذا الوهم جمعهما
في قوله ولولاك وعساك الى آخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب
تنبيهاً على انه ليس بضرور ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف لكان اولى وفي تغييره مع قوته
كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم قوله ان لولاني هذا المقام حرف جر كأنه جعله في
حكم حرف الجر كأنه جعله في حكم حرف الجر ومحمولاً عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك
لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله فههنا ايضاً خرج تصرف في الضمير والتصرف فيه
لكونه معمولاً اولى لان المعمول محل التصرف وكذا الكونه متأخراً لان التأويل في المتأخر
تأويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ مع الياء وخبره لازمة
حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله
وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها
لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي آخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسر ولذا لم
يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضاً يجب ان يصان عن اخت الجر
لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتقي الماضي
عن الكسرة الخ لتم وان ذكر احد مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية
اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية فتأمل قوله بخلاف كسرة تضربن لانها
في الوسط حكماً لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونه
علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه قوله بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا او قل الحق
لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى ما مثلنا به للحجر فالاولى
الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف للالتقاء اذ كان
قوله وليت لا تخيير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاستحباب





وانت مخاطب عالم وقوله مع النون فان القول مختص قوله بخلاف ان وكان فان هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قولك واخواتها
مثل ليت ولعل ولان ولدن حكمها مع الياء في الاشهر رجحان النون وذلك ان محل التخيير مع التسوية كما يساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل
ذكرها فيما بعد ويقوي لدن انه يقع الجر وفي كأنه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله لتسلم لفظه على الحركات الثمانية هذا طاهر في غير التثنية
واما في التثنية فوجهه ان كسرة النسبة متغايرة فكسرة نون الاعراب او انها للفرق والباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحك فطوا على الفتح والضم للاتباع
سيبويه لا يقال فرق لد بالضم لدني وفي الكاف الجارة كي لان السكون بعيد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى
ك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر في المضاع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
شبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرز عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لدن الاجتماع النونين قوله كما في لعلان فانه في قوة اجتماع اربع نونات

## ضمير الفصل

اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرف واحد اقال
ويختار في ليت الشهرة فيه ان النون لازمة الا
لضرورة الشعر قال وتتوسط بين المبتدأ والخبر النظ
ان يقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد وتحليل
ان تكون بين المتأكيد واذا اجتمع الى التأكيد لان
حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل عند العهود

فالاولى ما اختاره ان ليت ولعل مستثنيان عنها قوله وتتوسط بين المبتدأ والخبر فيه تجريد اوتأ
لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل آه اللفظية لانها المتبادرة
ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر لكن
يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد
بهما بالمفهوم منهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في ثيابه
وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فيمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة لكون
هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ من قبيل عموم المجاز بعيد الصحة
والمجاز قوله مطابق للمبتدأ والا يصح ان يحمل مطابقاً للخبر كما كان في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات
هو ما اشتمل فصلاً على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد
سهى قوله ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف قاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف
او كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متحقق وان اختلف في كونه ضميراً او بعد كونه ضميراً في كونه ضميراً
مرفوعاً كما ستوقف عليه فان ان قوله صيغة مجرورة يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركاً
بين الجميع وانما استفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع فصلاً الاولى
تسمى صيغة هذا المرفوع فصلاً وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط لتفصيل

اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلاً وذلك لان اللام المتعدد بعدها
ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون الخبر نعتاً وخبر التوسط
لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما
لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدأ النكرة فلم يتوسط
بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا آه وفعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله
تعالى وتكن أولئك هو يبور وردوا بانه يحتمل كونه مبتدأ او تأكيداً كما في انه هو أضحك وأبكى
وزيف بان تأكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الخاص قوله وقتصر على
مثال الفصل من الحروف اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون فيه
ايضاح الغير بالطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتدأ لو كان معنى الجمل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه
كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال مزاد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شيء



بين فقد الموصوف آه والوصف
الوقوع بين الشيئين ظاهر الخ
قوله فيه تجريد لان الموصوف
مبتدأ والوصف خبره والجار
والمجرور صفة الخبر
قوله قبل العوامل آه اي حذفت عليهما
وبعدها واجب عند بعضهم
عند العدم قال فيه عوض عن المبتدأ او الخبر
من الاسمية والجار الخ اي زيد في المبتدأ او الخبر
حقيقتها الاعرابية قبل ان يزاد المبتدأ او الخبر
فضل فلان فيهما وبان فيهما
بل بزيد الوصف فيهما
ان يكون فصلا
ان يكون فصلا
ليفصل جمل النحاة
لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبر الاكان اذا قلت
فضلا لفضلك الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ما بعده
ليس من قبيل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ما بعده
تقرير هما حسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عماد الكون لقيامه
لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كما يعاد في البيت الحافظ للعقد
عن السقوط واشار بح بنبه بقوله ذلك الى التوسط شيء اي علة
التوسط للتسمية وهو الظاهر لان الغرض لا يتحقق
بالتسمية وجيه الدين

قوله وتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية استبعته البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه حج يجوز ان يكون فعليه كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد الخ هذا وجه وجيه

قوله متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ قوله وح الرفع متعين الخ لعل الرفع متعين بالخبرية لتعينه بما سبق قوله وتقدم قبل الجملة اى الخبرية الاسمية والفعلية ايضا بشرط ان تدخل عليه نواسخ المبتدا والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد انه يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فاخرجه فى هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا اخروج عن التقدم وجعل الجملة غير مضافة اليه المتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه فى غاية البعد وان سماه بعض الناس وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم اعم من ان يكون الاعمية لاجل احتراز عن متقدم لم يسبق اليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان ونا الجملة بتميز الضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده حصته منه فيتغايران ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن تدبر قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه تاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضى قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان او القصة جملة اعترضه بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسره الخ قوله فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم لا تقتضى الدخول فى القاعدة ان كون له دخل فيها عليه يشبوهنا بل يكفى ان يكون لتقييد ضمير الغائب وتعيينه قوله وايضا يلزم استدراك قوله الا فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره لهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حوف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان نزمنه باعتبار انه راجع الى الشان والقصة لتعينه فى المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين فى المقام وذكر على الابهام ففسر دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا ان زيدا قائم لما رأى ان توجيهه الى تعين لقوله يتقدم بعيد لتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لا يتقض

هذا القول

ضمير الشان

قف على قوله ام



قوله بان كان مبتدا او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وان مجرد كونه فى صورة الفضلات لا يصح الخرق للادلة مع قرينة وعبارات يقال تقديم القرينة على الحذف وعلى حضوصية المحذوف واما على الحذف فلرفع الجزئين فى نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا فى الشعر على ضعف فيقبح انه لا يكون حذف ضعيف قلت تلك القرينة لا تعين المراد وجاز ان يكون الجملة الواقعة بعدها فى تاويل مفرد وهى اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل بهذا قال الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله لا ينافى ثبوت القرينة كما قال ومن ثم دخل الكنيسة يوما ما الخ وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا يدخل على كلام المجازاة ان قلت يجوز ان يكون ان هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد ثم يجوز ان يقال فيه ما قلناه فى الحديث قال قدس سره فى حاشية الكنيسة عبد النصارى والحاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية عبد العفور

هذا القول وجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عامله معنويا لم يات يجئ التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او وجوبا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف قوله ومثاله ارشال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلام المجازاة كتب الفاضل فى حاشية الكنيسة عبد النصارى الحاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مرادا بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حرفه جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمد زنة وان المكسورة كفر تامل

قوله وهى ذا اى اسماء الاشارة ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع فتدبر ولو لا هذه النقيصة لكان للتوجيه فضيلة وقيل خبرها محذوف اى هى خمسة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه وثانيهما ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه فى الحاشية ويرد الوجه الثانى ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وتيه وذه بقلب الالف والياء اى الالف مزة والياء من ذى فالظاهر فى هاتين بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا قوله ولا يثنى من اعانه اى لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية فى المعنى بل اللفظ تمامه موضوع للمثنين ولو كان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان المعرفة لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجعول اصلها وكذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها تكتب بالياء فى اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس فى الحقيقة منها يعنى من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست فى الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابة كحروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلا توهم عدم جواز الفصل بينهما وذا مع انه كلمة انا وانتم وذا واخواتها

قوله ولا يبعد الخ هذا وجه وجيه

بحث اسماء الاشارة

قوله وهى ذا فى الذكر لما لم يصح جعل ذا اعادها الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هى مبتدا محذوف الخبر اى هى خمسة والجملة التركيبية مستانفة والاولى ان يقال الراوى فيما سنذكر وتارة بان ذا خبر مقدم بتقدير المعطوف اى وذا واخواتها وقوله للذكر خبر المبتدا المحذوف اى وهو للذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العائد اى وهى فامنها للذكر وقارة بانه صفة لذا ومبتدا خبره محذوف والجملة خبر المبتدا اى امنها ذا المذكر والكل كما ترى بعيد عن التكلف ان ورد الكلام ليس على نسق ثم قال قوله لمشاة فان مر باب حذف الموصول الحر لمشاة وان وفيه ان جواز حذف الموصول من بعض الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين ما رآه الا فيما قبل الا قوله تع وما منا الا له مقام معلوم اذ لا مقام معلوم من هذا الباب اما منا الا من له مقام معلوم اذ ظهر لك الوجه ظهرك ان توجيه الشارح حسن والطف قوله والعامل فى الحال معنى الفعل الخ فيه ان حوله ذا جوز للخبر على الحقيقة فان نظيره البيت سقف وجدران وجوز الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قم الا لكن ان يقال ان الذهن يساق الى المتبر فى المجموع بعد ذكر المفرد

قوله الا الالف من ذا الخ منه اجاز ان المراد بقلب الالف منها والياء من هذه الظاهر ما ذكره فتامل عبد الحكيم

قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير افعل لا افعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك اثبت وترجمة ذلك آنث قال اى الحرف يذكر ويؤنث واعتبر هنا تذكير اسم العدد اعني خمسة ان حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي بكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القرب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اوجبت من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في موارد مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف عن الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته ذاي عبد الغفور

كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقوله الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك اثبت بسكون التاء ومعنى ذلك لا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا قوله وهي اى حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال هي خمس لكان فيه تقريب لحرفيته حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله وانما قلنا من انواع ها يعني ترتقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا تستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد قوله ولما رأى المص ونحن نقول نبه على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم ينقل وهي للمذكر القريب قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسطة يستحق ذاك قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله او غيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا قوله اولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة بني تغيير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول منحصر في ما ضبطه وما عداها التزم بعدم فرعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد ولو جعل حالا لكان اوفق كما تقرر في محله وجعل يعده كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاولي واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له



قوله والمراد بالصلة معناه اللغوي كذا نسب اليه المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه تلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز ان يقال انه لو قال ذلك لكان اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا اذ الاتقان جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما بعده من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا فان الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجمل كما في الموصول الاسمي عبد الغفور

من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها لا الا مأخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثاله لا يتم الدين لا يتم البيان من ان البيان تام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدين فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع الصلة قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضربه اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال يجب ان تحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بجمل الشرطية فقد سها سهوا بينا قوله وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكرها لا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله او في معناها لا حاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان قوله والعائد ضمير لا غير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدأ او الموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم التفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يتأولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع مأخوذ من السابق قوله واي اي مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفرعيه وكذا قوله واية بمعنى التي يريد به وفرعيه قوله المنسوب الى بني طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا عن اجتماع الياآت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم تجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين ان لم تكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة او بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتهما

قوله لا اذا كان فاعلا تعني التقييد بالمفعولية لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يختص بهما بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولكن ان عدم التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلم يختصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا اكثر بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او يطول الصلة كقوله الله هو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين تحلل به الصلة او باضافة صفة ما حبته له تقديرا نحو الذي انا ضاربٌ زيدا ي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لان اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به وان الاخبار جار في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به اللام في الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالمذكر مثلا ولكان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلم ما في التعلم لا مضارع العلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة ان اخبار يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون من قبل التعليم فتذكر فيه مسئلة تقدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعها تهم في هذا الباب تأمل قوله اريد باستعانة الذي او ما يعتبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار قوله صدرتها بهذا ليشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه في شيء من تركيب النحو فلعلهم اراد والتصدير عملا جاهلا لا اصل في باب المبتدا قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وذلك ان تريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عن اجله وسببه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او اسم المفعول منها ليشعر كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضارب اباه انا زيدا او تقول المضروب له زيد فتنبه وانبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الصفتية ولذا اتى به مع انه ليس من فروع تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي قيد بحث لان السين تفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يوخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل

المعدول

قوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي عطية لا اعرف حقارتها

ولا مرا ما اي امر عظيم لا اعرف من عظمته وامر به ضربا ما اي ضرب مجهول غير معين عند العقود

المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الا القائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فيقول القائم زيد قلت القائم الذي هو جزء الجملة الاولى مفرد والذي في الثانية جملة في معنى الفعل ولا يصح قيام احدهما مقام الآخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه اي عند التفصيل اي ان وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكر قوله في ضمائرهم ان قبل الاقتع في ضمير المبهم قوله المصدر العامل الاحصر الا فرد العامل قوله والحال الاولى عاتجب تنكيرها عرفه بزيد لك تميزا قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصوله وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن ونسبه بوصف ما علما ان الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم او موصولة بمعنى الذي نحو ما عندك باق وقد تكون زائدة ايضا قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل قوله ربما تكره النفوس قيل جاز انه يكون ما كافة قال المصنف ان الخباة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامور وذلك قليل الا بشرط فقد نهنا والاولى ان يقال ان الخباة اختاروه لاستغنائه عن تكلف منه حذف المبين وتضمين كره ما تستدعي كلمة من والحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جملة حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر تبادر منه بالمنكر تكلف لا يعنيه قوله قيل ان غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوفة وقوله بمعنى شيء صفة تتمة ذكره تنصيصا على اختيار مذاهب ابي علي دون سيبويه وذلك ان تجعله بيانا لمعاني ما سوى الموصولات ويحصل الفائدة السابقة ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضرب كان او ضربا حقيرا او ضربا عظيما او نوعا من ضرب فان التوصيف بها اما للتعميم او للتعظيم او للتحقير او النوعية وتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل من الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالات بها اذ لم يثبتها البصريون قوله

وما الاسمية المنسوبة الى الاسم نسبة الفرد الى النوع تميزه عن ان يكون الكلام في نوع الاسم فيخرج نحو للتشبيه على انه نائب مناب الكاف نظرا الى كونها حرفية ولهذا لم يقيد او للتشبيه على انه نائب مناب الكاف نظرا الى كونها اسما ولهذا قيد بقيد او للتشبيه على ان الكلام في الاسم الموصولة لكنه لما استعير الحكم عليها بغير الموصولة وهو ترك تقييد نظرا للاكتفاء بالقرائن الحالية او المقالية

قوله نحو ربما تكره النفوس من الامر لزيادة كل العقار قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الاولى ان تجعل ما موصوفة واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من للتبعيض متعلق بتكره كما في اخذت من الدراهم وجوز ان يكون تكره بمعنى تشتهر وتبغض وجملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني

عند العقود

قوله مثل رويدا الى مهلة مثال لما هو بمعنى الامر آولما هو بمعنى المتعدى فكون بمهلة مثالا لما هو بمعنى اللازم

استعمل فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا ما تصغير مخفف الارواد وبمعنى الرفق واما تصغير رُوَيْدٌ بالضم بمعنى الرِّفْقِ عدى الى المفعول لتضمن معنى الامهال او جعله بمعنى

قوله الفح فى الحاشية الفح الخالص وفى القاموس الفُحُّ بالضم الخالص من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثى صيغة الامر بتقدير المشتق وبتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حال من الضمير فى بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى ولا يخفى ان كون الشئ قياسا لا يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف فى اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل وان لم نسمعه من العرب فيكون فعال قياسا يقتضى ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلانا فى كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان غير متوقفين على السماع فافهم قوله الانادرا هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعَرْعَرَةِ وهى لُعبتهم قال المبرد قَرْقَارٍ حكاية صوت الرعد وعَرْعَارٍ حكاية صوت الصبيان قيل ان الحكاية للتغيير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة وعلم ان قوله فاتفقوا اعلى انه لم يأت الانادرا معناه ان اسم الفعل لم يوجد من الرباعى الانادرا لا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الانادرا لا ان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعى قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة فاذا سميت بها مذكرا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردد هم فى كونه مونثة قوله وحال كونه صفة لمونث ولم يجئ فعال صفة فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار علما بالغلبة بجنس المنايا والضرب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها نحو قطاطا اى قاطعة كافية كيف فى الاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه يرد عليه ان ثلاث عدل عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة بتا مهما ليست اسماء للعظام مركبا من اسمين

قوله بفتح التاء وقال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسر للكسرتين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد او معناه ما البعد وكان القياس على تقدير ان اصله بهيئة كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها فى الاكثر بالتاء وتنبيها على الحق بها الافعال فكان تا وما تا ء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مبنية كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كسلمات والوقف عليها بالتاء والمفتوحة التاء تختص الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء

قوله وصفة تونث لم يجئ فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار علما بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها نحو قطاطا اى قاطعة كافية كيف فى الاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه يرد عليه ان ثلاث عدل عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة بتا مهما ليست اسماء للعظام مركبا من اسمين

---

ان فى التاء رد على ابى على حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التى لا ينبغى ان يغفل عنه الناظر فى الكتب ان من فى وجوهها العلم والاقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد فى السؤال عن صفة زيد والمجهول ماهيته وحقيقته ومنه ماهية الشئ وهو فى الاصل ما ئية نسبة الى لفظة ما والهمزة تزاد فى ثنائى مقصور اريد به نفسه فيقال لفظة ما ء ولا قلبت الهمزة ها ء او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كما فى الرضى قوله والموصوفة نحو يا ايتها الرجل خص الرضى كونها موصوفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله معربة بالاتفاق وحدها بالنص المصرح به قوله وحدها على رد اعراب الاذنان وذو الطائية وقد ضيع الشارح المحقق بيانه مختصا بما هو المتفق عليه فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فاحفظ لم تكن مضافا فالاعراب قوله فيمن قراء بالضم اى عند بعض من قراء بالضم فان منهم من جعله استفهاما وجعل الجملة صفة شيئة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله وفى ما ذا صنعت وجهان ذا الا تجعى موصولة ولا زائدة الا بعد ما او من الاستفهامتين والاولى فى ما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان ها والتنبيه لا تدخل على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا لحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ما اذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع دلك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اى اسم كان الظاهرى اسما يقال كان هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كما مر فى الامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا وفاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المصنف فى الايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدا فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة بافعال محذوفة وينافى تقدير الفعل كونها اسم فعل

قوله مثل رويدا الى مهلة مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدى فكون بمهلة مثالا لما هو بمعنى اللازم

قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى قيل هذه تحتمل ان يكون ناقصة على اصلها او تامة بمعنى صار وزائدة وما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر او الماضى فى قيل انها مصادر نفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء الافعال فيه ان قائل ذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كقصه ومه وحملا الباقى عليها طردا للباب وقيل انه مبتدا والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لزوم ينافيه الابتداء والصحيح ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان ذلك امر اصطلاحى اذ ان هذا القسم من المبتدا ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فى الافعال بجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدا وهو المؤخر الى آخره انما يسند اليه لان فوقك اقام ابوه زيدا فى قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه عبد الغفور

قوله مثل رويدا الى مهلة مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدى فكون بمهلة مثالا لما هو بمعنى اللازم

قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى قيل هذه تحتمل ان يكون ناقصة على اصلها او تامة بمعنى صار وزائدة وما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر او الماضى فى قيل انها مصادر نفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء الافعال فيه ان قائل ذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كقصه ومه وحملا الباقى عليها طردا للباب وقيل انه مبتدا والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لزوم ينافيه الابتداء والصحيح ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان ذلك امر اصطلاحى اذ ان هذا القسم من المبتدا ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فى الافعال بجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدا وهو المؤخر الى آخره انما يسند اليه لان فوقك اقام ابوه زيدا فى قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه عبد الغفور

وخرج عن التركيب الى الاسمية الآن يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما
اتم منه اصلة قوله علما للاعيان موضع حال من ضميره مبني وقوله معرب مستغن عن
التقييد به لجعل ضميره الى فعال المقيد فلا يحتاج الى تأويل العامل فيه مما يستفاد من قوله معرب
ومبني اى يختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول
احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت
الاظهر انه احتراز عن قطام اذ اسمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد
على الثلاثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذئاب اذا جعل
علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذئاب اذا جعل علما لمؤنث
فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وح
يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فقط قوله كقطام وعلاب مما هو علم
امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المصنف معرب في تميم كلهم الا ما آخره راء فانه
ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف الخ هذا وجه
مربع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان
الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب قوله اما زجر او دعاء او غير ذلك من تكيين
البهيمة او حمله على الشرب او اناخة كما اذا قلت نخ لناقة البعير قوله لانتفاء المركب
فيها نعم اناخة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية
على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح اسم لا صوت
وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه
لانقادت ح بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان
قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم
على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى التقدير فهو
صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يغير الاسم حقيقة او حكما
لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الاشارة

قوله وجه الاكثرين الخ وان وجه البناء في الراء
قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء
وهي لا يحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف
فلم يكسر هذا آخر ما وجد من تعليقات الملا عبد الغفور
على الشرح والله

الاصوات

الاوكخ فاق حكاية صوت الذئاب وطاق حكاية صوت الغراب
وطق بفتح الطاء او كسرها وسكون القاف حكاية وقع الحجارة
بعضها على بعض وقت حكاية وقع السيف ونحوه
حكاية تمام الطبيعة وشيت بصوت مشافر الابل عند الشرب والفاق بفتح بتشديد الخاء وكسرها
او سكونها لناقة الابل ولا بتخفيف اللام زجر
للخيل وعدس للبغل وهيد بفتح الهاء وكسرها
زجر للابل وجه ودة وحوب وحاء ودعاء
شله وشع حث الابل على الشي وحوت دعاء لها
الى الشرب وحل زجر للناقة خاصة وحب من قولهم
لجمل حب لاحثيث دعاء عليه اى اسرع لاحثيث
وهيع لكين لصغار الابل وده وده دعاء للفصيل ونحوه
وهج وفاع زجر للغنم وليس دعاء لها وهجاء وهج
حشو الكلب قالت عرسه سقوت فقلت لها هج
فسقوت فذكرت حين سقت سقارا وهيج للوقاح
الابل وهج دعاء وغيره زجر للفصال ودئ دعاء للثيب
عند حبشة ان يترك دعاء الانثى ودج صياح للدجاج
وساء وتشويه دعاء للحمار الى الشرب وفي النشل اذا
وقفت الحمار على الرد تهز فلا تقل له ساء الرد تهز الخفره
التي على الصخرة فيها ماء الطر وحاء وحاء زجر للسباع
وقوس دعاء للكلب وقيل زجر له وبناؤها للعدم التركيب



قوله وهذه الخ كلها مبنية الخ قال الرضي واعلم ان اسماء الاصوات المذكورة ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب
الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة حاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب الطارئ عليها واذا اجعلتها بمعنى المصادر كما مر فلك واذا قصدت
الفاظها لا معانيها قال الجوهري بن العباس ترددت بجتهل وعاج واتأما من العجل والجهل جئ جنونا وقال تداعين باسم الشيب في متثلم وهذا كما تقول في
الاسماء المبنية اذا قصدت الفاظها إن لوا واو ليتا عناء ولا تجد الله بأين وأين والاعراب مع اللام اكثر من البناء وهذا لحكاية بعض البغداديين كل الأين
وكل الأين معربا ومبنيا مع اللام والالف واللام لا توجب الاعراب بل بقي الآن واما اذا ادخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بجتهل وعاج فاعرابها
واجب لانها اذن تنوين التمكن وان كانت اوضعتها من غير هذا القصد كما في عاج وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لتنوين التمكن كما مر انتهى وبه يعلم ما في
اطلاق الشارح البناء ابن قاسم العبادي

لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا تكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث
لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل
قسيم من اقسام المبني وكذا في المثنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه
والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريفه الاصوات يشمل كلتيهما باعتبار الحكاية
بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت او صوت به للبهائم بتغيير شملا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم
للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل لجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت بهن
قضاء وتعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه
لغير دخول هذا القسم واما ما وقع به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فتدبر ما كيد
وخذ ما صفى قوله قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قائلة الفاضل الهندي رحمه الله وكانه
اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت
فانه لاستماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير ثالثا وبالبهائم يتعلق
بالغير كوني للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب
مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا
وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة
الاعتبار بحيث لا تكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات الخ المركبات المعدودة
من المبنيات تشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم اتى عليها مما لا يصح التعريف لتوقفها
على صحة الحمل وجعلها بتقدير ذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اي المركب
كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح
وجعل اللام للجنس ومطلقة للجمعية لا يلائم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة منه اضاعية
الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات قوله كل اسم صرح بجنس المركب لم يعتبر عنه بما
اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم
المبني في المركب المحدود وهنا اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ما
ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة
لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما هو من كلتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم
يدعوا الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل تبقى انه لا يصح ح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات

قوله وبهذا سقط ما ذكره الرضي الخ بقي ان ما ذكره الرضي لا يطلب رفع الخط العموم
فلا حاجة الى قوله كل واحد يطلب في بيان ما به الشركة ولكن
قوله اسم ايضا اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم
الاسماء والمعهود ذكره ليساوي الوصفة اسم واحد حاصل من تركيب
وليس حينئذ هذا الوصف ايضا محتاجا اليه لان الشهور ان اقسام
الاسم والفعل والظرف المذكورة في ابواب النحو كلمات متوفرة الخ
عبد الحكيم

المركبات

الآن يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعلين الخ ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو
سيبويه ومن اسم وفعل نحو تأبط شرا فانه مركب من تأبط بالضم وهو مرتجل بمعنى الابن ووجد عند صبي اسمه نصر فنسب اليه حرب بيت المقدس على ما في القاموس
ونصر ماض من التفعيل قوله ليس بينهما نسبة قبل العلمية ورد اصلا لا في الحال ولا
قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث قال اليس مدلول بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد
انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس مراد لان الاسم مستغن عن الوصف
والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية تحمله
على العموم يوجب اعتبار ما لا احتياج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر خمسة عشر
بيت بليت مما يتضمن الثاني منه حرفا حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت
بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا
اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد
من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا
تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يمكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره
الفاضل الهندي حيث قال لانتفاء النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد
من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا
تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يمكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره
الفاضل الهندي حيث قال لانتفاء النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر
شرا وعبد الله والنجم ويزيد على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة الخ يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها
فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة
خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما ينسب الى خمسة مثلا
ولا يلزم من ذلك نسبة بين خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب
من خمسة وعشر تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب
مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة
بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر

منع الاسم المبني بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا للمشهور بين الجمهور فان الحق بعد
ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور قوله
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى يقال ان صيغة
الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت
فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله
قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ حاصله ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني
في الحال او في الاصل فجاز عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاصل الى الحادي فمعنى العطف وان
لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان سر العطف موجود في حادي عشر لكن
العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والغرض في
كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ذكر حيث
قال عطف الثاني لعطفا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى
على العدد المشتق وذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد
لاستحالتهما كما بيناه لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله الا ان
الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب
هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد لموافق ما هو الاظهر
والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب جزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص
في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن
مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات تكلف في عبارة المتن تكثير الفائدة
والا فالواضح الذي عنها هو الاتر جيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل
قوله كبعلبك تقييدا لاعراب الثاني لا تمثيلا لمخسب قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه او ان تتكلم بشيء وتريد
به غيره او بلفظ تحاذيه جانبا حقيقة ومجازا قوله ولا كل ما يكنى به او اكثر منه معرب
كهن كناية عن القبح او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس
من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض للفرق بينه وبين كل ما يكنى

لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره ح

من الاسم

والصواب الاعم منهم وكانه السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات تقي الله
ماوجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف آخر وضعت ثنائية
ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف
التشبيه وما تم قصرت واسكنت وهي كلا استفهام وتنصب ما بعده تميزا او للتكثير وتخفض
ما بعده ج كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية
والآخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد وايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم
السبت او غيره آما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه بحيّ معتبر كيت وكيت
ايضا في القاموس كيت وكيت بكسر آخرهما اركذا وكذا والتاء فيهما تاء في الاصل هذا او تفصيله
انهما في الاصل كَيْتَة وذَيْتَة على وزن المَرْة حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت
ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليهما ج بالهاء، ولا تكونان الا منوحتين كذا
في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالها مكررتين بواو العطف قوله
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة لا تفي انه بهذا الوجه لا يصير من شبه المبنى
لامر شبه منبر الاصل ولا ما وقع غير مركب وله نظائر تردعليك واحد بعد واحد فلا تغفل
قوله فمرتبة في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين
جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المصنف بتبنائه قوله
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما آخر كما بلا وجه فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلنا
الوسط لايس وشيا من الطرفين في كونه وتميز عنها بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه
عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل قد يراعي غلب لا يعرف
القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا مرادا
لقول الرضي ولا دليل على جوازه كتب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية
ومما يرد ده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر تميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم
جمع بنين بنتيك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم وتميزه جرا وآجاز عند الزجاج
بسبب اضافة كم الى تميزه كما في الخبرية وعند الفراء هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصدا
للتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية تميزها منصوب مفرد من غير
استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله وتدخل من فيها قوله والخبرية ايضا تدل



على انث، التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانث،
التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانث، التكثير فكون رب
لانث، التقليل لا يخرجان كلا منهما عن الخبرية لان الانث، راجع الى استكثار المتكلم
واستقلاله تعلق الحكم الخبري قوله لو قال كتبتها تعم ما فعل او في تذكير كلا هما تذكير لان
تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويله بما ويلها بالكلمة فقوله فهو على تاويل كلا كم الاستفهامية
في تاويل كلمة كم الاستفهامية وانظر فيه التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى
ولو قيل بتاويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما اشار
الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ وههنا وجه لطيف قد خفي للطفه وهو
انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد باعتبار ترد وذكر كلا هما تكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم
تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم قوله فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه على ان المراد
بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او تعلق ضميره
النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها بالضمير فهو قاصر
لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشئ يتبادر منه الصالح للاشتغال
المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض
الرضي على قوله فان كان بعده فعل مشتغل عنه بانه منقوض بقولك كم جاءك ولا يخفى
عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم
منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر
فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما
اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده
فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاء كم
يوما ليس الا بالظرفية وهلاك اقتضائه المميز قوله فكم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي
وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك
او مفعولا ثانيا لباب ظننت نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم
من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب

وفي مثل تميزكم عمة لك يا جرير وخالة فقد عاد حلبت على عشار بن ثلاثة اوجه احدها ان يكون عمة منصوبة على الاستفهام او على الخبرية في لغة بني تميم او في زعم بعضهم انهم ينصبون
بكم الخبرية والثاني ان تكون عمة مجرورة بما بعدها كما مر والثالث ان تكون محذوفا اما منتصبا على الاستفهامية او مجرورا
على الخبرية والتقدير مرة او مرة او حلبة او حلبة وعمة مرفوعة بالابتداء وقد حلبت على عشار خبرها وكم على هذا الوجه منصوب المحل اما على
الظرف من حلبت او على المصدرية اي عمانك وخالانك حلبت عشار زمانا كثيرا او حلبات كثيرة وعلى الاولين مرفوعة على الابتدائية
وملك جرا وقد حلبت صفة لعتة وقد رفعا على الوجوه صفة للعتة وهي التي اعوجت اما بوهنها من كثرة الحلب ونحوه والعشار جمع العشراء وقد
يجمع فان لقيل مثل كم مالك او غلامانك اركم درهما او كم نفسا او كم درهم او نفس وكم عبدا لله باكث اي كم يوما او شهرا او يوم او شهر وكم مرت اي كم
مرة او ضربة بالنصب او الجر وكم برت اي كم فرسخا او
فرسخ شيخ جميعا

وكل ما قبل لم يقل
وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقديم المضاف والجار عليها
مع اقتضائها صدر الكلام قوله نحو من ابوك نظير لا مثال وتنتقض تلك القاعدة بكم رجل
صحبك فانه يتعين كم هنا للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق فيما عدا
مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ههنا منصوب المحل اوّلا هكذا ذكره
الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر قوله اي مثل كم
في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية حمل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وانك ان تجعل
المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما تجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام
وشرط اوّله اوّله ان رجح بان المراد منه انه تتاتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره
التأويل في التشبيه فيقال معنى قوله وكذلك اي مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط
والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط خزازة لانه لا يلبث يراد
جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله واذا كانا شرطيتين فكذلك تتاتى فيهما
تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدا فعلى هذا اربعة مذاهب ضبره اما الشرط والجزاء
او الشرط فقط وبذان ظاهران من بيان المصنف فهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا والاخبر
قوله وذبحضها وفي مثل تميزكم عمة لك وتوبيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر
التمييز ههنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر
ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فلتكن الاوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب ذكر
التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم
ان تكون الوجوه اربعة ذكره نصبا وجه او حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلاثة قوله
فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد حذف الى مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخير
الفرع عن الاصل فحمل هذا التوجيه مع التحمل في التمييز كحمله على تمييز في بعض الوجوه
حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد
وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل تمييز كم عمة لك يا جرير
وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه آخر باعتبار المميز
المحذوف ويكون المحذوف نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا او المقدر كما في كم مالك

حذف هذا المميز وتبيينا
لاحتمال المحذوف بان يكون
المحذوف المصدر كما في
كم مرة ضربته

فتامل



فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا اي حذف لان اللام تغني غناءه هنا فكون ذكره
ذكرا لما لا حاجة اليه وانك ان تقول حذف ان الله لا يهام كون بعض الظروف اسما كما سماه الآتي
قوله اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولكان تبقيه على عمومه اشارة
الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في ما تعوض
عن المضاف اليه شيء فانه تج كانه لا قطع فيدخل فيه الظروف التي اجري مجراه قوله لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبتي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية
الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه فلما حذف صرن غايات اي لما حذف
بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه كل وبعض واذ والغاية هو المضاف
اليه بعد ان لوحظ العوض كانه مذكور او الغاية العوض قوله وشبهها بالظروف في الاحتياج
الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه بين ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف
حال الاضافة فان للاحتياج فيه عارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور
المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما آلها قوله من الظروف
المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي مع ما ذكره امام وأسفل ودون وأول ومن
عل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها
يريد فضلا عما ليس بمعناها قوله فساغ اي سهل مدخله كذا في القاموس قوله اكاد أغضي
من باب علم او فتح على ما في القاموس قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة الا عجب انه يقال لان حسب بمعنى لا غير فلا فرق بين ان يقال جاءني حسب زيد وبين
ان يقال جاءني زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري لم لم يجعل حسب مناسبا
للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغيره قوله ومنها اذ الحكم بناء اذا استدلالا
من غير شاهد الاستحسان احتج في الحكم ببنائها على ما يأتي بناؤها ما يأتي ذكره في موجب البناء
بخلاف متى واني وايف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف
المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي
رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان
جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب
مضمون جملة على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان

مذ ومنذ وبناؤهما اسمين لموافقتهما إياهما حرفين او لكون وضع مذ وضع الحروف وحمل منذ على مذ
او لكونهما نظيرين من حيث ان من لابتداء المكان وهما لابتداء الزمان واصل مُنْذُ المضمومة عِلْمُنْذُ
علما ورد الشيء الى اصله في التصغير او لتحريك الذال من مُذْ بالفتح لالتقاء الساكنين كتحريكهم
به له فيقال لم ارَهُ مُذُ الجمعةِ كقوله هم القوم مراجعة بها الى الاصل ولولاه لقيل مُذِ الجمعة
بالكسر كما قيل ثم الليلُ والكوفيون وبنو سُلَيم يقولون مُذ ومُنْذُ بكسر الميم خبيث

آتى رَشَيَّتُمْ على الاوجه الثلاثة ولا تجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا يتبادر من هذه العبارة ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس كذلك
قال الرضي وكسر همزته لغة بني سُلَيم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل
هو أيْنَ زيدٌ فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله
اي اضيف الى أوان حذف منه الياء والهمزة وأدغم الياء وقيل اصله اي آن حذف الهمزة
وزيفه الرضي بانه لم تجئ الآن خاليا عن اللام ولم تجئ اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول
بان اين للمكان واي للزمان قوله بمعنى اول المدة يعني مذ ومنذ معناها اول المدة
وانما تختصص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي
ان تقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف
اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يخفى تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس
مراد المص قوله اي اول زمان عدم رويته الضمير كضمير رايته وليس فاعلا فلا يجب ان الظاهر
اول زمان عدم رويتي كما يتوهم قوله المفرد اراد الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته منذ ثلاثة ايام اذ الثلاثة مفرد وهذا المعنى
بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي وتقول في المفرد من المتعدد
اي يقع بعدها الزمان الواحد المعبر وحدته الغير المقصود تعدده قوله او حكما اذ رب يوم
منذ اليومان اللذان صاحبتها فيهما وقع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يخفى ما فيهما بالمفرد بل
بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من
تقييده المجيء بمثنى لقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندي في المفرد وجعل
المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله ما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا
بل اوهم بيانه بمجرد ملاحظتهما بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فتقول ان اليومان
لوحظا بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى ليتعين انه اي زمان للمصاحبة قوله
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لتعيني فيه في قوة يوم الملاقاة
قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة
وقطعه عن المقصد الذي يطلب صلته الباء لما قاله الرضي من انه لو لم يات بهذا لكان العبارة فيلبسها



واذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء كقوله تعالى
وَاِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وتجيء مثلها
الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اِذَا الْخَصْمُ اَبْزَى مَائِلُ الرَّاْسِ اَنْكَبُ والعامل
في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله فيها معنى الشرط فتامل
قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط
فيها غير قوي كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اخيرا بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها
والدرس المستفاد من الرضي ان متى الاسم بعدها شاذ كما نبهنا عليه قوله من فجيئة فُجَاءَةً
بالضم والمد يعني من حد سَمِعَ ومَنَعَ وانما قيد الفُجَاءَة بالضم والمد لان الفَجَاءَة كالضربة مصدر
فجاه من الخمسين بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدا غلبته وقوعه بعدها بعد بعيد
وقيل لزوم المبتدا في غير باب الاضمار على شريطة التفسير وقوله زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفجاءت لا مفعول به والام بمعنى اذ اظرفيه وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر
على اذ امجردة عن معنى الظرفية ولا يتوهم ان يتوهم انه اراد ان عدم بنائها ظرفية لامصير في
المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد لعدم الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منه مع
انهما مبتدآن عند الجمهور قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ اِذِ الْاَغْلَالُ
في اَعْنَاقِهِمْ وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي
فتامل وايضا يمكن منع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل
فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فتفهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون قوله
وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الدار والاغلب مجيء اذ في جواب بينا واذا
في جواب بينما ولا تجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذ المفاجاة الا الاسمية وقد
تجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما كقولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو
وفي اللباب وهما يعني اذ واذا مكانيتين للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية
بالاسمية ابقاء للمعنى لغة بينها وبين الزمانية قوله اي حال كونها للاستفهام وشرط
كانه جعل استفهامها حالا منها مسامحة بتقدير ذات استفهام لان الاستفهام معناها والاظهر
ان المص جعل ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء اتى زيد بمعنى كيف واتى القتال
بمعنى متى قال الرضي يجيء اتى بمعنى كيف نحو اتى تؤفكون ويجيء بمعنى متى واول قوله تعالى

المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا شان اللفظ وانما شان اللفظ واذا شان الخفي كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمؤد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يومٍ ومنذ يومان ومذ ايامٍ لانها ليست اعدادا والكنها تفيد المقصود بالعدد ومن تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يحمل من تتمة احواله والفيصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاول والجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته قوله اوان اى ما كتب على هذه الصورة اراد ان تجمع عبارته ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها فانى لازم معناها اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل اذ عبارة الكلمات ليس ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم ليلة لوساعدها القرينة فلهذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد فيه بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدا فيما ان معرفتين فيما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب قوله ر بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلد مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند متضمن المعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن ح لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثمانية لغات لا تحتمل بيان الكتاب الا سبعة ثامنها ما بقي من بيان اثر ح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن

قوله لا يجب دخول الى لعله لا يجب في دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه او ان يجوز مع دخول من عليه ان يكون تضمنها لمعنى من ويكون دخول من مع تضمنها للتاكيد عبادي

بضم الدال ايضا بتقييد بان تقيد الدال بحركات ثلاثة معا لئلا يفوته التنبيه على احدى لغات لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقدفات سرح الشارح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضي وغيره قوله لا يقال المال لدى زيد او لدن زيد لم نعثر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكروه في لدى وعند قوله ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين وسكون الحاء المهملة السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا تكون الا مضمومة قوله المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة التي بهما معرفتين لانهما كالنكرة وذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخر بهما توقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام قوله بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضع الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضع له الكلي بنفسه او الموضع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مثال بالية بعنوان المثال بالية ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام الموضوع له عام والثاني وضع عام الموضوع له خاص قوله لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه فرجح الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء نسبته اللام متعلق وهو حتى يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من هذه مواضعات الادب وان لم يصرحوا به قوله المعلوم للمتكلم والمخاطب لا عتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة



قوله ولدن قال الرضي لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان تحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تحضنت للزمان ثم تارة ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغاتها المذكورة يفرقها هن انها ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة نحو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يفيد معنى الابتداء فلذا التزم بها هن انتهى

لدن ولدن ولدن بفتح اللام مع ضم الدال او فتحها او كسرها وسكون النون ولدن ولدن ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وفتح النون وبناؤها لوضع بعض اللغات وضع الحروف وحمل البقية عليه وهي بمعنى عند الا انها اخص فرقت عنه بتناول ما كان في ملكك حضرك او لم يحضرك كقولك عندي مائة اي اني مالكها وان حضرك وان لم يكن بملكك كقوله تعالى فتمم آية مستقرا عنده ولدي لم يتناول الا ما حضرك وبدخل من فيها غالبا كانه دخل عند وتجرد بعدها بالاضافة كقوله تعالى من لدن حكيم عليم وان وفي لدن غدوة جاز جرها قياسا ونصبها سماعا على التمييز لما شبهت نونها بالتنوين في ان قد وخلا من حيث ان نونها تثبت تارة وتنزع اخرى وكون غدوة اكثر تصرفا من سحرة وغيرها قال الرضي عن لدن غدوة حتى الاذت بحقها بقية منقوص من الظل قالص وتقلب الف لدنا ياء مع المضمر كالى وعلى غالبا وقد يستغنى عنه فيها كقول الشاعر

الا ان عيني في الظاعنين مع الهوى ... فلو برئت عقولكم برئت عيني

بضم ثم تارة وفتحها اخرى وهو اكثر فاذا ضم فتارة يقصر ثم تارة يمد وفتح ثم تارة يقصر ثم تارة يمد وكسر ثم تارة يقصر ثم تارة يمد فهذه اثنا عشر وجها والتقسيم ثنائي ثم رباعي ثم سداسي ثم ثنائي

قوله المعرفة والنكرة ٥

حبيب

يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام
في قولك الرحمن العصر الرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكره راجعا الى فتر اللام هو مذكور في المتون
وكانه لم يكن في متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون راجعا الى ذي
اللام على ما في الهندي ووجهه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي فاظهرها في الرضي ومن لم يعده من النحويين
فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة
لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة والهذا جعل الهندي المرجع الامور
الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذين لم يذكروا النداء ولم يستبق على كلامهم بهذه الا الاربعة فلما زاد المصنف اورد بهذه العبارة
بعد واختل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل
او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية خبر
ان ولو قال المصنف وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة
معنى قوله اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم قد
عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر بالباب او اللام الخ هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب
القاموس ابو العتاهية بكسر الهاء لقب ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا
فاحفظه فانه نافع قوله واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشئ واحد بعينه
لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا يقال قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام
المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم تناول
المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما
يكون فيه هذا الترتيب كيشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد
عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب فيما بين اصناف المضاف الى احدها
معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فلا وجه لما يقول اراد التنبيه
على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه
كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهر الان بحمل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره



الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج به النكرة تبقى بعد النكرة التي كانت علما نكرت بتاويل
وهو مما جعل الرضي عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق
النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وليس بذاك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام
والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه قوله فالوضع كلي
والموضع له جزئي شخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي
فربما يكون كليا وبما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي الموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين
والقدماء لم يعيروا عليه حتى المصنف فجعل معنى قوله لشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال
الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل
في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور حين الاستعمال واللام في قوله لشئ ليس صلة الوضع
بل غرضه وان رجع الامر الى ما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه بتعليما لما هو الحق
ولم يلتفت الى ما قصده به قوله من حيث معلوميته ومعهوديته تبيانا درمنه لبيان
كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتدبرين
وتمثيل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله
فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه
فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه وتمثيل
بعض الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه متبدل
تشخصا من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مستمي علم بشخصه حين وضع العلم
للمشخص فانه موضوع له بمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه
الذي وضع اللفظ بازائه هذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع
الجنسية كما حققناه لك في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ
الى نفسه وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية من وجه قوله والميم في ليس من
امر الصيام في المسفر بل من اللام فحق سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام
انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر لعدم شهرته لانه اذا لم

الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وآن وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل الكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحد اوضع لكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فاذن معه فلذا الصح استثناء ايتها شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال وتما حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة اي الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد والمعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن عدد معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمئات ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشئ فحسب ورجل ورجلان وضعا للكمية وكميتهما كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مئات الآن يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا اشكال بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم تكن المساحة كما لان ذلك من التباس الكم بالكم بحكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها جعل الآحاد جزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد واي لم يكن شئ منهما عند بعض الحساب من العدد آما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وتضمنهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله ان اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها انما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث من الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الهاء وكذا لم يجعله فيما فوقها الى العشرة منها لانه تفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول

لكن



قال حر للمقسل الركبات على ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا وضرب لا يقتضي تركيبه الا بناء الاول منهما من الضرب الاول الى العشرة مع ما يضاف عليها وقولهم وقعوا في حيص بيص والقيته كفة كفة الهاء والضرب الثاني كخمسة عشر وما فعل هذا بادي بدئ وذهبوا ايدي سبا وكخمسة عشر مركب الخ ثم قال والذي يفصل بين الضربين ان ما تضمن معنى حرف بني شرط اوجود على البناء فيهما معا اما الاول فلانه تنزل منزلة صدر الكلمة من مجيء ما واما الثاني فلانه تضمن معنى الحرف وما خلا ثانية من التضمن اعرب وبني صدره والاصل في العدد المضيف على العشرة ان يعطف الثاني على الاول فيقال ثلثة وعشرة فحذف الاسمان وصيرا واحدا وبنيا لوجود العلتين ومن العرب من لم يكن العين فيقول احد عشر اعتبارا بما سمن قوالي اصابع الكركات في كلمة وهو في التعريف والاضافة لاختلال البناء تقول الاحد عشر والحادي عشر الى التسع عشر والتاسع عشر وهذا احد عشرك وتسعة عشرك وكان الاخفش يرى فيه الرفع اذا اضافه وقد استزله سيبويه وان سمي رجل بخمسة عشر فيه الرفع والاتباع على الفتح انتهى

لكن يجب على الشارح ان يقول كثلاث الى عشر وحصر الاصول في اثنتي عشر كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشر امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع ولا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود وهذا كلامه قوله او امتزاجيا كخمسة عشر حبلة الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنيا مكان امتزاجيا قوله تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والراجح هو الثاني وآليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد ويستعمل في المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله واثنان واثنتان آثنان في اثنتان للتانيث كما في ابنتان والام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر آلاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يجد قلبت واوه على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني وآما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النفي او مضافين كواحدهم واحد بين ولا يستعمل واحد وواحدة في النفي الا قليلا قوله ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب الخ وكالتصريح بقوله احد وعشرون احد وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندي آما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة قوله فتقول مائة وواحد وواحدة قوله واحد وواحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد وواحدة وآيا كان ان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد ليكون تمثيلا بالعطف

قوله بعد ما تعود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع لا يخفى عما مر له آنفا ان المجئ ههنا قائم بالموصول اعني ما هو وكذا التعود قائم بالمجئ فينبغي ان يكون ذلك الموصول فاعل المجئ والمجئ فاعل تعود ولا كما عليه تصحيح الشرح ههنا في هذا الكتاب منسوبا الى بعض الافاضل من كون الموصول فاعل تعود والمجئ مفعوله فلا قصور فيما ذكرنا غير ارتكاب ما هو اضعف الوجوه في عمل المصدر والعدول نظرا الى سلامة المعنى من عكسه اعني عكاكة المعنى مع سلامة اللفظ فتدبر حامد القوجوي

قوله ان يلي التمييز والمراد من التمييز ههنا تمييز المائة اعني رجلا لا تمييز الثلاثة اعني المائة في مثل ثلاثة رجل المجموع بالنصب مفعول به بعد ما تعود والمجئ اي بعد اعتياده لمجيئه بعد ما هو في صورة المجموع الخ امير جبير

لكنهم ارتكبوا كما مر ان يلي التمييز فاعل على المراد بالتمييز المطلق المجموع مفعول على ارادة الذي جمع بالالف والتاء بعد ما مثلته تعود اربعد تعود المجئ اي مجئ مطلق التمييز بعد ما هو صورته اي المجئ بعد التمييز الذي هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فلو ميز الثلاثة واخواته بالمائات فاذا اراد ان يميز المائات بالتمييز وقالوا ثلثمائات رجل لزم ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء وهو خلاف المعتاد فيما بينهم لان العادة ان يلي المميز الذي هو في صورة المجموع بالواو والنون مثلا يقولون عشرون رجلا واربعون رجلا وخمسون رجلا الى التسعين رجلا فلو قالوا ثلث مائات رجل لكان خلاف المعتاد لبعد الفقير

بحيث

مميزات الاعداد

## لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود ح

الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب له واحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر وقوعا مافي قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف على طبق مافي الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق وقائق طعوم السياق المعدود وفي سلك السباق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما كتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله كما في معدكرب مثال للتثاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان في معدي كرب واجب مرجح به الرضي قوله قال الشارح الرضي تنبيه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما مر تقضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فحوى ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها توهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لانه مجرور وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع كخرص بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فنوتي بها وان لم يكن الا جمع كثرة وان لم يكن فكذلك وان كان له كلاهما فالغالب ان نوتي بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير نوتي بجمع المونث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المونث السالم لانه اختلف في سنين فقال الاخفش هو فعلين كعضين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك





ان قول المص وكان قياسها مئات او مئين غير مستقيم والقياس مئآت لا غير قوله لانه لما صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا الظاهر قليلة وتخصيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلاث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فافهم وتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة في العدد امر فرضي لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلاث آلاف رجل هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلاث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد وقد يجيء نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال

قوله وان عاش الفتى مئتين عاما ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعتبر به عنه مذكرا تفقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال في ثلاثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز آلاف مذكرا او مونثا نحو ثلاثة آلاف رجل وامراة لان مميز المائة والآلاف لما اضيفت اليه المائة والالف هذا كلامه وان قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلاثة اشخاص وشيخا وشيخا ثلاثة آور د عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما مذكرا وتانيثا قوله فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاكثر قوله هب ان مميز الواحد مغن عنه ففيه اشارة الى منع الاغناء بجواز افادة التاكيد كما في آله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنى رجال قوله قلت لما التزموا المجيء في مميز سائر الآحاد فالاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الآحاد وفي الدلالة على المتعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله وتقول في الجواهر الهندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت اشارة الى ان تقول صيغة الخطاب وتحمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي تقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي عشر فتعرب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار حالة اي مرتبة لا تخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا حسن لمقابلته بالحال وفسر الحال

قوله وان عاش الخ كذا في النسخ التي رايناها والصواب مئتين كما مر

ار الاسم الفاعل المشتق من العدد كالثالث مثلا اذا اضيف الى عدد له اعتباران تارة يضاف الى الاحد دلان يصير ذلك العدد ازيد مما كان قبل كقولنا ثالث اثنين اى مصير
الاثنين ثلثة وترجمته بالفارسية سه كنندهٔ دو وهذا هو المراد بقوله باعتبار تصييره ولا بد من ان المضاف اليه اقل بواحد من العدد الذى اشتق منه اسم الفاعل
ليفهم منه حال المعنى وطورا يضاف الى العدد لانه واحد منه كقولنا ثالث ثلاثة اى واحد من الثلاثة وترجمته بالفارسية سيم سه وهذا هو المراد بقوله
وباعتبار حاله ويضاف ذلك الى عدد مثل ما اشتق هو منه او ازيد على قول بعض الشارحين محمد دانى

بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك العدد ومن غير بيان مرتبته لقال واحد
الثلاثة او الاربعة وواحدتها ولاشتق له لفظ الاول والثانى الى غير ذلك قوله اذ فوقه
مركبات لاتصير اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادى عشر احد عشر ونظائره اذ اخذ
اسم الفاعل من اول جزء السلك المركبات من سند كور لك فى جهة قوله حكم اسماء الفاعلين فى التذكير
والتانيث وكذا فى عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين
الاول ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد
المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه
اذ ما يؤدى معنى فعليا لابد وان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك
التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا
ولم يجئ مما دون اثنين لاستناعه عقلا وما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثانى
فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح
اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد فى مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين
بالاضافة او التنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة
والنصب فيها متساويان او الثانى اكثر كذا فى الرضى قوله الى عدد يساوى عدده
اى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده
لان الاثنين بعينه عدد واحد منه الثانى لامثل ذلك العدد قوله والا يلزم جواز ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة بجواز ارادة المبتداء والمنتهى من عاشر العشرة لانهما فى المرتبة
العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فينبغى ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثانى والثالث
مثلا قوله فيعرب الى الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره
حرف علة او ما فى آخره حرف علة فى حال النصب فانه فى البناء ساكن الآخر وفى الاعراب
ساكن الآخر ايضا الا فى حال النصب قوله المونث ما فيه الا يخرج من تعريف المونث المؤنثات
الصيغية كهذى وذه والتى وانت وتدخل فى تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمونث
بالعلامة وما يقابله لقصر ساحة بيان الاحكام لانها تصير مختصة بالمؤنثات بالعلامة
مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامة اى علامة التانيث
التاء وان لم تكن بمعنى التانيث فانها تاتى لاربعة عشر معنى فصلتها وحققها الرضى فى المقام



قوله

قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التانيث
الهمزة اجماعا وان اختلف فى انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففى قوله الالف
ممدودة نظر الا ان يحمل وصف الالف بالممدودة ضعفا لحال المتعلق اى الالف الممدودة بما
قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات ودفنة
وكبساء وتقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفى قوله وعلامة التانيث
التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة
هى التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر فى جنس الحيوان احترز بقوله فى جنس الحيوان عن النخلة
فانها بازائها ذكر فانه توصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها حقيقيا قوله واذا اسند
الفعل بالفصل كما هو الاصل يعنى تبادر قيد بالفصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر
من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت المراة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على
التانيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيدا الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت
فى ظاهر غير الحقيقى بالجواز علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مونث غير حقيقى ولا جواز فيه بل يجب
تذكير الفعل اذ لا تاثير لتانيث علم المذكر الا فى منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان
يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت
ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه بالقرآن
على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل فى
حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز ههند زيد ضاربه هى ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير
المنفصل كما فى تعريف القسم الثانى من المبتداء فانه يشمل مثل انا قائم انت قوله فانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغيير ابن فيه جعل كالمكسر
فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التى
حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضى قوله غير المونث
الحقيقى يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقى بمونث غير الحقيقى لا بغير المونث الحقيقى قوله
فى كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اى آخر موجوده بتقدير المضاف لا يخفى
انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبطل بهذا التقدير اشكال باشكال قوله قولنا

غير المونث الحقيقى

(بمسلمون ومسلمات)

(التقدير المضاف)

مع لو احقه فح يكون التثنية مجموع المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن مثلهما البتة تثنية اذلم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لاحقال النون مقدرة لان النون في حالة الاضافة كالتنوين حكما فكما لاتقدير للتنوين معها لاتقدير للنون قوله والا لايصدق التعريف الا على مسمى فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولامانعا لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى للظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليم هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف والياء والنون الدلالة بل عن مجرد الحاق الالف او الياء قوله اى مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما خارجان تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا بعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه وبجعل ما ذكره في القرين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح لان الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال ليدل على اربع اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر ولهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في آخره الف مفرده الى آخره بقوله مفرده عن المقرونة بهمزة فانها محدودة وبقوله لازمة عن الف زيد في الوقف فانه لا يصير زيدة بها مقصور العدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله وليسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذه من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس في لك ان تجعله من القصر كضرب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر فكرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى الالف في الاسماء العربية البناء كمتى وعلى والى واذا اعلما عديم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم يتمكن لم يعرف اصله كذا حققه الرضي فجعل الاعلما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان لاماله تسبب

غير

الا ان نون مسلمان اذا اضيف حذف منه

غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون للامالة سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء بان كان مجهول الاصل كما عرفت قوله كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتمسك من قراء اذا تمسك هذا هو في القاموس القراء كثمان الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقاري والمقرئ جمعه قراؤون وقراءون قوله لكثاد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب الا كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا واما في آخره همزة اما ان يسبقها الف او لا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا في الاغير كحمراوان والباب في البواقي ان لا تقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا واما لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب توافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال لا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا نفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا تحذف عن آخر المثنى اى آخر مفرد المثنى فلا يناسب قوله وتاء التأنيث لا تقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا تحذف عن المثنى قوله المجموع ما دل اى اسم دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلم مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعد الشدة الامتزاج قوله على جملة آحاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في انها اعم من الآحاد جملة او متفرقة طابقة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على آحاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن تبقى التثنية قوله بحروف مفرده اى بحروف هي مادة لمفرده او مادة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده

اسما واحدا او اعرابا باعراب واحد فهو

والمقرئ ح

وحمراء ح

وصحراء ح

والتي لا الف قبلها فيها التصحيح كرشاء وحداء ح

جمع المجموع

واضافة حروف الى مفرده بيانية اى جميع حروف مفرده او كل حروف مفرده كما في رجال ويجوز ان يكون اضافة حروف الى المفرد من اضافة الكل الى الجزء اى بعض حروف مفرده كما في رجال اذ لو اريد بكل حروف المفرد لزم ان لا يكون شئ من الجنس لغت الواحدة وفيه بحث

المقدر كما في نسوة فانه لقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نسآء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري قوله فقوله عادل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس المتباينة من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله عادل اسماء الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنخو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص نخو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره والا يخفى انه يجب ان يقيد نخو ركب بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنخو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نخو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده نخو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لابد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنخو تمر وركب على الاصح عليه قوله ليس بجمع

كجامل هو جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجنس او الكلام في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر يرشد اليه قوله فالصحيح لمذكر فالاولى لتفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح قوله اي آخره مفرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات فتامل قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اي آخر الاسم لا جعل ضمير كان لآخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع

الى



الى الآخر يدل عليه قوله اي الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف على ان الالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين ومصطفون دون المصطفون قال قوله وشرطه اشرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم نشر الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه في تاويل فكونه مذكرا العقل كما يشير اليه وضمير كونه ليس الا الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف في شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه لكون الكلام في جمع المذكر انما تذكير آنذاك عن كون الكلام في المذكر وانما لتنبيه الغافل المتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذان عذران باردان لا يبرد قلبا محرورا فبار الاشتباه وقال الهندي شاط فائدة الشرط انما هما وصفا المذكر دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مونث وكيف لا ولم يضم هو لآء الى جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كما ستعلم اولو وعشرون مثلا فلو لم تندرج في جمع المذكر السالم لضمت اليه كما ضمت اولو وعشرون مثلا هو واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر اي فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى اللفظ بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وفيه مجذورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش ودفعها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين الثاني الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز في السعة وتم بلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكرا بمعنى كونه مذكرا او هو خبر شرطه بلا تقدير وتم بلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بتقييد الحيثية اي فمذكر

الرشتاوي

علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما فبقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقي انه هل يسمع منع الهندي
لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به قوله يعقل من حيث سماه اشار الى ان المذكر العلم او اللفظ
فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله نحو اعوج على الفرس الى قاموس اعوج بلام
فرس لبني هلال تنسب اليه الأعوجيات كان للكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار
اليهم من بني اكيل المرار وفرس لغتي بن اعصر فالكلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن الفظة التاء
او مقدرة ليخرج نحو طلحة الخ اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد
عن التا ليخرج عنه نحو طلحة ويدخل نحو مسلمي وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله
صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا العقل جعل التذكير
والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف
دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه لكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت مافيه ولا يخفى ان المراد
بالمذكر ههنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى
من التذكير ههنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون
بتاء التانيث قوله اي مذكرا غير مستتر في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون
في صفة لا يستتر فيها المذكر والمونث في الصيغة خلاف الاصل لشابهتها بالاسم في ان الشائع
فيه الفرق بين المذكر والمونث بنفس اللفظ لا الاشتراك بينهما كالغيور والانثى والجمل
والناقة والابان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ح ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران
بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمونث وجمع افعل التفضيل بالواو
والنون بانه لخبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
يفهم منه جواز جمع امثال مزمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد
قاس من غير مساعدة السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا يستوي فيه
اي في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الكرخي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة
لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا
في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره
ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لكان شيئا واجاب المهندس بان ضمير ان لا يكون

صيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمونث بمجرد التا بل يكون

في الصيغة ح



عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فاشرح فسر العبارة على اجاب المهندس
ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا استلبس تاء
التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة ليستوفيه المذكر والمونث
قوله وتحذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله

ای نون الجمع بالاضافة ای یجب حذف نونه ح

الحافظو عورة العشيرة ◦ وقبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقو العذاب
بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد

تمامه

لبئن بناها وابى شيئا مرداه

لا يحذف نونه بالاضافة نحو ◦ دعاني من نجد فان سنينه ◦ وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه
لا تجه ان حق بيان الشذوذ ان تقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل
حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه
لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع
بالواو والنون قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة والاخصر

قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ح

فان يكون بالهاء قوله تغيير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه
كما هو المتبادر وفيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والالم تتناول نحو فلك
اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة
والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار الامور اللاحقة فروعي
المتبادر في الاول دون الثاني بقي انه تغيير نحو فارس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة
الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا ينكر في فارس التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا
والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح خاتمة
التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغيره
بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع
المذكر السالم لان جمع السالم تغير مفرده بتغير آخره لا تغير صيغته لان ما يطرأ الآخر لا يغير
الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع المذكر السالم حيث لم تتغير صيغته
وان تغير بتغير آخره قوله جمع القلة افعال الخ قال الرضي هذه الاوزان

جمع القلة العشرة فما دونها وهي ستة افعل افعال افعلة فعلة كما قيل
والاثواب واجربة وغلمة ومنها ما جمع بالواو والنون والالف
والتاء وما عدا ذلك جموع كثرة منه

للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة

مبحث المصدر

وكذا ما عدا الست للكثرة اذا لم يحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كما جاء في مصانع قوله اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قوله يغاير بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سيأ هي ليس حدثا بل بمعنى سيأة بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل ارجحيان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنة للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها صاحبها ارتبداء او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاحي شهير في محله فلا غرابة في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا ضنة في المفعول المطلق وان اريد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين الذين فتامل قوله سماع اسماعي لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي بتجوز باضافة مضاف اى ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي قوله ولا تقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التنثيتين اعترض عليه الرضي بانه عليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التنثيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان لحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله وبجواز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل الا المنون كخاطق صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثر فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي قال الشيخ الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله اى فيجوز فيه وجهان ذاهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل الا تاويله بان مع الفعل فحينئذ يجوز تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية وقد عرفت ان عمله للبدلية

فان معناه جعل موصوفها ؟

مطلب اسم الفاعل



لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يوضع عنها فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول قوله من فعل ارحدث آما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان جعله لبس المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وفي التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو المحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع في ما بينهم اسناد حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمن او الالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام به نبه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع وذلك ان تجعله للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين قوله اى اذات ما قام به الفعل هذا كفى ويغني عن قوله او الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء وأشار الى وجه صحته المشار اليه بقوله كان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل وهو المتبادر مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل للجميع لا للمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض على الرضي بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا ومقترب من فلان ومتبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث لنسب لا تقوم باحد المنتسبين معنى دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص وهو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول لكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام

قرب من هذا الشخص وآما قوله لا يقوم بها حد المتبينين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ لا على التعيين كقوله هذا منى قبيل اشتباه النسبة بالانتساب وآما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث باعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار اعتباري قيام الضرب بالفاعل قطعا قوله قال المصنف في شرحه آل المصدر والتعريف قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له الآفحة حيث لا تخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه لو تجوزا الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للمغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق منه حتى جعل التعريف مقوضا به قوله واسند والاخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث آي يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران آحدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه ان رح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما سترى قوله على وزن فاعل قال الملوبه سمي للكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات من قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى وانك يد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقولك تعالى من اتيت الآمر فعلته فهو بمنزلة قوله تعالى في الآية الاخرى كان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد كان اهل وعده مأتيا لوعده فجعل اهل الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه

ثم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما بحيث ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين ع

وكان وعده مأتيا وقال الرضي والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول ع

فاسند



فاسند المأتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام فالاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخلته اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخلت اسم الفاعل لا يخرجه عن شرط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة في الصاحب وقد دل ما سبق انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه وتمام لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يعدان باللام وتسمى لام التقوية في نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله كضراب ومضروب في مضراب هذه الاوزان الثلاثة تمثيل باتفاق من النحويين البصريين وآما عليم وحذر فعلها مذهب سيبويه لا غير ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فاته من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفودة آي لا يلتفت ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الآن باعتبار معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية تعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا تحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستكمال الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل محل قوله مع التعريف محل اذا اللام الموصول

لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف لقدنبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول المفعول في التحقير المفعول عليه الحذف والايصال اذ المفعول هو المحدث وما وقع عليه المحدث مفعول به وانما عدل عما ذكره المصنف في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرأه على ما قال قوله لمن وقع عليه فعل كخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه التأديب مضروب لانه لا يقال الا لداخل على خلاف الوضع تنزيلا للظرف والسبب منزلة المفعول قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي ليس اي عمل الرفع لا توقف على اشتراط قوله اي اشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل وانما قيد الامر بالفعل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا تبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا ثم لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضارب امس لانه هدم به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان كل غير الثلاثي المجرد عنا وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه بجئ على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن الان يقال نبه على انه لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او بهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الوجه

اسم المفعول

اسم الفاعل وغيره وعلة التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة

الصفة المشبهة

الخلام بخلاف اخويه فانها للانفصال المحقق وينبغي ان يراد بمعمولها الظاهر ليدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجهه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجهه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم اقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه فلهذا بين اعراب معمولا دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية لا تصلح الا للوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشرح وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وقبيح وجهه يجئ الآتي لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولا المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا تحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ولكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة والقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه نصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الآن يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه زيد ضرب ابنه في داره ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل للتعيين الابن وموضع الضرب قوله وما الضمير فيه آه فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد مما الفرق بينه وبين زيد حسن الوجه برفع الوجه وجهان سيأتي في الاشتمال عن التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان تتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجهه لان معمولها حاج فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بخلاف حسن الوجه لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباين بين البدل والمبدل منه قوله ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه

والا فقيضها ضمير الموصوف فتونث وتثنى وتجمع باعتبار رصاحبه المعتمد عليه فتقول حاني رجلان حسنا الوجه وحسنان الوجه ورجال حسنوا الوجه وحسنون الوجه ومررت برجلين حسني الوجه وحسنين الوجه ورجال حسني الوجه وحسنين الوجه وكذا فيما كانت الصفة بالام وفيما كان المعمول منونا او مضافا فيهما خبيصي

ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لايكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او للتشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خلاف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشئ الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو الغالب اجنبي فلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة ليكون النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجهها بالرفع الزيدان الحسنا وجهها بالجر قوله فتونث انث الصفة جعل تونث عن صيغة الخطاب والمفعول المحذوف والاداعي اليه يدل الانسب بالبناء جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فاذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير شرط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو حسن الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ او ما وقع عليه الشئ فالتعميم لايتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقية لو اعتبارية كما في قولهم هو ابسر منه رطبا قوله في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل اولم يكن لكن تكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لان المراد بالموصوف لاحاجة في الاخراج الى جعل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف قوله لخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لايخفى في كون التعريف مانعا مالم يعرض لخروج صفة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل ودونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة الى التفضيل على جميع ما عداه فانه

مثل الصفة المشبهة فيما ذكر من التقسيم الى الصورة كالقائم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا القائم غلامه والقائم غلام وكذا الصور التسع لتجرد المقارن عن اللام وكذا اذا ترك اللام عن المعرف وكذا الحكم في المنسوب نحو التميمي الاب الى آخر الصور جمل

اسم التفضيل

لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة قدر تمييزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاول حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغة لانه ابجادة قوله ونعل للمونث لاوجه للاقتصار على ضم المونث لتتميم كلام المتن لان تثنيتين وجمعين ايضا قوله فيه فعل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لايكفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مونثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خوري وشري على مقتضى قوله ونعلى للمونث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر ونعلى للمونث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا خير واشر للجميع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه ان مبنى اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحمك الشابتين بمعنى اكلهما من الحمك واقل لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من مابيس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس لان اشتقاق افعل التصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف بزيادة الفعل فلا يشتق فعل خص بنفي حدثه عن شئ لانه نخ نخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لايكون الا مما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري فيه ذلك لزوالها الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا بعيب ان قيل ولا حلية لانه لايشتق من البلج بمعنى لون الحاجبين غير متصلين اجيب تخصيص بل للصفة قال الكوفيون يجئ من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما فهو شاذ ومنه قوله عليه السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة قد تكرر من شراح ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس في القاف الهبنق كقنفذ الاحمق وهبنقة لقب فر الوذعات يزيد ابن ثروان فجعله لقبا لاكنية وقال في العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز ابيض يخرج من البحر ابيضا

قوله فانه لايعلم انه مشتق من الربح الخ مثلا اذا قيل اعوج من دعوج لم يعلم انه مشتق من عوج او دعوج فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون تمام ودف عوج او بعض ودف دعوج وذلك البعض كلها اصول او قيل اعوج من استعوج لم يعلم انه مشتق من عوج او استعوج لان هذه الحروف يحتمل ان تكون تمام ودف عوج او بعض ودف استعوج وذلك البعض كلها اصول او قيل استعوج من استعوج لم يعلم انه مشتق من استعوج او من استعوج لان هذه الحروف تمام ودف ستعوج او بعض ودف استعوج ممتزجا بين الاصول والزوايد او قيل اغدودن من اغدودن لم يعلم انه مشتق من اغدو او من اغدود لان هذه الحروف تمام ودف اغدود او بعض ودف اغدودن الشعر اذا طال وتم وتلك البعض كلها زوائد لان وزنه الاصول الغين والدال والنون وجيه الدين

فان قلت فما الفرق بين قوله فاعوج كما مر وبين قوله فيما يأتي فهو في كذا اعوج قلت الكثرة الضلال فجاز القول بانه اعمى من غيره وكما تقول هو اجهل منه واضل ان كون من غي العين ولم يرد به انه اعمى من غيره بل بمعنى الآفة اي كما كان في الدنيا وهو في الآفة اضل سبيلا والوجه الاول لقوله بعد وهو في الآفة اضل سبيلا وتحريره ان الاعمى بالعيوب الظاهرة قد يكون اعمى بالعيوب الباطنة الا ترى انهم يقولون ان جهل فلان كذا واي عيب اقبح من الجهل وقد استعملوا منه افعل التفضيل كذا ليس من العيوب الظاهرة قال الخليل الالوان والعيوب الظاهرة يجري مجرى الالوان في كليهما والاصل وكذلك يجري مجرى الالوان كل ما في العادة ان يخلق عليها الانسان فان لون وعيب ان لم يكن اما افعل لغير التفضيل مع وجود فعل منه لغيره نحو قولهم رجل اعمى قال سيبويه ما اعمقه بنى ما اجهله كما قالوا رجل اسود وما ذاك الا لان الحمق ليس من العيوب الظاهرة وقالوا ما اجهله فالقول ما قال الخليل والله اعلم

شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودعة محركة الاوثان وسفينة نوح
عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع فى ستورها وذو الودعات بنيقة
يزيد بن ثروان يضرب بحبته المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بنى قيس بن نعامه وكان
يضرب بها المثل فى الحمق قال الشاعر عش بجد وكن بنيقة قيسى وقد شنع الشارح
رحمه الله تشنيعا شنيعا للفاضل الهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولا ارضى بمثله عن مثله
لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس فى نقله من الهندى
مرضيا لكيف وقد كتب فيه فيه اثنا عشر مرة الى القدح فيه كما هو دأبه قوله واستعمال اسم التفضيل
على احد ثلاثة اوجه آذا لم يحمل مجرد ولا كما فى اخراد اسما كما فى الدنيا والجنى اسما للحظة
العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جائنى رجل آخر وهم ان الاصل من تلك
الاستعمالات منع ثم الاضافة بالمعنى الاول قوله واما قوله لست بالاكثر منهم حصى آه وقيل
اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من
ومع ذلك قيل هو باعن صورة اجتماعهما قوله ولا يجوز نحو زيد افضل
الآن بعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى هو خبر غالب ومع غيره
قليل قوله ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ آورد عليه
انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف اليه غير منصرف منافر
للتنوين وينتقض بالتعويض فى جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء
على الضم كما فى قبل وعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل
عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد
افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى
تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز
والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد
متباعد عن الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة لجعله بمعنى اسم الفاعل
قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ
اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثرى من المطابقة اجراء له مجرى
الاغلب الذى هو الاصل افعل من قوله احدها وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة استشكل

قوله ولست بالاكثر منهم حصى الخطاب لعلقمة والعزة الغلبة
والكثرة تقتضى القلة والمعنى لست يا علقمة من هو لآء
بالكثر منهم عددا بل اقل منهم واتاهم العزة والغلبة للكثير
لا للقليل وجيه الدين



حمل القصد على المعنى الذى هو المقصود وجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى
قصد احدهما وثانيها جعل ان تقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان تقصد وثالثها محذوف
المضاف اى ذوان تقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة
وكانه جعل ان تقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب الآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة
بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره آه لا يخفى ان
هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة قوله باعتبار تحققه
فى ضمن بعض الاولى فى ضمن ما عدا المفضل للتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان قوله
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده وتوهم ان الاطلاق تبنى الزيادة على جميع ما سواه
صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا ما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه
قوله ويضاف للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص اى التوضيح اسم التفضيل والتخصيص زاد قوله والتخصيص
لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وقيل انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح تشمل
التعريف والتخصيص والتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل
بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم آه اقتصر
وكمحمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث
لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه لعنى لا يعمل اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا غايته ان العمل
فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط اطلق المضمر
والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هى منه وما ذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد
بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العامل فيه محلا لا لانه لا يظهر فى لفظه اثر العمل
والا لجاز عمله فى سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا وبما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغى ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا
ونظيره قوله رافعة لظاهر فى تعريف المبتدا فانه يراد بالظاهر هو الملفوظ ظاهرا كان او مضمرا
بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل فى الملفوظ الرفع بالفاعلية وانما قال
لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اقرب منك زيدا
وانا اعرف منك بزيد قوله وانما يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا خص شئ على الرفع

بالنفاعيته بل يجرى فى نفى عمل النصب لكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان آتيا بالآلة
ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد للنفى على الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده
اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا وهو فى اللفظ شئ
الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشئ او وصفا سببيا لشئ ولا معنى
لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا
مستمرا بلا ضعف يعنى لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى ناسا
من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمة قوله وهو فى المعنى
صفة لمسبب قال الرضى الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الفنرى
الى غير الشهور للتنبيه على صحته وتحققه ومن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب
مسبب الاسباب ارجاع الاسباب اسبابا فالاسباب حج مسببات وانما عدل عن السبب
الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقعى بل يكفى ان يكون لما جعله
المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما قوله مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره على ما حمل
قول المص نحو ما رأيت زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه امس فينبغى ان يطلق
المسبب والا فيفسر غيره فى قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييده السابق بالاول قوله
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار
غيره بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا
يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول
صح كما يقال جلست فى البلد فى الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول
حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار غيره حال من قوله على نفسه قوله والمساواة اى بأيا ما مقام
المدح هذا البيان لخص مثالا بكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور الاخص بمقام المدح
فربما يكون النفى نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على
وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثانى لعدم
ارادته فى تركيب ليس حج فى مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه مجرور فى الجميع وان لا يجب
بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل التسلط
النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لكنى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يعقل وجه



فان قلت مع زوال الزيادة التفضيلية بالنفى حج
زوال حج

ذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى قبل توجيه على الزيادة التفضيلية سواء
كان رجوع النفى الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن تؤول عبارة الشارح بجعل الباء فى قوله بالنفى
بمعنى مع للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله باجنبى لا يمتنع
بل بين افعل ومعموله للضعف عمل فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضى قوله ولو قدم
قوله منه فى عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن بعضهم مؤداه انه فليقدم سنه على الكحل
حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود
الضمير الى عالم يذكر لانه رد الهندى بانه لا فساد فى رجوع الضمير الى عالم يذكر لفظا وهو مذكور
رتبة كما فى هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتداء مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد
ركيك فرجح العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصنف رجحانا الى ما ذكره يعنى يلزم رجع
الضمير الى عالم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحرير ما ذكره المص فانظر
اطراف الكلام لئلا تكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع انها ليست من قبيل العبارة
المشهورة الواردة الخ اذ كذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو مما يقضى منه العجب لانه كيف
يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان مآل الوجه ان
العرب كان مضطرا فى اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه
لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور وآورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى
فى الاثبات ايضا كان يقال رايت جلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى
بانه لم يسمع وهو كما ترى منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه يضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل
مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلى قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله مع كل عين زيد الخ ورد على تقدير ذكره
الرضى فى تبعة الهندى متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم
التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهنا يتغايران
بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كل عين زيد
فليكن التقدير منه فى عين زيد حذف مجرور منه وجار العين لظهور المعنى مع ذلك
الحذف وينبغى عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له فى كلام العرب وهو حذف
المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل

لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبى لان الفصل بين
العامل والمعمول باجنبى حج

على الكحل لتفضيل الكحل حج

والمفضل عليه باعتبار وون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون
مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم
المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر
الكحل المفضل فتامل قوله ولو رفع لفظ العين الخ لم يلتفت اليه لما بناء على عدم تحققه في كلام
العرب وان لا مانع منه قياسا قوله وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في حال
التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد آت بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي وجه تزييف
وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل لان معنى
ما رايت كعين زيد ولا زائدة عينا ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مشتها حذف
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله
كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد
في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة
فاشار ح اث الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه
لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض
مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بعد المماثلة
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع اكثر جميع فيكون النفي
مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصان بين التركيبين الاخيرين فرقا
بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان
يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه
يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق
به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك
ان تجعل مضى قوله فان قدمت الخ ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس
لك ان ترفعه بناء على انه لا فضل بالاجنبي وليس بمعتبر حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه
اذ لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجعلنا احمال احسن متحققا

نظر



نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان اختصاره وما ذكره اوفى بالمقام والاحسن ان
ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان بغير
ليس بجمع بنى على ذلك لصحيح منه ماسيأتي من جعل سارا صفة ركبا لانه اسم الجمع لاجل تانيث
المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع وسارا من السرى واحتمال حصله من السراية
على ان يكون صفة مصدر محذوف اى خوفا سارا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لانه حقه
التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت اليه قوله لاري آما من رؤية البصر او من رؤية
القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المقام وهو جعل اري مجهولا اى لا اظن ونفي الظن
ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية تبصر وعلم قوله وادٍ منسوب الى السباع لكثرتها
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله واما الحال انى
لاري جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا اري ومقتضى السياق
ان يقول وما رايت ليفيد انه ما رأى ولا يرى قطعا لانه لو راى شيئا لم تيأت منه الحكم
بانه لا يرى قط فتامل قوله فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اى يقصد
بيان الاقسام على طريقة واحدة وتمادى على انه بذلك الصدد وانه ذكر بعد تعريف الفعل
بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اى نفس ما دل لعتر الكلمة
جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل
دون معناه قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم
والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا
معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في
ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي
لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منضم
بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل
متعلق متعقل اجمالا منضم من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل
على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة تقيد في نفسه
لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان

اخوف ح

من الكل ح

ما رأيت كعين زيد ح

ان ح

مبحث الفعل

اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف نأيت فى اوائله الظاهر فى اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين لانفى ان الماضى ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع لان اشتراكه الذى يسبب زيادة احد حروف نأيت وايتى فلهذا اقتضت بهته باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهته باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا بمثل مفعل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالميزة لم يراع فى البيان ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهى الى الغائبة قوله مفردا مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اى للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بأضرب او نضرب وانما وصف فى أضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره وكما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمونث وللمونثين عنيبة اى حال الخ يمكن جعل غيبة مصدرا حينيا الا ان جعلها حالا انسب بنظائرها وكقوله للمحو والغائبة والغائبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق الا دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث به وهو بتط لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مآل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الطرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لانحصر وقت اعرابه فى وقت عدم الاتصال حتى تندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمحذر المغايرة وقيدها اى لا يعرب مغايره فى وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل باحدى النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون فتضافا العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلم على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون او وجههما العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه ما من المضارع المعرب وهو ما لم تتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف

تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال الخ جميعها منقولة يقال جميعها ليس واحد من الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل الافراد كل جزء جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذلك جاءنى جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية قوله او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليل الفعل الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل قلت كانه اراد بالفعل اثر الفاعل الظاهر ان يقول وشئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله لدلالته الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص قوله لانها وضعت آحاد ولان الشئ ما لم يخص الشئ ما لم يعم فيه قوله وانما خص به لحوق تاء التانيث اى الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها الخ قوله ولحوق تاء فعلت الاخصر ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يغير نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا فى تعريفات هذا العلم قوله قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو المتقدم الذى لا يجامع فانه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التباين التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ويندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله مبنى على الفتح

الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتعليل الفعل تعليل مدلول

منسلخ عن الزمان لان الافعال الخ فى الحدث

ارجع اليه كما هو حقه او متبوعه

وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لانه يشمل نحو يجر بلا شبهة قوله المجرد عن
ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ويضربان قوله متصل به نحو يضرب ويضرب
الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله
متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل قوله للتثنية لا حاجة
الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث
فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام منصرف
الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها او لو كان المشار اليه بذلك
شاملا للضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله
لفظا تحرزا عما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون
بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا
حرك المجزوم لك كنهين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
مرفوع للاعراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فلا تغفل عما قلته به
قوله والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل به
معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على مجرد
المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقولنا مثل يدعوان ويدعون
الا يدعوان ويدعون ويضربان وتضربان الا لكان واضحا قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم
ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل
عام اريد به الخاص قوله اسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها
قابلتين للسقوط قوله هذا التجرد لم يقيد والتجرد في المضارع وقيدوه في المبتدا حيث
قالوا التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه في المبتدا واسناده
الى شيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع
لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فوجد منه ما جرد عن العامل وليس بمعرب
بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع قوله
كما هو المتبادر من عبارته المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له
التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان لا وفي بين الجوازم



ويجزم بلم ما فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال
ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او
الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل والجازم ففي لم يضرب
لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع لوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم
خفي في كثير من المواضع فلا تميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام
تمييز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اكثرهم
اذ الكلي منهم يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد يضرب لا تقول صحة الوقوع موقع
الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدال الالف نونا
فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال ان النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا
وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لان يرده انه لا ان يضرب في تقدير لا ضرب
وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها
ان تلحق الفعل الا انه الحق بالمتصرح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ
نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا اختص لن
من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى تحررت ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي يقدر بعدها ان شروع في الشرح قبل ادائه فان المصنف سيفصلها فتحمل ذكره مقام تفصيل المصنف قوله
اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم
فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية
او الوجدان او الظن الى غير ذلك قوله هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وهذه
صارت مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ المخففة المأخوذة من المثقلة
قوله فانها للارجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي وقد يقال بهر المناسبة
الغيت لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله ليست
هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل
هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب
كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون

فمعنى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفه لا تقدر ان تعمل في الحال التي هو حال الآن الذي هو مبنى الاصل قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف للانهم وجدوها ولم يجدوا ذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعلوا وجهان مبتدأ لانها فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لغير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيهما الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان المتكلم الآن سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لانها تفيده بتقييده كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبيل ذلك لكن تقييدها الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت كانه اراد انه لا شرط في حتى هذه ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها او متصلا بآخر جزء منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لانحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت سرت امس فذكرت مع ماض قبل المضارع لانجعل المضارع حكاية حال ولا توقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبل فجعل هذا المثال حكاية الحال دون واحد من امثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنف قوله كانك كنت في زمان الاخبار بيانات هذه العبارة اي جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف الظاهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الآن ليقال بنافي افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته قوله كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف الابتداء ويريدون بذلك المبتداء بعدها قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المصنف بجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق قوله امتنع نظرا الى اللام الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرا لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرا يحتمل ان يكون في تقدير كان سيرا لا يصلح منشأ الى غير ذلك فلم تحقق خبر كان لا يصلح للسببية فحصل مانع الرفع مجردا انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التالي قوله فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بها فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع

كان سيرا واقعا او ان يكون في تقدير

على ما قدره



خص بيان الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء ج

حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعنا ما او معنى كي قلت ج



قوله فقوله اتيهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى مباحثه لان الفعل اسرت حتى تدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتأمل قوله والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدا والضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقديران والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح قوله من النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء وقد سبق مثله موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المنسبك من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا مبعد عن العطف تقدم لانه المستدعي للجواب فاتى الجواب لا يعطف فيهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في وزني فاكرمك لا يصح النصب نتيجة عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الآتي ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالمجاز فاستريحا جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع مني ترك منزلا والحاقي بالمجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ساترك والحق في معنى الامر اي لاترك ولالحق فاستريحا قوله والواو التي آخر الكتفي ههنا بتقدير منعلق الظرف ولم يقدر المبتدا ولقد احسن قوله اي بشرطان يكون بمعنى الى او الآن ولا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقديران بشرطان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فيه الاسم بالصريح ليخرج عنه نحو اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم فانه ح لا يقدر ان لجواز ان عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه ح يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب

عما قدره

واما الجزم المضارع بـ كيفما وكذا المجازاة والجزم بـ اذا فـ ذو كذا مع ايان ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه كقوله ايان نؤدك لا مس غيرنا وتى
لم تدرك الامس منا لم تزل صغرا * والجزم باذا للحمل على متى كما ان اعمال متى للحمل عليها واما الجزم باذا كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنا * واذا تصبك
خصاصة فتجمل واما اعمال متى فاورد ابن الحديث ان ابا بكر رجل سيف وانه متى يقدم مقامك لا يسمع الناس وقد تعمل ان حملا على او
كقراءة طلحة فاما ترين من البشر بكون الياء وفتح النون والاصح امتناع حمل لو عليها ان خلاف للجماعة منهم ابن الشجري بقوله
لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد * ذو فصل وبات مقدرة عطف على قوله بلم ولم يذكره واكتفى بما ياتي بعد من قوله وان مقدرة
لكان اعذب ـ ره عصام

بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها

عنه بان العاطفة في تقدير ان على تخمين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه
فعدا ولا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العدد بكر المشتركات في الشرط
مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذ قد ان
بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها والمتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف
ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل قوله وبجزم المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في غير النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف
لا لانها علم للنفي فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة
والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة
في النهي بجعل قوله في النهي حالا لا الا ان الاتيان بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية
جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ قوله احترازا عما استعمل في معنى النفي وعمل عمل ليس
في شذوذ نحو لا اقسم قوله وهذه الكلمات بجزم فعلا واحدا او بجزم بالاضافة فعلا واحدا والاقعد
يتعدد مجزومه بالعطف معقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازاة اي بعضها فان كيفما
واذا ايضا من كلم المجازات قوله والمجزوم بها فعلان او قد يكون كذلك كما ستعرف
قوله واني وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله فاني ايا ما تعوا
وبدونه قوله مع كيفما واذا فانه ذكر في كيفما شذوذان اذ كونها من كلم المجازاة كالجزم
بها شاذ قوله تخصص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما الناشئة
فيكون تركيب لان ان لم اضرب ليس عاما في اضرب لانه مدخول لم ومعموله واما عموم ان لم
اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها وجعل النهي مرفوعا صفة للكلمة لا بعد الاضافة
قوله لسببية الفعل الاول الخ لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى
ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول وسببية الثاني فكان المراد بجعله مسببا جعله سببا
في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فتامل ان المراد لافادة سببية الاول وكان
الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح قوله من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل اي قد يبتنى كذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما
من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا
وجزاء لان الشرط هو الجملة والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب الخ

لما من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيه بحث فتامل

الاولى ح

الى تحقق

اى تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج فلفي لان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسبقه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
حتى تكون سابقا في الطلب وتصور فيه التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا متنوع ان
يقيد بغير المجزوم بلام الامر كان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تاثير حرف
الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانها مستقبلان تحقيقا قبل
دخول ان فلا تاثير له فيها معنى وكذلك الاستفهام على ما سيجيء قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثيره فيها معنى وكذلك اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا
يتوهم انه بالجزم لان النصب بان متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهام كان لم يضربك زيد
فاقتصر به او مضارع منفي بما كان لم يضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير الشرط فيهما ان الاستفهام (الشرط فيها) حرف ح
يبقى احتماله ولا انقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء
نبه على ان الفاء واذا الاجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله
لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة
في قول المصنف وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا
بمقدرة مقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر ان قوله
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء المخمسة صالحا الخ لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط
الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او
ادعائيا لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الامر وامثلة المضارع الخ اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الامر امر بالصيغة فقولهم مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله
وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الامر المعرف بصيغة لاحتمال ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال
لدفع توهم ارادة المصدر لتوهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر
اي الصيغة للامر كما يقال لام للامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر
باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فحينئذ ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في
قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة تطلب بها شامل لانه قوله يطلب بها اخرج
النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي

مطلب الامر

الفعل ح

لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل ليشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والا فهران صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها الخرج الامر والمضارع وقوله الفعل الخرج النهى وقوله من الفاعل احترازعن الغائب والمتكلم وقوله لحذف حرف المضارعة احترازعن مثل قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع قوله وفى الصورة حكم المجزوم اى حكم آخر المجزوم فالاولى وحكوحكم المجزوم قوله فى اسكان الصحيح آه لاخفاء فى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس آخر الامر الان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون تنزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة آه يعنى المراد بعد كون آخره فى حكم الآخر المجزوم ان كان آه ولهذا اكتفى ببيان زيادة النخرة ولم يتعين عمل الآخر فقوله اسكن آخره تمام الحاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما فى آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغى ان يقول اسكن آخره او حذف قوله والمراد بالرباعى ههنا اى فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله المزيد فيه نظر لان الرباعى لا يخص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانه يقتضى ان فعل وفعل الآن يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن قوله دفعا للالتباس يعنى ضمت الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقتل آه ومنهم من قدم النسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها ليستقيم الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احدا بانه لم لم تفتح التاء او لم تكسر حتى تكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة فيما سوى امر مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف

قد عرفت ما فيه وكذا قوله المزيد فيه احترازعن

وكذا قوله ههنا المعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعه ساكن ح

فعل ما لم يسم فاعله

المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف اى حكم فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا دنى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد فى الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا دنى ملابسة لم يتنبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكان اراد بالفعل الفعل وشبهه على ما مر فى النسائمة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فى تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاحصران يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء قوله لئلا يلتبس رفع الدرج بالامر فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفى واحده وقفا والا فلا ترك التعليل وتقدير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ممكن تعليل ضم الاول ايضا فانه لو اكتفى فى ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس فى باب علم بالشبهة فالاولى ان تقول المضارع ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل مطلقا والثانى مع التاء خوف اللبس قوله او ما يكون عينه نقطا معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يقبل عينه وعين اللفيف لا تقبل وهذا اصوب لانه يشفع به الاصوب قوله وانما خص مقتل العين بالذكر لغموض واختلاف فى المنبر للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر مقتل العين فى المنبر للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو من النسخ وصوابه وانما خص مقتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى كما ذكره وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدى وغير المتعدى هذان قيدان لقسمى الفعل لا قسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الافعال والتعلق بالمفعول به جزآن لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر لا يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق منه الفعل عليه وكانه لذلك قال المتعدى من الفعل قوله فان التعلق نسبة للفعل الى غير الفاعل قد دل عبارات تسيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول

المتعدى ما يشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى مطلق ح

ذكره

لزيادته ح

الصحاح

هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع في التعريف اسم مفعول الان يقال التعلق من
منها بين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول المفعول ايضا متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل
بغير المتعلق الذي هو المفعول **قوله** وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال **قوله** وهيئة الفاعل
قد تحقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئة اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام
فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول **قوله** وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا
يصير لازما جون الافعال نحو انقطع وتبأ التفعل نحو تدحرج **قوله** او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران في باب التعدية
وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة الاخيرة وكاتمتاركا لانهما لا يغيران جوهر الحروف
ولا يتصرفان في معناها بجعله طالبا للمفعول بل يجدثان في الكلمة معنى هو مستقل بالطلب
المفعول او مستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية
مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل **قوله** ثانيهما غير الاول كاعطى وهي مما عيه كثيرة جمعتها
الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع بها الطالبون **قوله** كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه آتي وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فلا يقال
اعطيتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث منهما مفعولاها من بابه نائب فاعله
ولذا لم يقل من مفاعيلها **قوله** كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر آتي لا وجه
لتخصيص بيان المصنف بهما مشتملهما في خصائص آخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق
علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيدا لعمرو قائم او لاعمرو قائم او ما عمرو قائم
وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فتقول زيدا علمني قاعدا
**قوله** كانهم اراد وا بالشك الظن آتي هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا فهي اللغة
الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي الطرفين اي وقوع الخبر
وعدم وقوعه **قوله** لبيان ماهي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه
الاظهر ان المراد لبيان ماهي اي الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان
زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره
الشارح او بمعنى ما ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية مضمون الجملة
الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انها امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة

خلاف الثلاثة الاخيرة فانها تشبيه معناه
صاحبته في المشي ولم يتغير به معنى المشي
بحيث يطلب مفعولا بل حدث
في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة
في طلب المفعول

ولا يصح



ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي كل
الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل
مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم
**قوله** فتنصب الجزئين على انهما مفعول لها الظاهر مفعولا بها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها
**قوله** ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر آتي هذا هو الشائع وخلافه قليل عاما فصل
الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب
في المثالين ان تقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
او ما يناسب مناسبه **قوله** لا تخلفني اي مشيته جائرين على غرائك الملك بنا اذ قد
وشى بنا قبيل ذلك الوشاة هذا وفي العباب اي لا تخلفنا اولا ئ على غرائك الملك
بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ولكن لم نجده في اللغة **قوله** فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها عليه ذكر
المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن
عنه كثيرا او يقع اليقين قليلا وتقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول
ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم **قوله** لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام
بالتمام والكلامية غير مفيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف **قوله** فلذا قيد جوازه المبني والا حرز عن صورة التمام
فانه لا يجوز فيه بطال العمل **قوله** بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كعلمت غلام من انت فيه يجب
لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر
الداخل عليه تميز جان معه اقترانا تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر
ويصير معتبر اقبلها ولذا جاز تقديمها عليه كلمة تضمنت الاستفهام **قوله** والفرق بين علمت
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز والتعليق واجب فيه بحيث لو كان
الالغاء جائزا كان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء
واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء
والتعليق من وجهين بل اراد الفرق بين خصوصي الالغاء والتعليق في هذا الباب

بان الالغاء جائز ولم اقيده بالجواز والتعليق واجب ولم اقيده بالجواز بل ساق
الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر **قوله** راى البصرية اى راى بمعنى ابصر والحلمية
الحلم وهو النوم **قوله** ولقد رانى للرماح دريئة مفعوله اى ابصر نفسى حاملة لى هدف
الرماح والكون ارى بمعنى العلم مستغنى فيكون دريئة مفعولا ثانيا وعلى ما ذكره هى حال **قوله**
وبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا
ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة فى هذا البيان لكمال ظهوره من بيان
المعنى **قوله** وهى اما العلم او الظن فالمراد بالمعانى ما فوق الواحد **قوله** وانما قيدنا بذلك
لئلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعانى الاخر فان لكل منها معانى اخر **قوله**
حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى شعره شقرة كذا فى العباب **قوله** وانما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها
عن مدلول التامة بالحدث الداخل فى التامة دونها وفيه نقل لانهم لا يسمون
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وذلك ان تقول
سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم برفوعها وفيه ما فيه **قوله**
اى العمدة فيها وضعت له هذه الافعال اعلم ان مدلول كان بالنسبة الى الصفة
الى فاعل والزمان والنسبة هى ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذى
هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذى هو صفة
الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف **قوله**
لانها موضوعة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول
فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة فى هذه الافعال
ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر لا بد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان يكون كل من
الصفة والتقرير عمدة فى التامة يمنع خروجها بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى
الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه العبارة
لا تعده **قوله** ولو جعل الموضوع له اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف فى معانى الافعال
الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونه قيودا له
ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل

الزمان

افعال الناقصة

لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال ؟

قوله بظنين اى تهمهم فظنين بمعنى مفعول ؟

على صفة ؟

ثبوت ؟

لصفة ؟



الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم **قوله** والاحد ان يجعل
اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك انا اذا جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج
الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاولى عندى
ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات
للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة
المدلول بها فتاكد النسبة المدلولة بالجملة بدخولها عليها ولا ريب فى ان الغرض
افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير فيقع تقدير جعل اللام للغرض ايضا
لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل **قوله** فظهر بما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد كما نه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف من ان
المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة **قوله** وقد تضمن
كثير التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل لازم لمعنى فعل متعد مع ملاحظة معناه واعماله
عليه بهذه الملاحظة ولا براعة فى مقام التفسير طريقان جعل الاول نائبا والمضمن حالا فيقال
فى تفسير تم التسعة لهذا عشرة تم التسعة بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا
كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لاصفتان كما توهمه العبارة **قوله** وجاءت
بمعنى كانت فى المفصل يعنى صارت **قوله** من الغرارة وهى الغفلة فان التركيب صريح
من الخوارج حين ارسل على ابن عباس رضى الله تعالى عنهم اليهم اى ما جاءت غفلتنا حتى
اى لم تجدنا غافلين كما نريدنا **قوله** ارهف شفرته بالضم السكين العظيم على ما فى القاموس
**قوله** لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب وانما جاء المصر بالتركيبين
اللذين وقعا فيها لكنه قال فى بعض تصانيفه والحق فى جاء الاطراد فانه يقال جاء
البر قفيزين وقيل فى ضبط مواضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه كذا **قوله** على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل قائم زيد وما
قائم زيد فانها جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل **قوله** اى الجعل على انها
الخبر حكم معناها كما تعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغنى
مستقلا اليه وبجعل زيد مستقلا **قوله** ثبوتا ماضيا فصار زيد غنيا الاول جعل ماضيا
مفعولا فيه اى فى زمان ماض فى تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى **قوله** بتنهيا

لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موصوفات ج

تلك ؟

الشفرة ؟

قفر التيهاء المغازة التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي
يصف المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا تمشي بسرعة
الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها لم تكن فراخا قبل كونها بيوضا
ولو كان كان بمعناه يفيد هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف على
قوله لثبوت الخ انما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة لانه
مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح
بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على كون ناقصة والاول بيان لها باعتبار
معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان
اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا اجمع منهما كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور
العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موقع الايجاد
بمعنى اثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الطبع
ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا قوله ويكون زائدة هذه
مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله فيالك
من نعمى تحولن ابؤسا استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهي النعمة وضمير تحولن اليه
اما لارادة المتعدد بالمصدر او بجعله ابؤسا وشدائد فجمع وان كان واحدا
لتعدد الخبر قوله قيل سمي اسمها فاعلا قد فات بهذا القيل هذا التنبيه في محله وهو
قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص
الاطلاق بعض الافعال ونحن نقول به في هذا الكلام لجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح
على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي
الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا واسما

قوله واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع ان
ظاهر عبارة المص تما لا يقتضيه قوله او تقدير اكقوله تعالى ولكتيم قال ويلزمها
النفي ولم يقل ويلزمها كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثيرة
جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر ولكنه مندوحة عنه لان ما
دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى تمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه

المتابه



المثابه في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر
الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب
الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمها كان الاهم الاتم ان يقول فوامره كامر خير
المبتدا وح لا اشكال عليه مما اورده الشارح ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه تمكن ان نختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على
اسمائها بمعنى انها لا تمتنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى
التعرض لها هنا قوله نحو كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام
في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا نتيجة على قوله
قسم يجوز قوله وهي اي الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار
الا انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهو من كان الى راح واخواته ذلك قوله
وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المتخالفين وتاخير
المخالف والمراد بالاختلاف كون المتخالفين معاصرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون
هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة تقدم
وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب
في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف مقرر ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن الافعال المنفية
احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص
اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة
ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المص في ليس بخلاف
الافعال المنفية قوله ما اي فعل اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية
دون الافراد وقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى
فعل المقاربة اي هو ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة
عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لا لقول عسى الاشفاقية موضوعة
لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد تكون لبعضها
معنى لا تكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق
قوله والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان

امثال اضرب انت، لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية **قوله** بتقدير مضاف اما
في جانب الاسم بتأنيثه ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما وبترجح تأويل الخبر
باسم الفاعل **قوله** فالمضارع مع ان وآن لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرد عليه ايضا نحو عسيت صائما
**قوله** والذي ارى ان هذا وجه قريب يرد عليه نحو عسيت صائما **قوله** وفي نحو خرج
ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الخبر نحو في زيد قائم لان
كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه
فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى
ان يخرجا الزيدان وبتأنيثه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد
بحذف ان فتأمل **قوله** وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع فيتوقف صحة
هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال
عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني **قوله**
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول الخ فالاولى ان يقول قد
تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد **قوله** لعدم مشابهته قولك
عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او ان يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه
فالمشابهة متحققة كما كانت قبل الاستعمال الاول **قوله** فتخبر عن وقوع الخبر لعلمك بامتناع
حصول الفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد يراها
الهوى من حسب متنه يبرح **قوله** ان يصح مصح بمعنى ذهب وانقطع **قوله** كسائر
الافعال اي كباقي الافعال **قوله** فغيره اي غير لم يكد وجعله لم اجد **قوله** عنبسة علما
وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنبسة بزيادة نون بعد العين
ولم نجد ما من الاسماء العربية **قوله** وفي المستقبل الاول وفي المضارع وكانه لخفاء
الحال اقتصر على الماضي والاستقبال **قوله** وقد عرفت وجه التمسك به واجيب عنه
لا نخفي على احد ان كادوا يفعلون ينفي القرب فكان وجه قول من قال انه قرب الخبر
اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان

فعله

فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل قوله يؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات
القرب يستلزم نفي الفعل فيجيء وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف **قوله** وفي الدعوى
الثانية يقال ذو الرمة انما قال لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
جعله اذ استقبالا وكان من حقاء ذا الرمة راى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة
انما لغفلته عن تغيير اذا واسته الباب اعتراض القاصرين **قوله** وهذا سلم لكن لا يثبت
مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك **قوله** مالم يثبت دعواه الاولى وفيه ان السابق
دل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
وعوتبوا وجعل التمسك لنشر امرتبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام
الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك مالم يثبت مواخذة يعرفها الفطن
فتفطن **قوله** وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لافي المعنى وينجه عليه ان يوهم ان الاصل
فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ناقض **قوله**
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد
ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل وتكون النكتة فيه بعينه
ما يذكر لذكر كل لكان اقرب **قوله** لك ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة
الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان من نوعين او غيرهما
الا انه لم يوجد الا هذان **قوله** وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان الموجود
من هذا المفهوم الاعم ليس الا نوعين **قوله** في ضمن التثنية والجمع ايضا اذ كما هو مفهوم في
صريح المفرد **قوله** ولا شل عشر الشل اليبس في اليد او ذا بها يقال شللت
وشللت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا اتعجب من حسن الرمي **قوله**
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع
لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقائله الله من شاعر ولا شل عشر ليس كذلك
**قوله** وله اي لفعل التعجب اولما وضع الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ليتأتى الحكم
عليه لا الحكم على التعريف **قوله** ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه وبه فسر
**قوله** ما امقت الكذب في القاموس مقته كنصره ابغضه **قوله** واما قيدنا بالتقديم والتأخير
الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات

الجائزة فى غيرهما والممتنعة وأما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم
والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر قوله واجب لا يخفى على الفطن ان شيأ من
الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد ولا حسن ان يقال المراد
انه لا يتقدم احسن على ما ولا تؤخر ما بعد ما لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك
مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله من باب شتر امهر ذا ناب عند من جعل
المعنى شتر عظيم امهر ذا ناب لا شتر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لامر جلى وأما من
جعل المعنى شتر امهر ذا ناب لا خير فلا يصح عنده ان يكون ما احسن زيدا من قبيل لانه
يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يبعد ان
يقال ما مبتدا نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب
جدا قوله قال الشارح الرضى هو قوى وانا لم يتفق اليه سبيلا لانه لم يكن ح احسن فعل
التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه قوله
وبه اى مجرورة وانما عبر عنه به لان الباء الزائدة كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر اولانه
للزومه كالجزء من الفاعل قوله ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء حذف
اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشرى الخ ويمكن ان يقال المخاطب
للحسن والباء للسببية اى صر ياحسن حسنا بزيد قوله بهذا اللقب اراد بالمعنى
النبز العلم المخصوص كما هو المتبادر فى اطلاق اللقب والاظهر ان المراد بافعال المدح
والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو فى نظائره ولا داعى الى ارادة
المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة قوله او مميزا بنكرة منصوبة وصف المنصوبة
لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز
عن المجرور بمن كما قاله الله من شاء وكان تريد بالمنصوب لا محالة فاحترز به عن
ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما قبله التفصيل للتوضيح فافهم واما الى
بالتفصيل رد المذهب الاعلى وسببه قوله لقيام لام تعريف العهد الذهنى
لبيان ما سبق لا يخفى انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى لانه
عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل
الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده

افعال المدح والذم

فالعائد

فالعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير العائد الى المخبر بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار المخبر
مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد تقدم على الجملة لكان
الاسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدا لانه لا يحسن تقديم التفسير على الاضمار
قوله مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل بعينه الفاعل يحتمل ان كون فاعلا وان يكون مفعولا
وظنى ان الملتبس بالفاعل متعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول تعين
المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا لا يخص التعميم المطابقة فى الجنس بل يجرى المطابقة
فى غيره ايضا فالاسب تاخيره قوله من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا يريد انه
فى حب لغتين حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى
الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفى الصحاح
تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب
قوله والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل
هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التمييز فى نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل
فى التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم
كما فى ربه رجلا قوله فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص الخ فيه مصادرة
لان المدعى ان ذا ذو الحال الا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا
عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما فى بعض النسخ
قوله اى برجها بالضم مصدر رجب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع
كذا فى القاموس قوله وفى عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم
معها كما جمع تاؤه مع الباء فرقا بين المعدو ومسامحة والمعدو حقيقة والاظهر
انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده
ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضم بعدها ايضا ولا يضم بدون هذه الاحرف
الثلاثة فى الشعر ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص
من الابتداء بالافعال الاختيارية التى لها غرض ولا يصح على القدر من اول النهار
الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل فى ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله

الحروف

في الزمان مجازا الآن يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامته
صحة وضع الموصول في موضعه الا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في قد كان
من مطر اى شئ من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم
جعل المفرد اى مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات
الموصول قوله او هو وارد على الحكاية فالمراد كونه في كلام غير موجب كونه نفيا في الحال
او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اى في الجملة لان من اما للابتداء من المكان
او للابتداء من الزمان والى قد تكون للانتهاء في غيرهما قوله فلا يقال حتاه كما يقال
اليه ومعه وليس لاختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى قوله ولا صلبتكم في جذوع
النخل الجذع الساق قوله والمصاحبة قد تتفق في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع
وتارة بالمصاحبة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة بحيث يجوز ان يكون اشتراء الفرس
في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين من ان تعدية اللازم بحرف الجر
في الكل اى في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا هذا يدل على ان ما ذكره من غير التقييد بالسماع قياسي فاستعمال
الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على السماع والا لقيده به وقيل
التعدية مقصورة على السماع والا لقيده به وقيل قوله واللام للاختصاص
ظاهره للاثبات لشئ والنفي عن غيره وجرى عليه المحول وذكر بعض المتاخرين
ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان اخا
بكر ايضا وفيه انه لا يتفق الاختصاص الاضافي مورد الاستعمال لها فلا داعي الى
صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبعني الواو في القسم لم يقل بمعنى الهاء في القسم
مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كهائه قوله مختصة بنكره لعدم
احتياجها الى المعرفة لافرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم
حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة
لانها اما للكثرة فتنافيه واما للواحد فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه
مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل



كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد والطالب للتمييز وهذا وجه وان خلا عنه بيانهم انتهى
نستعمل في معنى التكثير ويقل له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجبية للتقليل
قوله رب ضربة بسيف صقيل اى مجلو قوله وواوها او وواو رب في حكمها
كانه اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو
ودخولها على الضمير وقالا تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما
في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجملة لعدم لحوق ما الكافة
بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحيز
او عامر او الآهل المؤانس وكل ما يؤنس به والعيهور ظبي بون التراب او عام
ويضم الياء والخشف والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها شقرة كل
ذلك من القاموس قوله فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجوب
ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند
حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السوال خبر ان اى لا يكون
الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السوال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر
خبر الفساد والمغزى فهم وقوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها بغير حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو
اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السوال وغيره ومع الظاهر والمضمر
فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو قوله مختصة
باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظة الله لكان اوضح قوله
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو
لكفى قوله وتلقى اربحاب يقال تلقيت كذا اذا لقي اليك فحمل الشارح قوله وتلقى القسم
على انه تلقى الى القسم بحواب بالام اى فجعل القسم تلقى اليه جوابه تجوزا فصار تاليه ويجاب
القسم والظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان في حروف
النفي قوله او توسط القسم بين اما تنازع اعترض وتقدم فيما يدل عليه فاعمل تقدم
وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح قوله او التقدير ليس مثله بالنصب وحمله
على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجها وليس زيادة الكاف الا في وجه

واورب

ولا تخلص مشاركتها الا الدخول على نكرة موصوفة
وكان المصنف يقول وواوها
في حكمها ح

حتى
في
الباء

اللام

رب

المتن ح

واما الباقي فمنه ما لازيادة فيه لشئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل
اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا واضح لعقاء
الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح
وفيه بحث وهو ان نفي المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل
المشارك للشئ في صفة مع كون الشئ اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق
المقارب ومنه ما لازيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان
الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل
ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا
كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل الاول يوجب دخول
الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر توهم
خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له
ولم يضمن فعل المتعدي به معنى من المعاني ليستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
فلا نقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا
معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا قوله يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام
والانهام الذوبان شبه ثغرهن اللاتي يعلوها الريق بحبات الغمام الذايبات
قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى تقديمها على الحروف الجارة على
طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر في
عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها
للانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعميم في الحال فالتغيير
عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء او الشايع
استعمال الحاضر في الانشاء كبيع العقود قوله العكس باقيها على حذف المضاف
كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميرها لها وعكسها في المرجع والا
فيمكن رجوع ضمير عكسها الى الباقي بعد استثناء ان من هذه الحروف فان ثبت
ان اريد ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد

ان لها

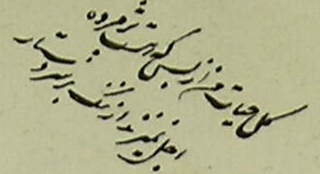

ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم
من الكلام لا توجب الا وقوعه في صدر كلام اذ لا ينكر صحة زيدا قام ابوه قلت
اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها
ليسا كلاما بل جملا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت فيه قوله ويلحقها
اي بهذه الحروف ما الكافة فتلغي على الاصح سمع العمل في ليتما وقس عليه غيره
وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها
خبرا والاصح انها حرف زائد كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال وتلغى على
الاصح والاصح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم يشعر بان السماع سيما عه
في الجميع وقد عرفت انه مختص ببيت قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال
الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان
وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد
حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان نبه على ان
كسرت مسندة الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر همزة المادة
فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله ان في ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم
او اوله وعليه حمل الشارح الرضي توجيه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول
وبعد الموصول بل هما تحت كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن
حيث قال وكذا المكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل بوسط كلامه وح
يقابل كونه بعد القول والموصول لانها وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء
مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد
بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها مع
جملتها فاعله نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا
مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها
كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم
عندي ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان
وكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مدرج في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومدرج

يحتمل ابتداء الكلام

في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل
في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القائم فانه يجب كسرها مع ان اسمها مفعوله والقياس
ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة في ذكر المضاف اليه عند الحصر
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند الحصر
كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي
قوله وقالوا لو انك حضرت كرمتك لو ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد
والكسائي زعما ان ما بعد لو لا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء
وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لو انك جواب سؤال مقدر وهو انه
يجب بعد لو لا جملة اسمية فيجب كسر ان لتكون الجملة اسمية لان مع غاية ضعف السؤال
لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لو لا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب
الفعلية لا يساعده قوله ولو انك لانه فاعل لانه لا سؤال يدفعه قوله نحو لو انك
قائم صدرا به لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حرف الشرط قوله فان جاز
في موضع التقديران الخ ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الآخر فلا يرد
انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فانى اكرمه ونظائره مع صحة الكسر
المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول
والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل
الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كما تأخير وبالجملة قوله والكرامي ثابت له
يوهم تقدير الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع النهود لان الخبر يكون جملة ولذا
لم يعده المصنف من مواضع النهود كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح
ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله
من جملة اشباهه قولهم الا انفع اشباهه واجدر بالتحتية لكثرة استعماله وخفاء
اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا يرد
ان الكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم
وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع

موخرا او هو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ع

كارشد



كارشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار
لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى
يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح
بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغييرات
اسقاط اللام وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا بعد جرم وتبديل همزة ان
بالعين فمما يمحض به لا عن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه
قمت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة التزموا زيادتها
مع الكاف للاجارة لان كيلا تشتبه بكان قوله جاز العطف على اسم ان الظاهر فيجاز
ليرتبط بما قبله وكان حق حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة جعل
بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح هم الاول وتبعه الرضي
واوضحه قوله حيث يكون مع علمت بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد
بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا
عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا
قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا
واما باقي التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند المجرمي والزجاج والفراء وسكت
عنهما غيرهم والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي كون
اسم ان مبنيا في جواز الخ قال الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء
حاكم بين الفريقين فقال اسم ان ان كان غير معرب لفظا جاز العطف على محله
لان كون شئ واحد خبرا عن اسمين غير مخالف للاعراب فانه ليس تلك المشابهة
من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه
يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبران عنده ما
كان قبل دخولها وما ذكره المصنف مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو
هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا
للمبرد والكسائي في مثل انك وزيدا ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان حتى
انتفى اثر البناء بان يكون المبني هو الضمير فالواضح ترك في ينصرف الخلاف

خبر الاسمين متغايرين الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه ع

مطلقا الى قسم في الثاني ع

والمثال كلاهما الى الحكم قوله ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم
قوله وهو لا يأتى فى المغير بالفتح لانه ضمير ترك الاصلى لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا
للفراء قوله اذ فصل بينه اى بين الاسم الذى هو ذلك الفصل لا يكون الا بظرف او مجرور
كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار زيدا قائم ولا يدخل على الخبر الغير
المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا تدخل على حرف النفى ولا على حرف الشرط ولا على
جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته
وقد يتكرر اللام فى الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لغيك لراغب وهو قليل ويدخل على
ان اذا قلب همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا فى الرضى قوله واختاروا تقديم ان
دون اللام اى ارجحوا العامل فى التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان
العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضى بالثانى ويمكن ان يقال اختاروا
تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهموا عملها والغاءها قوله لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل لعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه فى فوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر صريحا ان لكون
الغالب الالغاء كوفيون يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظى هذا لا يغنى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة
فلا تحسن مقابلته بطرد الباب قوله ان من الافعال التى هى من دواخل المبتدا
والخبر لا غير او مع لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين فى التعميم دفعا لما اعترض به
الرضى على المصنف حيث قال قول المصنف وجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا ليس
بوجيه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء
فتأمل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على الاسم وهو فاسد
لانا نقول المراد لا غير من الافعال ودخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا والخبر
ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان
زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما

لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه فى ضمن جواز الالغاء

على بعض من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها

وقولهم

وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر الاخير
من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا تدخل مع الافعال النواسخ الا على الخبر الاخير
بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل
ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل فى المثالين المذكورين واجيب بان
دخول اللام فى المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها
نافية مطلقا واللام الآتية لما بعد الا وردوه البصريون بان اللام لم تجى بمعنى الا ولا
لجاز جائنى القوم لزيدا وتعقبه الرضى بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع
لاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى او معنى النفى ونحن نقول يبطل انكارك ان
المخففة اعمالها فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها قوله وتخفف
المفتوحة كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة فى الكثرة او فى كونه مقتضى
كثرة الاستعمال والثقل قوله وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما
الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا فى الرضى قوله وصدر
مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والندى ويكسر خاص بالمراة
او عام وتؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك فى القاموس
والظاهر حقتان ويمكن ان يقال ان مثل حقتان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ
جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل فرقتين لانه لا يناسب
معنى اذ لا وجه لجمع الحقة فى تشبيه الثدى او ليس حسن الثدى فى كونها عظيمة
غاية العظم قوله واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان
المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه لا شان المخففة المكسورة فى انها
تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شئ عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها فى ضمير
شان مقدر كما فى ان المفتوحة المخففة قلت ان قد تعمل وقد لا تعمل
وكان لا تعمل فى اللغة الفصحى وهى المرادة بالاستعمال الاكثر فهى فى تلك اللغة
كمخففة المفتوحة فى انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير
لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة وهو الموافق لعبارة المتن من حيث
قال وههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر وههنا وتخفف فتلغى على الاكثر

لام ليوفينهم؟

ولعبارته في بحث ضمير اثنين حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا
خففت قوله فقلت كسرة النحرة ملك الرضر فيه نقل الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان السابق او وهم خلاف
مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك
فسره الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب
لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فكون
لكن للاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بل اراد
كلام دافع للتوهم قوله واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ هذا المثال
مما اثبته الرضر واحكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس
ولكن اكثر الناس لا يشكرون فمنافاته ما في القاموس نعتة حيث قال ولكن
وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها
وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضاد اتضادا حقيقيا
بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال
بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجران منصوبان على المفعولية
لا وجه على هذا لتخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق
عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فلا وجه ان الفراء
يجعل تشبيها بمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي
ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله وشذ الجر بها المر بكلمة
لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو
قبيلة قوله وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعة قوله لعل ابي المغوار حذف
القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرها كثير الغارات قوله او كان اشتهر
ذلك الرجل بابدال المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء
ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابو طالب قوله
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الجزم بوجود الجر

لبعد

بعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل ليلا يقال تجر لعل فلا اشكال فيه مع انه
لا سند له الا هذا البيت الواقع غير عقيلي قوله العطف في اللغة الاماله ولما
كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه اي وتميل اول المعطوف
قوله كما ذهب بعض آخرون الى ان بل التي الى ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة
ذهب اليه اما انهم بعض آخر فلم يعثر قوله فالاربعة الاول للجمع اعلم ان كون مطلقا
اي غير المعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من
موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماع المعطوف اليه والا اجتماعهما في كونهما
مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك قوله في الفعل الاول فيه فرق الحكم
ليشمل زيد وعمرو ان نائم قوله فعلوك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو او حصل
الفعل من كليهما قوله فعلوك مبتداء لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد
فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر واما وقع فيه لنقل كلام الرضر به غير تام فانه قال
فعلوك جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو
او عمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف الخ
فتفطن الشارح وطن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب
اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت مفهوم الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف
عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على مفهوم الجمع فلا حاجة الى جعل قوله للترتيب
على مفهوم الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون
بترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى
حل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لانا نقول
يفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام
قوله مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصيران لتركيب واحد بان يكون
المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطفه بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف
عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله والفرق بين ثم
وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة مرجوحين بل من ثلاثة اوجه ثالثها

ما تقدم من ان المهملة في حيز القليل قوله على رجالتهم على وزن العلامة جمع راجل كمن ليس له
ظهر ركبه كذا في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح وذكر الرضي في بحث حتى الجارة
انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الحلاني له وكانه لم يتذكره الشارح
في هذا المقام فتمسك بعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الخ ردا على الجواهر المهذبة
محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح
فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الحلاني للجزء الحلاني في حكم الجزء لكن لا حل في دخول الجزء اعم من الجزء اذ ليس
حقيقة احكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان العاطفة يجب
ان يكون ما بعدها جزاء مما قبلها كخرجت القوم حتى زيدا او بجزئه بالاختلاط كخرجني السادة
حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح وعطفا على الليلة باعتبار انه
حلاني الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه
بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ماذكره
وجها لعدم دخول حتى الحلاني تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاخير
او الاقوى ليفيد عطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار
بمغاير السائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل عليه غير الجزء لان عطف غير
الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين الكلي المصمم في هذا
المقام بأقل ما لابد منه فلم يقل او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام
ما تضمن كلمتين فاذا تنازع الفعلان قوله اي غير معين عند المتكلم هذا في الشك
اما او التفصيل كما في التقسيمات او للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد
بيان المعنى المشترك بين الثلاثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع
انها في لا تقطع منهم آتيا او كفور الكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك
بين الثلاثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان
كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم يلزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه
ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة للاستفهام اي غير مستعملة
بدونها لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فالملازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب
العربية بهذا المعنى وكون الملازم جائز المفارقة انما هو في الملازم الميزاني قوله

بلغت ثبوت



بلغت احدهما او احد المستويين عند المتكلم به بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء
الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب
او الاسناد والاستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين
لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم أانذرتهم أم لم تنذرهم
فانه ليس لطلب التعيين او لا طلب الآن يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك
وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان
جوابها بالتعيين الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان
سواء خبر مبتدأ وهو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انتذارك وعدم انذارك
وبعض جعل سواء مبتدأ والمضمون وان كان معرفة لكنه مستور في
صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل
ويتجه ان ام لا تفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما
بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي
سواء خبر مبتدأ محذوف فاما الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في
الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت
فالامران مستويان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة ام في الشك
في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو لشك يكون اما شيء فيه بمعنى المستقبل
كانه كذلك بعد ان وانه لا يحسن وقوعه بعد الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم
اما في ان اما بمعنى الاستقبال اولى على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت
للقرينة قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا
انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتأمل قوله وقد يجاب بنفي كليهما
انما اعتراض على الحصر بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر
الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا اصرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما وكما
نقول الاجابة انعام المسؤول لارد السائل فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما
وحق الجواب ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص نعم ولا
بالنفي الا ان يقال لا شك ملة لنفي كليهما فتأمل قوله والمنقطعة كبل في الاضراب

ما يطلبه ونفيهما خطئية له في اعتقاده
لاجابة سؤاله فالجواب
ع

عن الاول ومثل النحرة لشك في الثاني هذا امر الاكثر وقد يجيء المجرد والاضراب اذا كان ما بعدها
مقطوعا عما بعده نحو قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها
مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وعرض
على قولهم انها لابل ام شاة انه من عطف الشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا
على عدم صحته واجاب المبرد بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون
ام المنقطعة من حروف العطف بل تكون من حروف الاستيناف والكلام على تقدير
عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليست كذلك اهي
غير شاة ام شاة وقال نجيب عليه انه يؤول المنقطعة حتى الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة
الاضراب والاستفهام سواء كان بالتردد كما قال فتشمل على معنى ام المتصلة
او بدونه كان يقتصر على اهي شاة وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله
عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاة
بقولنا بل اشك وانت تردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشك بالاخبار عن الشك
والتردد فيه **قوله** وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
هذا من تخريجات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو
لعطف احدهما على الاخر ليجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية عليها بحرف
على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن لما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية
عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو المعطوف مع
زائدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون
لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن **قوله** فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم
الثابت لما قبل لا يثبت له بذكر لا حتى يكون للمعطوف عليه بل بذكر
لا ينفي عما بعد لا فيكون لا لما بعده **قوله** حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف
ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل
من قبيل حروف الزيادة **قوله** تصدر بها الجمل كلها الخ ولا تكون الا حرف

صدر الكلام



صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
واما اذا افصل منها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم
اولاء والاصل انتم هؤلاء وقد افصل منها وبين اسم الاشارة بغير الضمير
المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما
وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما لتحقيق الكلام الذي تليه تقول اما ان
زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الاحرف يفتتح به الكلام
للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه
علم ان اعلم يستعمل للمجرد التنبيه وحق مناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة
فتامل **قوله** حروف النداء انما عدها استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد وكذا آ اي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى به
القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلامه النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى
اعم بحسب مواردِ الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء
سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا ايها ولا
يندب الا ايها او بوا كذا في القاموس **قوله** نعم فيه اربع لغات المشهور
فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي **قوله** فلو قال احد
يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من قولها
نعم بعد قوله صلى الله عليه وسلم ولو كان على ابيك دين فقضيتيه اما تقبل منك
فقالت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله احق فانه يجاب للقبول
لا التصديق للنفي **قوله** واي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف ان لا يجاب
بشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على متامل حق
**قوله** ويلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول
وتلزم القسم وتقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله
الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها منابَ
الجار وفي يا ارث ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء

حروف النداء

بحث حروف الايجاب

الساكنين على غير حدّه لان المدّة والمدغم في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما
فعل في ما الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله لمن قال هو قضاله بن شريك
قوله جوى جهن في القاموس الجوى هو الباطن والحزن والحرقة وشدة الوجد
ووداء الصدر وكلها في المقام حسن قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل ويجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة
ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انهما لم تفد المعاني التي وضعها الواضع
لها فكانها لم تفد شيأ بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت
اولا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي تفيده الحروف
الزوائد من عوارض الاستعمال قوله وقلت او زيادة ان مع ما المصدرية وكذا
الاسمية نحو قوله تعالى كم تمتاهم فيها ان تمكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد
قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثير تفهم الكثرة من
تقييد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا
الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وذلك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها
مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد تكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير
وقد تكون زائدة كقوله تعالى وما لهم الا يعذبهم الله اي لا يعذبهم فجعل الواقع بعد لما
مقابلا للزايدة ووجهه خفي ووضح منه كزيادة ان لم يذكروه قوله نحو كان بلبية
الى ناضر السلم ويروى وارق السلم العطوا التناول ورفع الرأس واليدين
وظبي عطوٌ مثلثة وكقعدٍ يتطاول الى الشجر ليتناول والناضر الشديد الخضرة والوارقة
الشجرة الخضراء كل في لك من القاموس قوله وقلت قبل اقسم وان كثرت قبل
القسم الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله في بئر لا حورٍ
سرى وما شعر والحور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم
الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب
فقال الحور جمع حايرٍ قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك
وجمع احور وفي شرح الابيات آخره بافكه حتى اذا الصبح جشر اي جار والجور متعلق
بشعر ومعنى البيت ذلك الفاسق سريٌ في بير المهالك وما علم انه سايرٌ فيها

موضع

حتى

حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبهة علم وذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا
والمراد بالانكف الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل تستحق
ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة
لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقته عن العمل وتصيير دخوله على الفعل في الكافة وكف
حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونها حاجزين قال الرضي والعجب انهم لا يردون
تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد
العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويردون تاثيرها لفظيا ككفها ما عن زيادتها
هذا كلامه وكن نقول • اذا لم يكن للمرء عين صحيحة • فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر
اذ لا نعني ان الحرف الزايد بالوصف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهم عليه وما الكافة
ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا
كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم
منه معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك
السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت لاختل دلالة
اللفظ قوله فهي تفيد كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تغيير الغير
ما في معنى القول قوله او بفعل متقرر في معنى آخ اشار الى توجيه ظرفية المعنى ظرف اعتبار
يستعار له اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرف المعنى هو الشائع حتى قال
الهندي انه على القلب لكن جعل القلب قيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ ايضا اعتبارية قوله مفعولا
مقدرا اللفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول
لانه تفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه جعل الشيخ الرضي ما في معنى القول في معنى القول
الغير المصرح حتى جعل القول المقدر من مقولة ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله
فقوله ان اعبد والله تفسير للضمير في به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسر في
الاكثر الا مفعولا مقدرا الخ مرّ ان قوله في الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا او الى رد
من تمسك بالآية في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسر • لما مر تنبيه لكن قال الرضي

للفظ بان المعنى

تقدير امرتني به امرتني بقوله اذ المامور به لايكون نفس عبدوا الله بل قوله لهم فالضمير
مفعول قول صريح مقدر لكن مرّ لك ان صريح القول المقدر كالفعل المذكور بالقول في عدم
الظهور قال الرضي تقدير امرتني به امرتني بقوله اذ المامور به لايكون نفس عبدوا الله
بل قولهم فالضمير مفعول وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها
بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير بهم المقدر فقوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله
رب العالمين ان ما بعد ان خبر المبتدا المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير
الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه قوله
او تقديرا نحو اما زيدا اضربه قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل
بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو الآن يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه
منصوب بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا الى التصرف فيها اي جعل تصرفا تمييزا عن
نسبته اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة
لانه عني به التصرف فيه وذلك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم
من تصرف هل لانها تدخل مواقع لا تدخل فيها هل وكلما تدخل تتصرف في الكلام
بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي
ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي
وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى
هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون وافادتها النفي حتى جاز ان يجيء بعدها الا
قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الباء
المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة
عليهم والفاء والواو بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها
العاطفة بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال
الشاعر وقال الا لا من سبيل الى هند فهل انت ان ترشد غويت وان ترشد غوية ارشد
ويعرف منه انك تقول ان اكرمتني فهل تكرمني ولا تقول فاكرمني وتقول اسلم
عليه ثم هل التفت الي والهمزة لا تجيء بعدام ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام
كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصورة ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا قوله





اعلم ان المشهور ان لولا لانتفاء الاول وهذا لازم معناه وذهب المحققين التفتازاني انه لو
وضعه لذلك وكانه خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الوجود والمعدوم كما
حقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم او يكون مساويا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء الاكرام مساويا لانتفاء
المجيء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لولا لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
قد صرح المصنف بخطئتهم وقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من
السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل
بان الشرط لا يختص في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد
يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله موضع منطلق اراد في موضع يليق ان يقع
فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال
انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان المضع موضع منطلق نظرا الى اصاله ما افاد الخبر
ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغوله دلالة لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول
لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق وجوز لو
انك منطلق بتقدير امس منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض
منفي بلم او فعل ماضي دخل عليه لام مفتوحة وحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية
صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا تكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله
اذا تقدم القسم وحذف اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في آخ وفع لاعتراض المدرس
انه لا يصح ترك في العدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام
مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان الاستباق جعل اول الكلام مكانا فالذهاب
الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندسي صححه بتضمين التقدم معنى الدخول
اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان
التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كالمكان المبهم غير ظاهر فينصب بتقدير في بلا خفية

قوله واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدإ
لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط
بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع الصور التوسط حصل بقوله اول الكلام لامحالة
فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلابد من ذكره قوله ان لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده
دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول
وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب
للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو مع فيه
انه اذا كان الشرط ماضيا لايجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه
ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم قوله وللشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لامجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
فان جواب القسم مغنٍ عن مجموع الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواب كليهما
نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله انا والله
ان تاتني انك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
اعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقديم الغير كانه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول
مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم
وجواز الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله اه وان اتيتني والله اه فهو
على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم وباعتباره وعلى المعنى
الثاني على ترتيبه باعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يعجب عنه الناظر ويحمل نظره
عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغني نسخة لايتجه عليه شر وكانه اصلحه بعض من راصلح كتابه لكونه مجازا
من عنده هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة
وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام قوله وان اتيتني والله تحميل العطف
على قوله انا والله اه فيكون مثالا لتقديم الشرط وتحميل العطف على قوله والله ان تاتني

وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف

فيكون في حيز انا ويكون مثالا لما اذا قال منع المحكوم المستفاد من قوله تقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير جميعا
قوله وانما اوردت هذا المثال الشرط بصيغة الماضي ليتم نص على ما اشار اليه تسهيل المالكي قوله
اختلاف بين باعتبار اعتبار اللف والنشر قوله او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام المقدر في
المصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسط كملفوظة فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام
قوله فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال الرضي في بحث ان نحو
ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان حذفها لايجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء
لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء
فافهم واعلم انه قد تقع الشرطية جزاء وتدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء
للشرط الاول كما ذكره الرضي وقد يتقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المتقدم دالا عليه
عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفيين ويلزم مضي الشرط الخ كذا في التسهيل قوله واما بالتفصيل
قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا او ما
قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فاضربه ولا زيدا فضربته بتقدير اما من عدم تقدير
التقدير كما ينبغي قوله والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني
ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فاكرمه واذ لقيته فاكرمه ولا
شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط
وانما جاز اعمال مستقبل في ظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم
وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية فصارت
لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله فما في حيزها اي حيز فائها هذا هو الوجه دون الآخر لانه
لايصح التعويض بجزء مما في حيز انا مطلقا مالم يكن من حيز الفاء فان ما في حيز انا معمول الشرط
كما اثبته الذاهب الآخر في قوله فجزء مما في حيزها مطلقا اطلاق المحل اذ لايجوز في انا زيد فمنطلق انا
منطلق فزيد في انا يوم الجمعة فاني منطلق انا ان فانا منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه
قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره هو قوله عاملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا

هذا انما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدير اما

في مقام جزاء الشرط فاما ان تعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية

وقدر عاملا بغير معموليه وتقديره ظرفا لزمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف قوله واما تقديره على تقدير
الرفع بمهما يذكر زيد الخ رد لهذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا جاز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل
مرجوح هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيدا فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز
والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد ردا لتقدير الذكر ولكن فيه انه يرد على تقدير الكون
ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق
بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان
صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير
اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر
زيد الا على جعل مهما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير الى وقت العائد هو
في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير متى يكن زيد فيه فهو منطلق فيه فقد انكر كون مهما بمعنى الوقت
الزمخشري في تفسير قوله فما مهما تاتنا به من آية وقال هو اقتراح على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك
ووافقه الرضي وتعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة
تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر الى عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العائد
قوله تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي هذا رد ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبر الاول
المتكلم منكرا لقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا
وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب بنحو قوله تعالى كلا بل تحبون
العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الخ وهذا تم مما قال الصدر حيث عرف المتحركة
لانها الاخص لتناسب المسند اليه بل لتناسب نفس الاسم لانه مما يطرق اليه المنع واعلم ان بعد تاء التانيث المتحركة
مع الحروف والاعلامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم علامة التثنية
والجمع في الفعل فلانها اسماء وتاء اي علامتها هو في لغة ضعيفة تتبع لبيان حكم تاء التانيث فافهم
قوله التانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجمع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه

الجعفي



او المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي
قوله اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو مخير اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال والاولى جعله اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت آنفا هذا لا يدفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله لتحقق الوجوب
فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل آنفا يعني الضعف حين الاشارة
الى الظاهر الاطلاقي كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي لصار مقيدا الكن
فيخرج ح
باكثر مما ينبغي ان تقصد لانه بتقييد كون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل ماض قوله اراد خلته نونا طلاق النون
ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي سميتي تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والنون
لا يكون الا في الاسماء قوله فسمى ما به يتون الشيء اراد ادخال النون على الشيء اي هو النون الداخل قوله
لا يقال لزيد المغرب انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به يتون الشيء
نون ساكنة ايدا انها آن اراد بالساكن ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في آخر
المعرب نحو محسن وصابئين كذلك وآن اراد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه قوله فلا يضرها الحركة العارضة
الظاهر فلا يضرها لرجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف قوله وهي ما ينطق
الخ هكذا ذكره الرضي وتبعه الناس وظهور ان المراد نون في كلمة لان الكلام في قسم الحرف فيمنع ذلك
الشمول قوله اي آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري واخ المراد بالآخر ما ينتهي بل ح
اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان القاضي ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم
قوله لان المتبادر من متابعتها الآتية بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه
ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة قوله لان تاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ح
لوقاك بدل لا التاكيد الفعل للتمكن او التنكير الآتي استغنى عنه قوله فلا يقتضي التعريف بالنون
في بارحل الآتي قد عرفت بما في الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الآخر نون التاكيد
ايضا قوله فهو الدال على ان ما بعده الآتي وقف الرضي قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل
نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل يتنون
وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق
بين الوصل والوقف قوله اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب شيء في زمان اي الا كان
طلبا لما يمتنع امتثاله اذ عالم يفرغ الآمر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم
اسكت السكوت الآن مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله زالت للعلتين العلمية

والتانيث قال الزمخشري تاءا مسلمات ليست متمحضة للتانيث ووجوده يمنع من تقدير التاء ايضا في محالها مسلمات
علما منصرف قوله وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء
ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند التعذر نون التنوين
لاوجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالنون بل الاظهر ان الحاق التنوين معنى عن تحصيلها بالاشباع
قوله كقول الشاعر هو رؤبة على مافي القاموس وتحريك عين المحقق منه لضرورة الشعر والمحقق
حركة السراب وضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة
والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق
والواو في قوله وقاتم واورب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت
قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر ان تنوين العوض
لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين والا لكان حذف المضاف اليه ودلالة المحذوفة
كالمذكور بعيد ففي قول المصنف وهي للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز
العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له قوله وخطا بحذف الالف بان ومافي مابين ارباب الحديث
انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها
على خلاف قاعدة العربية قوله وكذا فلان الاتي في الرضي طاهر بن طاهر وذي بن ذي وفضل بن فضل لانه
يعتبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه كان ج
وفي القاموس طاهر بن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وفضل بن فضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه
وهي بن بي كلاهما على وزن اي ولد آدم ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه
اثر قوله الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه ابنة عاصم
فيه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة هند ج
لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه
لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعض الثقيلة
ودلولها بعضا من دلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون فلك ان تقول انه فرع المثقلة
بحذف نونها الثانية لان الاخرى اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على
مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه
على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع احتراز عن الف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتغير قوله تختص ان نون

التاكيد

التاكيد الظاهر ان تخص خبر ان لنون التاكيد فتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل واحد
منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر كثيرة في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما تخص به وزاد
الرضي التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يغني عن هذا التفصيل قوله آخرا بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظرا الى ما دخلت النفي بلا المتصلة فيما
عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار فيقرين زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه تدخل
بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله ولزمت نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل
اضافة الجواب الى القسم كما في الرضي والشارح فاذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر وتعض اللزوم
بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار تقدم عليه
قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متيما واما وقد يؤكد جواب
هذا الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفي لا تخشون ليتطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة ج لا بد من بيان جهة عدم حذف
الالف في اضربان واضربنان وستعلم والحق انه لا تردد وفي اشتراطان يكون الساكنان في كلمة واحدة
والشدة في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر غائبا كان ج وصيغتا المتكلم
ايضا قوله بمنزلة الاستثناء اي من الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف
ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث
اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون المقصود الاستثناء
قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده اولانه نزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين
ذلك الاخفش من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الاخفش مطلقا
للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربانِّي بالحاق نون الوقاية واضربانْ نعمان
بادغام نون المخففة في نون المفعول لان المشددة ليست مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما
يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر هكذا قالا شارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع
والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز

اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة
مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو بانحاب والف يحيى فانه يمنع من اعلال يحيى
ثم اذكره الرضي ان تشبيهها بالضمير المتصل مطلق لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان ولا تغفل
ان تشبيهه بالف التثنية لا توجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان
الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الآخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله
من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت
حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يجعل عليها النون
التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل قوله اما مع ضمير بارز فلا يخفى انه لا تخصيص في القسمين لانه قد
يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه المسئلة وقعت على ترتيب تصريفها فاثبتت مراعاة
ترتيب الممثل بها فيها قوله حظا لمرتبة ما يدخل الفعل لحق ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضا الكسر محال لاجل الفعل فادخاله على لاحق الاسم اولى قوله فيرد ما حذف متفرع على الحذف
في حال الوقف اذ لا مجال للرد في المحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة ايضا قوله والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا
تكتب الخفيفة التي لم تفتح ما قبلها وتكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس اللهم
نشكر نعمائك على قدر آلائك واسئلك ان تجعل هذه الارقام المبتدأة بخير اسمائك
لخير افضل انبيائك ذخرا لي وموجبا لجزيل جزائك وصل عليه بدوام ارضك وسمائك

بسال هزار و هشتاد و بجری روز سه شنبه
که بیست و پنجم ماه محرم الحرام بود در محروسه
مصر در باغچه صاحب عیار محمد حلبی کتابت
این حاشیه اتمام یافت لله الحمد والمنه و
رسوله السلام والتحیه

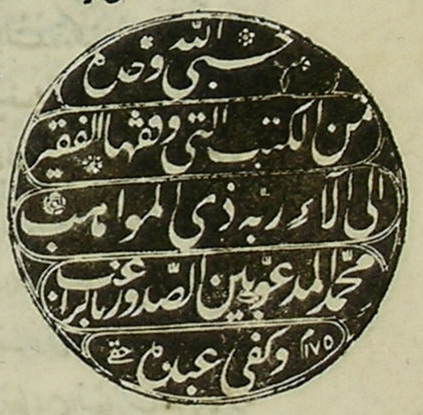


عن ابي بكرة قال وقف اعرابي على عمر رضي الله عنه فقال
يا عمر الخير جزيت الجنة اكس بناتي وامهرهن اقسمت بالله لتفعلنه قال فان لم افعل يكون ماذا قال
اذا ابا حفص لا فهبنه قال فاذا وهبت يكون ماذا قال يكون عذرا لي تسالنه يوم تكون الاطيات هبنه
وموقف المسئول بينهنه اما الى نار واما جنة قال فبكى عمر حتى اخضل لحيته وقال للغلام اعطه قميصي هذا
لذلك اليوم لا لشعره ثم قال والله ما املك غيره

منه رضي الله تعالى عنه

يا عروضيا له فطن  نحوها بالفكر يضطرب  انما اسم وضعوه وقد  وهو ان صحفته سبب

ويرى في الوزن فاصلة  ساكن تحريكه عجب  وهذا الغرض ظاهره  مشكل اذ الوتد غير السبب والسبب

غير الوتد الفاصلة  عند القوم ضمن وانما هذا في جبل واذا ذا بالوتد قوله قال والجبال اوتادا وهو في

تصحيفه حبل وهو السبب لغة ووزنه فاصلة صغرى لانه جبل فهو ثلاث متحركات والبدء ساكن ثم